الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

التّقرير السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2017

جوان 2018

الفهـــــــــرس

المحور الأوّل: المقدمة العامة

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017.....1

2 – تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017.....12

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

1- تقديم عام للبرنامج.....17

2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....18

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2017.....30

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017.....30

3- 2- تقديم لنّتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....31

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....38

II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

1- تقديم عام للبرنامج.....45

2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....46

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2016..... 52

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017.....52

3- 2- تقديم لنّتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....54

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....59

III. برنامج المياه

1- تقديم عام للبرنامج.....67

2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....68

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2017.....88

3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017.....88

3-2-تقديم لنّتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....90

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....98

IV. برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

1- تقديم عام للبرنامج.....103

2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....106

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2017..... 124

3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017..... 124

3-2-تقديم لنّتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 125

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....137

V. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

1- تقديم عام للبرنامج.....144

2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....146

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2017.....152

3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 152

3-2-تقديم لنّتائج القدرة على الأداء وتحليلها.....154

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.....167

VI. برنامج القيادة والمساندة

1- تقديم عام للبرنامج.....175

2- تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج.....176

3- نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2017 177

3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017.....177

3-2-تقديم لنّتائج القدرة على الأداء وتحليلها 179

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 185

المـــلاحـق 187

المحور الأوّل

التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة لسنة 2017 :

تمّ وفقا لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تقسيم وزارة الفلاحة إلى خمس برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة على النحو التالي :

- **الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية**
- **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية**
- **المياه**
- **الغابات و تهيئة الأراضي الفلاحية**
- **التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي**
- **القيادة والمساندة**

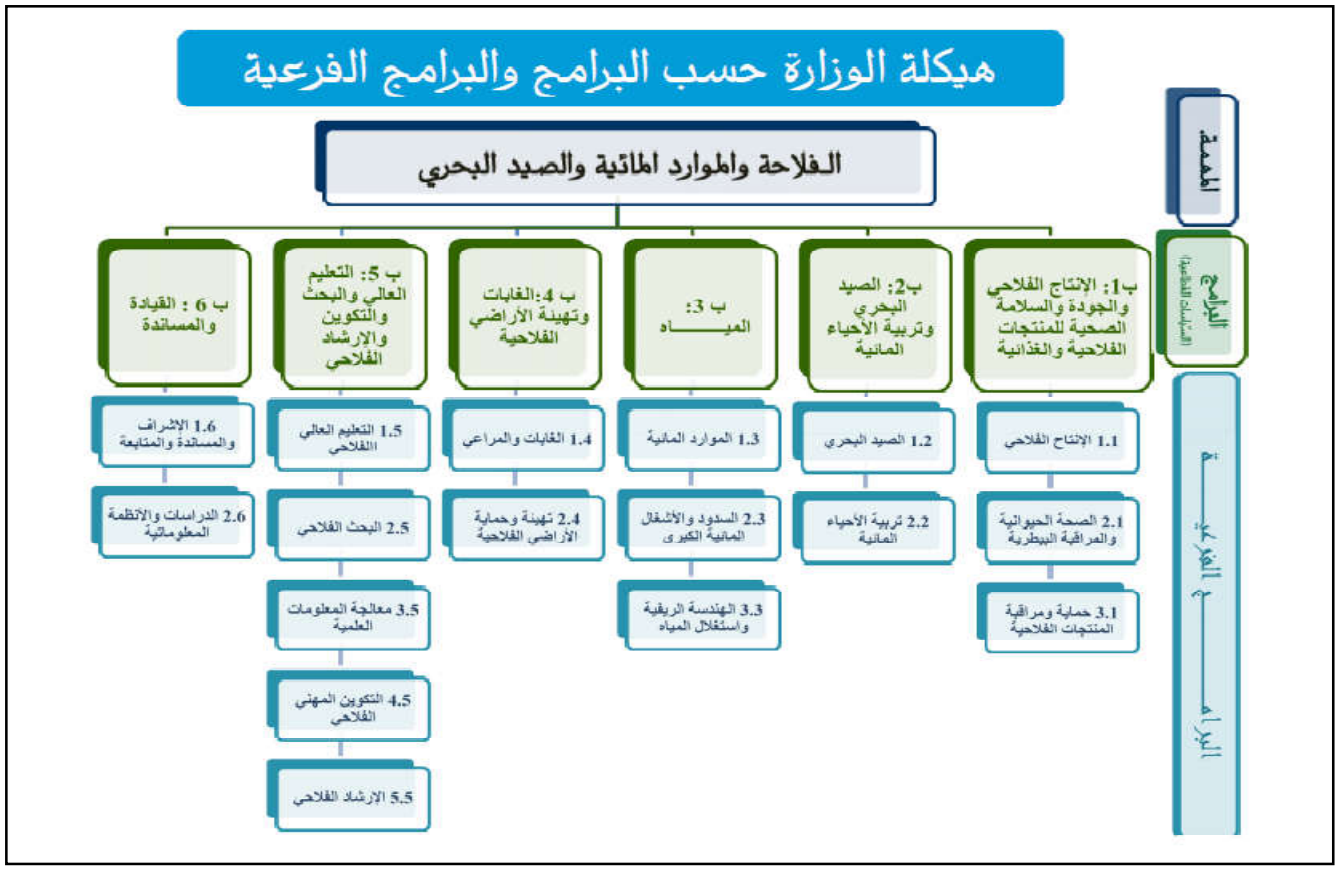

1-1- أهم الإنجازات التي تم تحقيقها:

شهدت سنة 2017 تنفيذ العديد من البرامج القطاعية واتخاذ جملة من الإجراءات فيما يلي أهمها:

1. تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها

1.1 الموارد المائية :

تم خلال سنة 2017 التركيز على التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة أو التي تشهد بطئا في الانجاز، حيث شملت عمليات التدخل جملة من المشاريع في مجال بناء السدود وتحويل مياه السدود ومياه الشرب.

وقد تم الانتهاء من انجاز أشغال سد الحركة وسد القمقوم بولاية بنزرت وسد الكبير بولاية قفصة وسد سراط بولاية الكاف واستحثاث أشغال سد الدويمس وسدّ ملاق العلوي. كما تم الانتهاء من القسط الأول من مشروع تحسين نوعية المياه بالجنوب والمتكون من 10 محطات تحلية المياه المالحة بخمسة ولايات بالجنوب لفائدة 406 آلاف ساكن.

كما شهدت سنة 2017 على مستوى المشاريع الكبرى الانطلاق في إنجاز مشروع محطتين لتحلية المياه بكل من صفاقس والزارات وإنجاز اشغال مائية كبرى نخص منها بالذكر خزان السعيدة وسدّ القلعة وقناة تحويل السعيدة – بلّي. ومن ناحية أخرى، تم الشروع في انجاز دراسة تحويل الفائض من مياه الشمال إلى الوسط.

ولتخطي عديد الصعوبات التي شهدها القطاع بسبب قلة الأمطار وتراجع مخزون المياه، تم إقرار وتنفيذ جملة من الإجراءات منها خاصة تحويل المياه من سد سيدي البراق إلى سد سجنان ومن سد سجنان إلى قنال مجردة الوطن القبلي والترخيص بصفة استثنائية وظرفية في إحداث وتهيئة وتجهيز آبار داخل المناطق السقوية ومراجعة تطبيق التعريفة المزدوجة لمياه الري خلال فترة التقسيط، وإعداد الحزمة الفنية الخاصة للحفاظ على الأشجار المثمرة للحد من آثار نقص مياه الري مع القيام بحملة إعلامية وتنظيم أيام تحسيسية حول ندرة المياه وترشيد استغلالها.

2.1 المناطق السقوية

تمثلت الإنجازات في هذا المجال فيما يلي:

- ✓ **إعداد خطة للرفع من كفاءة شبكات الري لبلوغ نسبة تتراوح بين 70 و80% سنة 2020 مقابل 60% حاليا من خلال مواصلة نسق إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية القديمة على مساحة 60 ألف هكتار في إطار منهجية متكاملة تعتمد على مراحل ما بعد الإنتاج مع تدعيم برامج الصيانة الوقائية للمنشآت والتجهيزات المائية.**
- ✓ **إعداد خطة للرفع من كفاءة الري على مستوى الحقل لبلوغ 78% سنة 2020 من خلال تجديد وتعويض التجهيزات الموجودة على مساحة 10 آلاف هكتار بفضل الترفيع في المنحة (على غرار التجهيزات الجديدة) وتجهيز 18 ألف هكتار جديدة والتوجه نحو الري الموضعي كلما أمكن ذلك.**
- ✓ **مواصلة تركيز العدادات بالمناطق السقوية العمومية.**
- ✓ **اعتماد نظام الحصص عند توزيع المياه بالمناطق السقوية العمومية لإعطاء النبتة حاجياتها المائية فقط**

- ✓ **التركيز على الحلقة الأخيرة المتعلقة بقيادة عملية الري على مستوى الضيعة بتشريك مراكز البحوث وتدعيم البحث الميداني وإدخال التكنولوجيات الحديثة لمزيد تدقيق الحاجيات المائية للزراعات، واعتماد الري الآلي.**

3.1 الماء الصالح للشرب

تواصلت المجهودات خلال سنة 2017 لتحسين مستوى تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب وتحسين نوعية المياه. ونظرا للإشكاليّات والاضطرابات التي عاشتها المنظومات المائية خلال صائفة 2016 تم وضع خطة عمل لتحسين التزود بمياه الشرب بالوسط الريفي عبر الحرص على تفادي الإشكاليّات وإعداد مخططات عمل جهوية مفصلة ومحددة في الآجال لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب خلال صائفة 2017.

ويتلخص تقدم الإنجاز خاصة في دخول عدد من المشاريع حيز الاستغلال وإعادة تشغيل 13 منظومة مائية كانت متوقفة وتحسين أداء 106 منظومة شهدت اضطرابات في صائفة 2016. كما تم خلال صائفة سنة 2017 تنفيذ برنامج متابعة لصيقة لاستغلال الأنظمة المائية وكذلك متابعة الشكايات الواردة على مستوى منظومة الأعطاب أو عن طريق الخط الأخضر الراجع بالنظر للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والذي تم توظيفه أيضا لمتابعة الإشكاليات على مستوى الأنظمة المائية بالمناطق الريفية وكذلك القيام بزيارات ميدانية لمعاضدة المجهودات التي تقوم بها المندوبيات لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.

وفي إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية في مرحلته الأولى تم تسجيل دخول 7 مشاريع جديدة طور الاستغلال ولا يزال 18 مشروعا بصدد الانجاز لفائدة 49 ألف منتفع. كما تم إنجاز 10 مشاريع إعادة تهيئة، بينما يتواصل تنفيذ 22 مشروعا لإعادة التهيئة لفائدة 61 ألف منتفع.

4.1 الغابات والمراعي

إلى جانب مواصلة الأشغال في مجال التشجير الغابي والرعوي وأشغال الحماية من الحرائق، شهدت سنة 2017 إعداد دراسة تقييمية حول الهيكلة الحالية للإدارة العامة الغابات واقتراح هيكلة جديدة تمكن من تحسين نجاعة التصرف في هذا القطاع الاستراتيجي. ويتم العمل حاليا على دراسة نوعية المؤسسة وإعداد دليل الإجراءات وبرنامج عملها وطرق التسيير، وذلك استعدادا لإصدار أمر الإحداث.

وقصد مزيد ملاءمة مجلة الغابات مع التوجهات الجديدة في مجال تنمية متساكني الغابات ودعم الهياكل المحلية لتنمية الغابات والمراعي وتمكين الخواص من استغلال المنتجات الغابية مع الحرص على المحافظة على استدامة الثروة الغابية، تم اقتراح تنقيح عدد من الفصول لمجلة الغابات لجعلها تتماشى مع هذه المتطلبات.

وفي مجال تنويع الأنشطة الاقتصادية ودعم الشراكة مع القطاع الخاص، تم إعداد وتقديم كراسي شروط لتركيز مصاعد آلية (téléphériques) بكل من عين دراهم وجبل زغوان. كما يتم حاليا اعداد كراس شروط لتنمية السياحة الإيكولوجية بالحديقة الوطنية بالفائجة بولاية جندوبة.

ومن ناحية أخرى شهدت سنة 2017 إعداد مشروع التصرف المندمج بالمناطق الأقل نموا بتونس والذي يخص ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد بقيمة تناهز 100 مليون دولار أمريكي وتم إبرام عقد إنجازه مع البنك الدولي الذي سيقوم بتمويله. كما تم ابرام اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قصد اعداد دراسات الأشغال بمناطق تدخل المشروع وإعداد منهجية الجرد الوطني للغابات والمراعي وغراسات الزياتين، بالإضافة إلى إعداد دراسة تشمل 15 منطقة جديدة.

5.1 التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية

بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة الذي يشمل كافة الولايات بأشغال تهيئة مصبات المياه والصيانة والتعهد ومنشآت إصلاح مجاري الأودية وفرش المياه وتغذية المائدة وإنجاز البحيرات الجبلية، شهدت سنة 2017 إعداد وتنفيذ عدد من المشاريع في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية نذكر منها بالخصوص:

- ☑ **برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض المياه الذي يرمي بالأساس إلى استحثاث نسق التنمية مع التوفيق بين تحسين ظروف عيش المنتفعين والمحافظة على الموارد الطبيعية في إطار تنمية مستديمة. وترتكز أشغال هذا المشروع الذي يشمل 10 ولايات (بنزرت وباجة وزغوان وسليانة والقيروان والقصرين والكاف وسيدي بوزيد وقفصة والمهدية) على مخططات التنمية التشاركية وهي تتمثل في تهيئة الأراضي والمسالك الفلاحية وإنجاز البحيرات الجبلية والربط بشبكة التيار الكهربائي والتزويد بالماء الصالح للشرب.**
- ☑ **برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة وهو امتدادا لبرنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض المياه حيث تم إعداد الدراسة وتحديد المكونات وإمضاء اتفاقيات تمويل البرنامج وتجري الاستعدادات للانطلاق الفعلي في الإنجاز.**
- ☑ **مشروع تشريك السكان المحليين في التصرف في الموارد الطبيعية بمصب نبهانة العلوي، وقد تم في إطاره إعداد مخططات التنمية التشاركية المحلية والانطلاق في تنفيذها عبر بعث مشاريع صغيرة مدرة للدخل في إطار تصرف رشيد ومستديم للموارد الطبيعية المحلية.**
- ☑ **المشروع الخصوصي لجهر وصيانة وادي مجردة على مستوى النقاط السوداء ذات الأولوية على مسافة تقدر بحوالي 8 كلم بولايات باجة وجندوبة وبنزرت ومنوبة وأريانة بهدف التقليص من حدة انعكاسات الفيضانات.**

☑ **البرنامج الوطني الذي يشمل كافة الولايات وتمثلت الشغال بالخصوص في تهيئة مصبات الأودية على مساحة 25 ألف هك بالإضافة إلى صيانة وتعهد حوالي 19 ألف هك،علاوة عن إنجاز 60 وحدة لتغذية المائدة المائية و 266 وحدة لمنشآت إصلاح المجاري.**

☑ **مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية الذي يشمل ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد ضمن برنامج التصرف في الموارد المائية لتنمية المناطق الريفية بتمويل من البنك الألماني للتنمية.**

☑ **وفي مجال الدراسات، وبالإضافة إلى مواصلة انجاز الدراسة الاستراتيجية للمحافظة على المياه والتربة والدراسات التخطيطية والتنفيذية لأشغال المحافظة على المياه والتربة، فقد تواصل إنجاز دراسات متابعة وتقييم موارد التربة على المستوى الحقلي والمخبري.**

6.1 الموارد البحرية

تواصل خلال سنة 2017 تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بتحسين البنية الأساسية وتوسيع وتهيئة موانى الصيد البحري شملت عدد من الموانئ.

وحرصا على حماية الثروة البحرية تواصل تنفيذ برنامج تركيز منظومة للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية ومشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الاصطناعية للحد من ممارسة الصيد العشوائي، بالإضافة إلى مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية.

كما مكن التشجيع على بعث مشاريع تربية الأحياء المائية للتخفيف من الضغط على الثروة البحرية من تطور عدد المشاريع التي بلغت 27 مشروعا لتربية القاروص والوراطة و9 مشاريع لتربية القوقعيات و29 مشروع لتربية الأسماك بالسدود، بالإضافة إلى إنجاز مشروعين للمفرخات البحرية و5 مشاريع لتربية الطحالب البحرية.

ومن ناحية أخرى وفي إطار تدعيم التعاون الثنائي عبر الحدود لدول الجوار والشراكة الأوروبية، تم يوم 14 مارس 2017، إمضاء اتفاقية تعاون بين المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار (INSTM) ومعهد الأمراض الحيوانية بصقلية (IZSSI) تهدف إلى تعزيز التعاون العلمي والتقني بين المخابر وإجراء البحوث التنموية التونسية والإيطالية المتخصصة في مجال جودة المنتجات المائية. كما نصت هذه الاتفاقية على تعزيز التكامل بين الطرفين من حيث الخبرة العلمية والتقنية وتوفير فرص تنمية الموارد اللازمة لتسيير الأنشطة التي تهم الطرفين وتسهيل التنقل لمختلف أصحاب المصلحة في المشروع بين المؤسستين، وسيساعد هذا الاتفاق على إرساء التصديق لبعض التحاليل ببلادنا قصد تسهيل تصدير المنتجات البحرية.

2. معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية

تواصلت عملية استرجاع الأراضي الدولية الفلاحية المستولى عليها دون موجب قانوني من طرف المواطنين في مختلف أنحاء الجمهورية. وقد تجاوزت الأراضي المسترجعة سنة 2017 16 ألف هك تمّ تسليمها

إلى مصالح ديوان الأراضي الدولية للتعهد بها، في انتظار إعادة توظيفها لاحقا. وبذلك تبلغ المساحة الجملية للأراضي المسترجعة حوالي 68 ألف هكتار.

كما تمت خلال سنة 2017 مراجعة كراس الشروط الخاص بكراء المقاسم الدولية الفلاحية وإشهار القائمة عدد 17 التي ضمت 37 مقسما وتم كذلك المصادقة على كراس الشروط المتعلق بالضيعات المعدة لبعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية ضمن القائمة عدد 36 التي تهم 40 ضيعة على مساحة تقدر بـ 23500 هك.

وفي مجال تنظيم العمل المشترك بين القطاع العام والخاص، أمضت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال شهر أفريل من سنة 2017، اتفاقية حول كراس الشروط الخاص لكراء المركبات الفلاحية لبعث مشاريع في إطار شراكة بين مستثمرين خواص وديوان الأراضي الدولية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير القطاع الفلاحي وتعصيره ومزيد تثمين هذه الثروة وتشجيع المستثمرين التونسيين والأجانب على الاستثمار في القطاع الفلاحي ودفع عجلة التنمية بالمناطق الداخلية.

3. النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها

أ- متابعة المواسم

تواصل العمل خلال سنة 2017 في مجال العناية بمختلف المنظومات وخاصة منها المنظومات الاستراتيجية وذلك من خلال المتابعة الميدانية اللصيقة والعمل على رفع الصعوبات والعراقيل بالتنسيق مع الأطراف المعنية على مستوى مختلف الحلقات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمزيد دفع هذه المنظومات وتحسين أداءها. وقد تمثلت أهم الإجراءات بالخصوص فيما يلي:

- **حدد الإنتاج النهائي من الزيتون بحوالي 500 ألف طن وهو ما يعادل 100 ألف طن من الزيت مقابل إنتاج للموسم 2016/2015 في حدود 700 ألف طن زيتون أي ما يعادل 140 ألف طن زيت. وتتمثل أهم مناطق الإنتاج لموسم 2017/2016 في ولايات القيروان وسيدي بوزيد وبعض مناطق الشمال خاصة ولايتي سليانة ونابل. ولمجابهة آثار الجفاف، تم التدخل واتخاذ جملة من الإجراءات لمعاضدة المنتجين طبقا للمنشور الوزاري عدد 74 بتاريخ 01 أفريل 2016 حيث تم القيام بري 320 ألف أصل زيتون بولايتي قابس وتطاوين. وفي اطار برنامج إحداث الغراسات الجديدة، تم غراسة حوالي 22700 هك منها 500 هك زيتون مائدة. أما على مستوى التصدير، فقد بلغت الصادرات حتى موفى شهر نوفمبر 2017 76.3 ألف طن بعائدات بلغت 734.3 مليون دينار.**

- **قدر إنتاج التمور لموسم 2017/2016 بحوالي 242 ألف طن مقابل 241 ألف طن للموسم الفارط مع تسجيل زيادة في إنتاج صنف دقلة النور بنسبة 1.5 ٪. وبلغت حصيلة صادرات التمور إلى موفى شهر نوفمبر**

2017، 92.3 **ألف طن مقابل** 103.2 **ألف طن في نفس الفترة من الموسم الماضي وبقيمة على التوالي بـ**488.3 **و**436.3 **مليون دينار أي** 12 **من حيث القيمة.**

- **قدرت صابة القوارص لموسم** 2017/2016 **بحوالي** 560 **ألف أي بنسبة زيادة تقدر بـ** 47 **بالمائة مقارنة بالموسم الفارط . و تتأتى هذه الزيادة في صنف المالطي بنسبة** 78 **٪ والكليمنتين بنسبة** 66 **٪ و النافال بنسبة** 49 **٪. ونظرا لوفرة الإنتاج تم اتخاذ جملة من الإجراءات لاستيعاب جزء من فائض الإنتاج من بينها، تحويل** 1500 **طن من البرتقال إلى عصائر والحث على الاستهلاك الداخلي للقوارص عبر حملات تحسيسية للترويج إضافة إلى التشجيع على التصدير إلى وجهات جديدة.**
- **أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فقد تم اتخاذ عدة قرارات لدعم مردودية الصيد الساحلي وتحسين دخل صغار البحارة والمحافظة على الثروة السمكيّة تمثلت بالخصوص في:**

✓ **إقرار خطة لدعم تسويق سلطعون البحر بالداخل والخارج بعنوان سنة** 2017 **بكلفة** 2725 **ألف دينار بهدف توازن القطاع،**

✓ **تعزيز التجهيزات لتأمين حسن التدخل في مجال مقاومة الصيد العشوائي والمحافظة على الثروة السمكيّة بكلفة** 1,5 **مليون دينار، بالإضافة إلى وضع برنامج لتكوين وانتداب** 100 **حرس صيد بحري.**

✓ **الترفيع في منحة دعم الوقود بنسبة** 5% **لكل الجهات مع إضافة** 5% **أخرى عند تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفيّة بمنطقة الجنوب والمنطقة الشرقيّة.**

✓ **إعادة النظر في هيكلة قطاع الصيد البحري بالاستئناس بتوصيات الدراسة الاستشرافية التي تم انجازها في الغرض.**

ب- <u>النهوض بجودة المنتجات الفلاحية</u>

تواصل العمل على تحسين جودة المنتجات الفلاحية من ناحية السلامة الصحية وكذلك من ناحية الجودة الخصوصية. وفي هذا المجال، شهدت سنة 2017 الشروع في مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية لمطابقتها مع التشريعات العالمية.

ولضمان مصداقية نظام المراقبة للمنتجات البيولوجية التونسية تم القيام بـــ 14 مهمة تدقيق لهياكل المراقبة والتصديق و24 مهمة لمراقبة نجاعة المراقبة لدى 285 متدخل إضافة الى متابعة حالات إشعاع الطوارئ مع الإتحاد الأوروبي وإيقافها (3 حالات في 2017).

ولمزيد تنظيم قطاع البذور والمشاتل، تم إصدار أمر حكومي بتاريخ 28 مارس 2017 يتعلق بضبط تركيبة وطريقة سير اللجنة الفنية للبذور والشتلات والمستنبطات النباتية. كما تم تحيين قائمة المستنبطات النباتية موضوع شهادات استنباط نباتي لسنة 2016.

4. دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي

تميزت سنة 2017 بإصلاحات هامة على مستوى منظومة الحوافز، فقد تم إقرار عديد الامتيازات والحوافز للقطاع الفلاحي في القانون الجديد للاستثمار الذي دخل حيز التطبيق بداية من أفريل 2017. وأعتبر قانون الاستثمار الجديد القطاع الفلاحي من بين القطاعات ذات الأولوية بما يبوئه للتمتع بأقصى الامتيازات المخولة في شكل امتيازات مالية وجبائية. إلى جانب ما سيلقاه المستثمر من حرية في اختيار نشاطه ومن إجراءات مبسطة وشفافة لإنجاز مشاريعه.

وقد أفردت النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار التجهيزات المتعلقة بضمان استدامة الموارد الطبيعية من مياه وتربة وموارد بحرية وطاقة بمنح هامة تصل إلى حدود 50% بالنسبة للفلاحين وإلى حدود 60% عند إنجاز هذه الاستثمارات من طرف تجمعات الفلاحين والشركات التعاونية، وكذلك الشأن بالنسبة لتجهيزات تحسين الجودة والمحافظة على سلامة المنتوجات وتسيير منظومات الري والتسميد والمداواة وهي تعتبر استثمارات لامادية يتم أخذها بعين الاعتبار لأول مرة ضمن قائمة الحوافز، هذا إلى جانب معدات تحسين المردودية كمعدات الميكنة الفلاحية.

ولم يستثني القانون الجديد الباعثين الشبان من حيث الاهتمام حيث كرس مبدأ المرافقة بتخصيص منحة بـ 50% من كلفة هذه المرافقة إلى جانب مراجعة جذرية لمنظومة القرض العقاري الشيء الذي من شأنه رفع العراقيل أمام الشباب للإقدام على هذه الآلية وإنجاح مشاريعهم حيث تم الترفيع في سقف هذا القرض من 150 أ.د إلى 250 أ.د.

وعلى مستوي خطوط تمويل المشاريع الصغرى في إطار منظومات اقتصادية والقروض الموسمية لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين والبحارة بلغ حجم هذا التمويل إلى موفى شهر نوفمبر 2017 ما يعادل 61 م د أي بنسبة إنجاز 91 % مقارنة بالمبلغ المبرمج خلال كامل سنة 2017.

وفي إطار مجابهة التغيرات المناخية وتأثيرها الكبير على القطاع الفلاحي ولضمان حد أدنى لدخل الفلاح وضمان ديمومة القطاع، تم إقرار خلال جلسة اللجنة المشتركة 5 زائد 5 بين الحكومة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري إحداث "صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية" الذي تم إدراجه بقانون المالية لسنة 2018 ويتولى الصندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية. وتشمل مجالات تدخله جميع المنتجات والقطاعات والمناطق بدون استثناء ويغطي الجوائح التي لا تدخل في مجال التأمين العادي.وسيشرف على الصندوق لجنة وطنية للجوائح الطبيعية وسيعهد بالتصرف فيه إلى شركة تأمين بمقتضى اتفاقية يتم إبرامها بين هذه الشركة ووزير المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد مشروع الأمر التطبيقي لصندوق الجوائح الطبيعية والذي سيدخل حيز التطبيق خلال سنة 2018.

ولتحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي، تم الشروع في إرساء منظومة للتغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وتقنينها بالتعاون مع المهنة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم خلال سنة 2017 استكمال الدراسة التنفيذية حول إحياء الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية. وقد أفضت هذه الدراسة إلى صياغة برنامج سيتم تنفيذه على خمس سنوات ابتداء من سنة 2018. سيشمل هذا البرنامج حوالي 20 ألف مستغلة بكلفة جملية بحوالي 850 مليون دينار.

النهوض بالفلاحة الصغرى والفلاحة العائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية

شهدت سنة 2017 مواصلة انجاز 9 مشاريع تنمية فلاحية مندمجة لفائدة 8 ولايات (جندوبة والكاف والقصرين وقفصة وقبلي وقابس ومدنين وتطاوين) بكلفة جمليّة تقدر بحوالي 370 مليون دينار. كما تم الشروع في تنفيذ مشروع التنمية الفلاحية للتصرف في حلقات الانتاج بولاية سليانة بكلفة 69 مليون دينار. وتشمل هذه المشاريع عدة مكونات على غرار النهوض بالمنظومات الفلاحية و الماء الصالح للشراب وأشغال المحافظة على المياه والتربة وتحسين ظروف عيش المتساكنين وحماية الموارد الطبيعيّة وتشجيع المرأة والشباب على بعث المشاريع الفلاحية الصغرى المدرة للدخل.

ومن ناحية أخرى، تم في إطار التعاون الفني مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اعداد دراسة ميدانية حول "دعم النهوض بالفلاحة الصغرى والتنمية المحلية"، بهدف وضع استراتيجية جديدة للنهوض بالفلاحة الصغرى من خلال رؤية شاملة للعملية التنموية تتجاوز النشاط الفلاحي للمستغلة الصغرى إلى بقية الأنشطة الاقتصادية وبرامج التنمية الاجتماعية في المحيط محلي والجهوي للمستغلات الفلاحية. وقد تم في إطار هذا المشروع تنفيذ عمليات نموذجية تتمثل في دعم صغار الفلاحين وخاصة الشباب المنخرطين في هياكل مهنية بكل من معتمديات حاجب العيون وفرنانة في مجالات تربية الأبقار الحلوب وتربية النحل.

كما تم في إطار التعاون الفني التونسي الألماني تواصل تنفيذ مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية بانطلاق مرحلته الثانية (جويلية 2016–جوان 2019) بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي للبلاد التونسية. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع في دعم مساهمة الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها في تحسين دخل متساكني الأرياف خاصة المرأة والشباب.

وتتمثل محاور تدخل المشروع في:

- ✓ **تعزيز التنمية المحلية من خلال المشاريع التعاونية،**
- ✓ **النهوض بسلاسل القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية،**

- ✓ **احتراف مسدي الخدمات الفلاحية،**
- ✓ **تعزيز الفلاحة المستدامة على مستوى السياسات التنموية.**

كما تم الاعداد لانطلاق مرحلة جديدة من برنامج "النهوض بالمجموعات النسائية في الوسط الريفي من أجل تأمين الغذاء وتحسين الدخل" لدعم المكتسبات المنجزة في المرحلة الأولى، وذلك في إطار مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية، والذي انطلق خلال سنة 2015 في إطار التعاون الفني التونسي الألماني. ويهدف هذا المشروع إلى النهوض بوضعية النساء الريفيات الناشطات في إطار تجمعات وذلك عن طريق دعم قدراتهن في مجال الفلاحة المستدامة والتغذية السليمة.

وفي مجال النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم صياغة إستراتيجية قطاعية ترتكز على واقع الهياكل بالقطاع وأولويات التدخل، مع العلم أن هذه الإستراتيجية ستكون متوسطة المدى وستكون برامجها وأنشطتها بالضرورة متناغمة مع مقترحات الدراسة الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتدمج مقترحات المخطط الخماسي لتنمية القطاع الفلاحي.

أما بخصوص التشجيع على تنظم الفلاحين الصغار ضمن هياكل مهنية فاعلة، فقد تواصل العمل على تطوير وتنقيح الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية لتتماشى ومقتضيات الاقتصاد التضامني والاجتماعي هذا علاوة على الترفيع في قيمة المنح المسندة للهياكل المهنية الفلاحية في إطار القانون الجديد للإستثمار وترسيم إعتمادات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لتنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري الهياكل المهنية الفلاحية. وباعتبار القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات التي تتماشى مع خصوصيات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، تم الانطلاق في إعداد استراتيجية متوسطة المدى تعتمد على المنهجية التشاركية و مقاربة النوع الاجتماعي لتحديد المجالات والأنشطة والهياكل التي يمكن اعتمادها لتطوير هذا النموذج الاقتصادي.

5. تطوير منظومة إنتاج المعرفة ونشرها

تم الانطلاق في تنفيذ مشروع تدعيم البحث التنموي في إطار الأولويات الجهوية لسنة 2017 بهدف دعم الربط بين البحث الفلاحي الجهوي وهياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي للمساهمة في تنمية القطاع الفلاحي بالجهات وإيجاد حلول تطبيقية لمشاغل الفلاحين. ويتواصل هذا المشروع إلى غاية سنة 2020.

كما تم إعداد مشروع المخطط الاستراتيجي لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي وعرضه للاستشارة مع كل المتدخلين في المجال. كما انخرطت مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي في الوكالة الجامعية الفرنكوفونية وتم تنظيم دورات تكوينية مع الوكالة لفائدة إطارات التدريس بالمؤسسة.

وبخصوص البحث العلمي الفلاحي وتوظيف نتائجه لصالح القطاع الفلاحي تواصل تنفيذ عدد من الإجراءات على غرار الشروع في الربط المؤسساتي مع المراكز الفنية في إطار إعادة بناء سلسة القيمة للبحث والتجديد الفلاحي وإدماج سلك الباحثين الفلاحيين بسلك التّعليم العالي الفلاحي بعد صدور النصوص القانونية المنظمة لذلك. كما انطلق إعداد استراتيجية البحث الفلاحي في أفق 2035. وقد تم الحصول على نتائج بحثية قابلة للنقل للقطاع الاقتصادي والفني في مجال المياه والصيد البحري وزراعة البطاطا والفلاحة الواحية والزراعات الكبرى.

وفي مجال إدارة منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي تم الشروع في إعادة تنظيم وهيكلة مؤسسات البحث الفلاحي بطريقة تمكن من توظيف أمثل للموارد البشرية والعلمية والمالية وذلك لغاية إحكام التنسيق العلمي بين معاهد البحث والمراكز الجهوية للبحث الفلاحي فيما يخص مشاريع البحث الفلاحي. وسيتم في هذا الإطار تجميع ثلاث مراكز بحث جهوية حول المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس. كما سيتم تجميع مركز البحوث الجهوية في الفلاحة الواحية بدقاش حول معهد المناطق القاحلة بمدنين وإدماج قطبي البحث التنموي بمرناق والكاف بالمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس.

وفي مجال التكوين والإرشاد في الفلاحة والصيد البحري تواصل خلال سنة 2017 تنفيذ مختلف البرامج كما تم إحداث بعض الاختصاصات الجديدة على غرار شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص سائس خيل بمركز التكوين المهني في تربية الأبقار بسيدي ثابت وشهادة مؤهل تقني سامي في اختصاص الأشجار المثمرة بالمعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة العنب والقوارص ببوشريك وإضافة اختصاص ميكنة بحرية بدليل التوجيه الجامعي لسنة 2017/2016 بمركزي قليبية وصفاقس. كما يتواصل تركيز نظام الجودة بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

6. ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري

وفي مجال إنتاج المعلومة الإحصائية للقطاع وإلى جانب إنجاز البرنامج السنوي للإحصاءات الفلاحية لسنة 2017، انطلق الاستعداد لإنجاز التعداد العام الفلاحي الذي سيتم انجازه لأول مرة بتونس، حيث تم إعداد الوثائق الفنية المتعلقة بالمسح المجتمعي والمسح حول المستغلة الفلاحية (المنهجية والاستمارة والدليل الفني والتطبيقة الاعلامية) وإعداد النصوص القانونية اللازمة والهيكل التنظيمي للتعداد لاستصدارها بالإضافة إلى تركيز منصة اعلامية وإجراء عدة دورات تكوينية في عديد المجالات خاصة منها مجالات الإعلامية والجغرفة الرقمية ومجال الاستقصاء. كما تم اعداد وثيقة مشروع التعداد العام وإجراء عمليتين تجريبيتين على الميدان للاستقصاء المجتمعي ومرحلة ما قبل العد باستعمال اللوحات الرقمية.

1-2- أهداف ومؤشرات البرامج الخاصة بالوزارة

تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس أداء لتقييم النتائج التي يمكن تحقيقها وهي موزعة كما يلي:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد مؤشرات قيس الأداء
البرنامج 1:الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	3	3	10
البرنامج 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	2	2	4
البرنامج 3: المياه	3	4	10
البرنامج 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	2	6	13
البرنامج 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	5	5	13
البرنامج 6: القيادة والمساندة	2	3	4
المجموع	17	23	54

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

2-1- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017حسب طبيعة النفقات:

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	ق.م 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات ق.م 2017	
			المبلغ	نسبة الإنجاز (%)
نفقات تصرف	**541 629**	**584 874,5**	**43 247,2**	**108,0%**
تأجير عمومي	493 249	524 676,3	31 427,3	106,4%
وسائل مصالح	32 166	44 450,4	12 284,4	138,2%
تدخل عمومي	16 214	15 747,8	-464,5	97,1%
نفقات تنمية	**759 131**	**714 791,2**	**-44 339,8**	**94,2%**
إستثمارات مباشرة	**469 525**	**478 750,5**	**9 225,5**	**102,0%**
على الميزانية	347 838	355 045,1	7 207,1	102,1%
على القروض الخارجية	121 687	123 705,4	2 018,4	101,7%
تمويل عمومي	**289 606**	**236 040,7**	**-53 565,3**	**81,5%**
على الميزانية	234 606	**229 422,4**	**-5 183,6**	**97,8%**
على القروض الخارجية	55 000	**6 618,3**	**-48 381,7**	**12,0%**
صناديق خزينة	**42 500**	**58 824,1**	**16 324,1**	**138,4%**
المجموع العام:	**1 343 260**	**1 358 489,8**	**15 230**	**101,13%**

2-2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017، حسب البرامج والبرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات ق.م 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (2) –(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
البرنامج الفرعي 1-1: الإنتاج الفلاحي	192 665,5	232 927,4	40 261,9	120,90%
البرنامج الفرعي 1-2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	33 505,0	37 564,4	4 059,4	112,12%
البرنامج الفرعي 1-3: حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية	5 562,0	8 621,8	3 059,8	155,01%
مجموع البرنامج 1 :	**231 732,5**	**279 113,6**	**47 381,1**	**120,45%**
البرنامج الفرعي 2-1: الصيد البحري	86 777	79 291	-7 486	91,37%
البرنامج الفرعي 2-2: تربية الأحياء المائية	1 515	1 879	364	124,03%
مجموع البرنامج 2 :	**88 292**	**81 170**	**-7 122**	**91,93%**
البرنامج الفرعي 3-1: الموارد المائية	14 616,0	15 602,8	986,8	106,75%
البرنامج الفرعي 3-2: السدود والأشغال المائية الكبرى	99 550,0	69 944,2	-29 605,8	70,26%
البرنامج الفرعي 3-3: الهندسة الريفيّة واستغلال المياه	272 987,0	266 263,5	-6 723,5	97,54%
مجموع البرنامج 3 :	**387 153,0**	**351 810,5**	**-35 342,5**	**90,87%**
البرنامج الفرعي 4-1: الغابات والمراعي	188 665,0	195 665,4	7 000,4	103,71%
البرنامج الفرعي 4-2: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية	94 010,0	94 929,7	919,7	100,98%
مجموع البرنامج 4 :	**282 675,0**	**290 595,1**	**7 920,1**	**102,80%**
البرنامج الفرعي 5-1:التعليم العالي الفلاحي	59 393	43 685	-15 708	73,55%
البرنامج الفرعي 5-2: البحث الفلاحي	34 667	48 304	13 637	139,34%
البرنامج الفرعي 5-3: معالجة المعلومات العلمية	600	413	-187	68,88%
البرنامج الفرعي 5-4: التكوين الفلاحي	25 396	27 955	2 559	110,07%
البرنامج الفرعي 5-5: الإرشاد الفلاحي	36 434	37 842	1 408	103,87%
مجموع البرنامج 5:	**156 490**	**158 199**	**1 709**	**101,09%**
البرنامج الفرعي 6-1: الإشراف والمساندة والمتابعة	186 782,0	188 086,3	1 304,3	100,70%
البرنامج الفرعي 6-2: الدراسات والأنظمة المعلوماتية	10 135,5	9 515,6	-619,9	93,88%
مجموع البرنامج 6:	**196 917,5**	**197 601,9**	**684,4**	**100,35%**
المجمـــــوع العام للبرامج	**1 343 260**	**1 358 490**	**15 230**	**101,13%**

- **البرنامج الأول: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية :**

بلغ استهلاك الإعتمادات الجملية للبرنامج سنة 2017 ما يناهز 113.6 279 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 120%مقارنة بما هو مرصود بـقانون المالية أما بالنسبة للإنجازات حسب البرامج الفرعية فهي موزعة كالآتي: الإنتـاج الفلاحي 120 % الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية 112 % وحماية ومراقبة المنتجـات الفـلاحية 155 %.

- **البرنامج الثاني : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية**

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة للبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 170 81 ألف دينار سنة 2017 أي بنسبة إنجاز تقدر بـــ 91 % مقارنة بقانون المالية لنفس السنة. وقد تم تنفيذ 90 % من الإعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي عدد1: الصيد البحري و124 ٪ للبرنامج الفرعي تربية الأحياء المائية.

- **البرنامج الثالث : الميـــــــاه**

تم إنجاز 90.9 % من الإعتمادات المبرمجة في قانون المالية لسنة 2017. علما وأن نسب إنجاز الإعتمادات للبرامج الفرعية ناهزت: 106 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي" الموارد المائية " و 70 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي "السـدود والأشغال المائية الكبرى" و 97 % بالنسبة إلى البرنامج الفرعي الثالث " الهندسة الريفية وإستغلال المياه"

- **البرنامج الرابع : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية**

بلغت نسبة الإنجازت الجملية لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية 102% مقارنة بما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2017, أمّا بالنسبة للإنجازات حسب البرامج الفرعية فهي كالآتي: البـرنامج الفـرعـي الأول "الغـابات والمـراعي" بنسبة إستهلاك الإعتمادات 103 % والبرنامج الفرعي الثاني "تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية" بنسبة إنجاز 101%.

- **البرنامج الخامس : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي**

تمثل نسبة استهـلاك الإعتمـادات الجملية لهـذا البرنـامج 101 % مقارنة بالتقديرات المبـرمجة في قانون المالية لسنة 2017 حيث يلاحظ تفاوتا في نسب الإنجاز حسب البرامج الفرعية إذ بلغت 73 % بالنسبة للبرنامج الفرعي التعليم العالي الفلاحي و139 بالنسبة للبحث الفلاحي و68 % بالنسبة لمعالجة المعلومات العلمية و110% بالنسبة للبرنامج الفرعي التكوين الفلاحي و103 % بالنسبة للبرنامج الفرعي الإرشاد الفلاحي.

- **البرنامج السادس : القيادة والمساندة**

بلغت نسبـة الإنجاز للبرنامج السـادس"القيادة والمساندة" 101 % مقارنة بتقديرات الإعتمادات المخصصة له في قانون المالية لسنة 2017 وهي موزعة على البرامج الفرعية كالآتي:

*** 94 % بالنسبة للبرنامج الفرعي: الإشراف والمساندة والمتابعة.**

*** 100 % بالنسبة للبرنامج الفرعي: الدراسات والأنظمة المعلوماتية.**

المحور الثاني

تقديم برامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

المسؤول عن البرنامج

السّيد

عزالدين شلغاف

المدير العام للإنتاج الفلاحي

أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تنمية منظومات الانتاج الفلاحي	المؤشر1.1.1.1 المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية
الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية	المؤشر1.2.2.1: عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية المؤشر2.2.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية) المؤشر3.2.2.1: نسبة العينات التي تم تحليلها في إطار برامج البحث عن الرواسب المؤشر4.2.3.1: عدد الشبكات المنجزة والمشغلة المؤشر5.2.3.1: عدد حملات الوقاية للصحة النباتية
الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	المؤشر1.3.1.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة المؤشر2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها المؤشر3.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات الفلاحية المؤشر4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية :

البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرامج الفرعية	1.1 الإنتاج الفلاحي	2.1 الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	3.1 حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية
الإدارات العامة	إ.ع.للإنتاج الفلاحي إ.ع للفلاحة البيولوجية مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	إ.ع.للمصالح البيطرية	إ.ع.لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية
المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية	مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي المخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية دائرة الإنتاج النباتي وقسم الفلاحة البيولوجية	المركز الوطني لليقظة الصحية المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية دائرة الإنتاج الحيواني	
المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية	ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لمعهد الوطني للزراعات الكبرى	المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل	
المنشآت العمومية	ديوان الحبوب ديوان الأراضي الدولية (27 مركب فلاحي) الديوان الوطني للزيت	الشركة التونسية للدواجن شركة سياق الخيل	الشركة الوطنية لحماية النباتات
المجامع والمراكز المهنية	ـ المجمع المهني المشترك: للفلال / للخضر / للحوم الحمراء والألبان / لمنتوجات المواجن والأرانب ـ المركز الفني: للفواكه / للبطاطا والقنارية / للفلاحة البيولوجية / للتمور / للزراعات المحمية والجيوحرارية		

إنجازات الميزانية لسنة 2017:

إعتمادات (ألف دينار)

279113,6

ـ نفقات التصرف

55963

ـ نفقات التنمية

177418,7

ـ صناديق الخزينة

45731,9

1. التقديم العام للبرنامج:

تعتبر مؤشرات موسم 2017/2016 متوسطة عموما على الرغم من الانطلاقة الواعدة للموسم حيث تواتر نزول الأمطار في بداية الموسم إلى غاية منتصف شهر فيفري باستثناء مناطق الشمال الغربي حيث لم تتجاوز المعدلات العادية لتلك الفترة(78%)، ثم انحبست الأمطار إلى نهاية الموسم باستثناء الأمطار المسجلة في بدية شهر أفريل التي كانت متفاوتة الأهمية ولم تشمل كافة المناطق. هذا وتوافق انحباس الأمطار بداية من منتصف شهر فيفري 2017 مع الحاجيات الكبيرة للزراعات مما أثر سلبا على الزراعات المطرية ووصل تأثير الجفاف إلى حد إتلاف بعض المساحات خاصة بولايات الكاف وسليانة والقيروان والقصرين وزغوان.

وقد تم العمل من قبل المصالح المركزية والجهوية الراجعة بالنظر للإنتاج الفلاحي على المتابعة الدقيقة للموسم الفلاحي عبر تحسين ظروف النشاط على مستوى مختلف حلقات المنظومات الفلاحية بداية من مرحلة ما قبل الإنتاج من خلالتأمين توفير مستلزمات الإنتاج إلى مرحلة تسويق المنتوج بالعمل على تذليل الصعوبات التي يواجهها الفلاح في هذا المجال،وذلك من خلال مجهود متواصل للمصالح المعنية واللجان المحدثة في الغرض، بتكثيف المتابعة والمراقبة والتنسيق والتدخل كلما اقتضى الأمر ذلك، وذلك فضلا عن الإجراءات التي تم إقرارها لمجابهة الجفاف لضمان توفير حاجيات القطيع من المواد العلفية وتنظيم نسق التزويد لجل المواد العلفية بمختلف الولايات.

أمّا على مستوى الحالة الصحيّة النباتية، شهدت سنة 2017 العديد من الانجازات من بينها:

- **مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لمقاومة واستئصال سوسة النخيل الحمراء من حقن ومداواة وتطهير وتركيز المصائد وعنصر البحث بالإضافة إلى الأنشطة التحسيسية والتكوينية**
- **مواصلة عمليات الاستكشاف عن مرض التدهور السريع للقوارص**
- **مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة مرض اللفحة النارية**
- **مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه وتركيز محطات لمتابعة تطور أفات الزياتين**
- **تثبيت بذور الحبوب وشتلات البطاطا والأشجار المثمرة**
- **مراقبة الشتلات العادية المنتجة محليا وبذور البطاطا الموردةو الشتلات المصدرة**
- **تقييم الأصناف النباتية الجديدة وحماية المستنبطات**

وبخصوص الصحة البيطرية اتسمت سنة 2017 بالاستقرار إذ أولت المصالح البيطرية أهمية قصوى لمكافحة مرض الحمى القلاعية خاصة بعد تسجيل بؤرتين للحمى القلاعية لدى الأبقار عترة A في موفى أفريل 2017 اتخذت على إثرها المصالح البيطرية عدة إجراءات ساهمت في السيطرة عليه ومنع انتشاره وذلك

بمواصلة دعم البرنامج الوطني لليقظة والمراقبة المستمرة لهذا المرض والرفع في نسب انجاز الحملة من خلال إعطائه الأولوية القصوى في الفترة الأولى من حملات التلقيح الوطنية.

ولا يزال داء الكلب يمثل إشكالا للصحة الحيوانية والصحة العامة بالرغم من التحسن النسبي المسجل مقارنة بالسنة الفارطة حيث سجلنا سنة 2017 عدد 373 حالة لدى الحيوان وحالة واحدة لدى الإنسان مقارنة بـ 366 حالة لدى الحيوان سنة 2016 و4 وفيات لدى الإنسان.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

2-1 الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

2-1-1 قطاع الحبوب:

خلال موسم 2017/2016 ، تم إتخاذ الإجراءات التالية

(1) تم الترفيع في الأسعار الأساسية للحبوب عند الإنتاج ومواصلة العمل بالمنح الاستثنائية للتجميع إلى غاية 31 جويلية 2017 بالنسبة للشعير و التريتيكال و 31 أوت 2017 بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين كالآتي:

- **القمح الصلب: 58 د/ق.**
- **القمح اللين: 44 د/ق.**
- **الشعير: 38 د/ق.**
- **التريتيكال: 38 د/ق.**

(2) تمت المحافظة على منح التسليم السريع والمفصلة كما يلي:

- **القمح الصلب : 17 د/ق**
- **القمح اللين : 10 د/ق**
- **الشعير و التريتيكال: 12 د/ق**

(3) الترفيع في أسعار البذور الممتازة بـ 10 دنانير في القنطار ولتصبح كما يلي:

- **القمح الصلب : 97 د/ق**
- **القمح اللين :86 د/ق**
- **الشعير والتريتيكال : 80 د/ق**

(4) بالنسبة لأسعار بذور الشعير العادية و المراقبة: 65 د/ق

(5) تفعيل الاتفاق الحاصل حول حقوق الاستنباط للأصناف التي بها عقود استغلال تجاري بين شركات الإكثار والمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس (تخص 3 أصناف وهي معالي، نصر وحيدرة) وذلك بالتنصيص على إضافة 3٪ من سعر هذه الأصناف في منشور أسعار البذور،

(6) إحداث خط تمويل جديد للقروض الموسمية عن طريق البنك التونسي للتضامن (1.5 م د) وجمعيات

التمويل الصغير (2,35 م د).

(7) مراجعة مقاييس إسناد قروض الزراعات الكبرى لتتلاءم مع تطور كلفة الإنتاج خاصة مع تطور كلفة اليد العاملة والأدوية والميكنة الفلاحية

(8) تحديد مناطق الزراعات الكبرى المجتاحة جراء الجفاف للموسم الفلاحي 2017/2016 **وذلك حسب الأمر الحكومي عدد** 978 **لسنة** 2017 **المؤرخ في** 14**أوت** 2017**والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد** 69 **بتاريخ** 29 **أوت** 2017.

2-1-2 قطاع الزيتون:

تم إصدار (1) **الأمر الحكومي عدد** 1062 **لسنة** 2017 **مؤرخفي** 28 **سبتمبر**2017**يتعلقبتنقيحا**لأمر**عدد** 1935 **لسنة** 1998 **مؤرخفي** 2 **أكتوبر** 1998 **المتعلق بإحداث مجلس وطني للزيتون.** (2) **قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير الصناعة والطاقة والمناجم مؤرخ في** 17**نوفمبر** 2017 **يتعلق بضبط تاريخي انطلاق وغلق موسم جني وتحويل الزيتون** 2018/2017

2-1-3 قطاع التسميات المثبتة:

-تمت المصادقة على (1) **كراس الشروط لمنتج زيت زيتون تبرسق للحصول على علامة التسمية المثبتة للأصل من قبل اللجنة الفنية الاستشارية** (2)**وكراستي شروط متعلقة بمنتج رمان قابس ومنتج دقلة نور نفزاوة من قبل الفلاحين على المستوى الجهوي بقابس وقبلي.**

- تم تكوين شبكة تعاون بين الإدارات العامة والوزارات والمشاريع المتعلقة بتنمية المؤشرات الجغرافية وعقد جلسة العمل الأولى لربط الصلة بين المتدخلين وضبط برنامج عمل بين المشاركين

2-1-4 قطاع تربية الماشية والحيوانات الصغرى:

– تم إصدار قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري مؤرخ في 31 **جويلية** 2017 **يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في** 28 **فيفري** 2017 **المتعلق بالمصادقة على كراس الشروط المتعلق بإحداث مراكز تربية الحلزون.**

2-1-5 قطاع الألبان:

اعتبارا لنجاعة تفعيل الآليات التعديلية المتاحة (التصدير والتجفيف لتخفيف الضغط على آلية الخزن وإقرار منحة تشجيعية للتصدير)في المحافظة على توازنات منظومة الألبان أقرت جلستي العمل الوزارية يتاريخ 24 **و** 27 **فيفري** 2017 **مواصلة العمل بالمنح التشجيعية عند التصدير خلال سنة** 2017 (115 **مليم للتر الحليب النصف دسم و**200 **مليم للتر الحليب الكامل الدسامة) وترسيم اعتمادات للبرنامج في حدود** 4 **مليون دينار مع مواصلة خزن الحليب المعقم باعتباره برنامج تعديلي قار وتجفيف الحليب.**

وفي الصدد تم اتخاذ إجراءات إضافية خلال سنة 2017 لدعم هذا القطاع والمتمثلة في:

-الترفيع في سعر الحليب ابتداء من غرة أفريل 2017 بـ 60 مليما للتر، توزّع مناصفة بين الفلاح والمصنّع ليصبح 766 *مليم* عند الإنتاج.

– تحسين المواصفات التونسية للحليب طبقا للمؤشرات المرجعية لجودة الحليب بأحواض إنتاج الألبان، وذلك من خلال إنجاز مشروع تأهيل الضيعات المنتجة للحليب والمتمثل في تركيز التبريد على مستوى الضيعة ودعم مراكز التجميع المنخرطة في هذا البرنامج بمنحة خصوصية في حدود 10 مليمات/ لتر حليب مبرد ومصنع.

2-1-6 إنتاج البذور

تم إصدار:

(1)قرار من وزير الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 21 فيفري 2018 يتعلق بضبط قائمة الأصناف النباتية المرسمة بالسجل الرسمي للأصناف النباتية لسنة 2017

(2) أمر حكومي عدد 398 لسنة 2017 مؤرخ في 28 مارس 2017 يتعلق بإتمام الأمر عدد 102 لسنة 2000 المؤرخ في 18 جانفي 2000 المتعلق بضبط تركيبة وطريقة سير اللجنة الفنية للبذور والشتلات والمستنبطات النباتية

(3) أمر حكومي عدد 991 لسنة 2017 مؤرخفي 15 أوت 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 101 لسنة 2000 المؤرخ في 18 جانفي 2000 المتعلق بترتيب البذور والشتلات وطرق إنتاجها وإكثارها والمواصفات العامة لخزنها ولفها و عنونتها ومراقبة جودتها و حالتها الصحية و توريدها و الاتجار فيها.

2-1-7 قطاع الفلاحة البيولوجية:

– تم اصدار قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 16 أكتوبر 2017 يتعلق بتنقيح كراس الشروط النموذجي للإنتاج الحيواني وفقا لطريقة البيولوجية المصادق عليه بالقرار المؤرخ في 9 جويلية 2005.

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

2-2-1 البرنامج الفرعي1: الإنتاج الفلاحي

تم خلال سنة2017 تنظيم ومتابعة وتقييم المواسم والقطاعات الفلاحية، وقد تم بالخصوص الحرص على المتابعة الدقيقة لسير المواسم الفلاحية عبر تحسين ظروف النشاط على مستوى مختلف المراحل بداية من مرحلة ما قبل الإنتاج، من خلال تأمين توفر مستلزمات الإنتاج إلى مرحلة تسويق المنتوج بالعمل على تذليل الصعوبات التي يواجهها الفلاح في هذا المجال، وذلك بهدف تحسين الأداء وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتناسق بين مختلف التدخلات مع مراعاة العوامل الطبيعية ومتغيرات السوق واستشراف المستقبل.

وقد تميزت سنة 2017 بمواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج والإصلاحات التي تمت برمجتها بهدف تطوير قطاع الإنتاج الفلاحي ورفع أداء مختلف المنظومات الفلاحية بما يساهم في تحسين دخل الفلاحين وضمان تزويد السوق الداخلية في أحسن الظروف إضافة إلى الرفع من طاقة البلاد التصديرية.

هذا وبالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي رافقت الموسم الفلاحي لسنة 2017، حيث سجل نقصا حادا في الأمطار وفي إيرادات السدود، كان لها أثرا سلبيا على عدة قطاعات، إلا أنه تم تحقيق أرقاما قياسية تمثلت في ارتفاع قيمة صادرات التمور حيث بلغت حصيلة كميات التمور المصدرة لسنة 2017، 109,15 ألف طن مقابل 109,09 ألف طن في نفس الفترة من الموسم الماضي وبقيمة 565,747 م د مقابل 468,291 م د أي في مستوى الموسم الفارط من حيث الكمية وبزيادة بنسبة 19٪ من حيث القيمة.

وقد بلغت انجازات أهم القطاعات مايلي:

✓ الحبوب:

بلغت المساحات المحصودة لموسم 2017/2016حوالي 982 ألف هكتار من جملة 1,23 مليون هك وقع بذرها أي بنسبة إنجاز مقدرة بـ80% منها 696 ألف هك بالشمال و286 ألف هك بالوسط والجنوب مسجلة ارتفاعامقارنةبموسم2016/2015 (770 ألف هكتار).

وقد بلغ إنتاج الحبوب لموسم 2017/2016حوالي 16,039 مليون قنطار مقابل 13,07 مليون قنطار خلال موسم 2016/2015. ويتوزع هذا الإنتاج حسب الأنواع كما يلي:

- **القمح الصلب:9,509مليون قنطار مقابل 8,120 مليون قنطار في الموسم الفارط**
- **القمح اللين : 1,534 مليون قنطار مقابل 1,146 مليون قنطار في الموسم الفارط**
- **الشعير و التريتيكال: 4,996 مليون قنطار مقابل 3,612 مليون قنطار في الموسم الفارط**

✓ الزيتون:

قدرالإنتاج النهائي من الزيتون بحوالي 500 ألف طن من الزيتون أي ما يعادل 100 ألف طن من زيت الزيتون، مقابل 700 ألف طن زيتون أي ما يعادل 140 ألف طن من زيت الزيتون خلال الموسم الفارط أي بتراجع في حدود 28 %.وبخصوص التصدير، فقد بلغت الصادرات من زيت الزيتون لموسم 2017/2016 حوالي 84831 طن بعائدات بلغت 827,991 مليون دينار مقابل تصدير كمية بـ96483 طن بعائدات في حدود 745,863مليون دينار خلال الموسم الماضي أي بتراجع في حدود 12%في الكميات المصدرة وبارتفاع بنسبة 11% في العائدات وذلك لارتفاع ثمن الكغ من الزيت وانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية.

✓ البطاطا

بلغت المساحة الجملية المنجزة من البطاطا خلال موسم 2017/2016 حوالي 24710 هك، مكنت من الحصول على إنتاج جملي بـ 420 ألف طن مقابل إنجاز بـ 24930 هك وإنتاج بـ 444,5 آلف طن خلال موسم 2016/2015.

تم التدخل لحماية إنتاج البطاطا المتأتية من الموسم الفصلي من الإصابة بالسوسة بـ 35 ألف طن مقابل إنجاز بـ 41862 طن في موسم 2016.

خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 03 أفريل 2017 تم إقرار تكوين مخزون تعديلي بـ 40 ألف طن منها 10 آلاف طن من قبل المجمع المهني المشترك للخضر و 30 ألف طن عن طريق المخزنين الخواص، غير أن الكميات المخزنة كانت في حدود 18162 طن مقابل إنجاز بـ 22455 طن خلال موسم 2016/2015.

✓ الطماطم

بلغت المساحة المنجزة طماطم فصلية 14,3 ألف هك مقابل 15,5 ألف هك خلال موسم 2016/2015. وقد بلغ الإنتاج الجملي 900 ألف طن مقابل 980 ألف طن خلال الموسم الفارط.

على مستوى التحويل بلغت الكميات المحولة من الطماطم الفصلية والفصلية المتأخرة 625 ألف طن مقابل 654 ألف طن خلال موسم 2016 أي ما يعادل 96 ألف طن من معجون الطماطم ثنائي التركيز.

هذا وبلغت متوفرات الطماطم لموسم 2017 حوالي 116 ألف طن منها حوالي 20 ألف طن مخزون متبقي من مصبرات معجون الطماطم من موسم 2016 .

✓ الإنتاج الحيواني:

- **الألبان:**

سجّل إنتاج الألبان نموّا هاماً حيث قدّر الإنتاج الجملي بحوالي 1413 مليون لتر سنة 2017 مقابل 1088 مليون لتر سنة 2011 وهو ما يمثل نسبة تطور بـ 4,3 % سنويا.

وتعد شبكة تجميع الحليب الطازج حاليا 237 مركزا منها 227 مركز متحصل على المصادقة الصحية إلى حدود ديسمبر2017، وقد تحصل 22 مركزا على الموافقة المبدئية وهم في طور الإنجاز. أما بالنسبة للمخطط المديري 2012–2016، فقد تم إحداث 63 مركزا من جملة 132 مبرمج. بالنسبة لحلقة التجميع تم تسجيل تطور للكميات المجمعة حيث بلغت في موفى سنة 2017 حوالي 886مليون لترا (60 % من الإنتاج الوطني)مقابل 11,4 مليون لتر سنة 1983 تاريخ الانطلاق في تجميع الحليب. وقد تم إعداد المخطط المديري 2017–2020، وهو في مرحلة النشر.

- **اللحوم الحمراء:**

بلغت تقديرات الإنتاج الوطني من اللّحوم الحمراء لسنة 2017 اعتمادا على المؤشرات الفنية الواردة من المصالح الجهوية حوالي 120,41 ألف طن مسجلا بذلك تراجعا بـ 4,2 ٪ مقارنة بسنة 2016 ويتوزع الإنتاج الجملي حسب الأصناف كما يلي:

- **51,97 ألف طنا من لحوم الأبقار مسجلا تراجعا بنسبة 12,5٪،**
- **51,13 ألف طنا من لحوم الأغنام مسجلا تطورا بنسبة 3,4 ٪،**
- **9,49 ألف طنا من لحوم الماعز مسجلا تراجعا بنسبة 0,6 ٪،**
- **7,82 ألف طنا من اللّحوم الأخرى مسجلا تطورا بنسبة 6,6 ٪،**

- **الدواجن:**

تبعا للظرف الحرج الذي مربه قطاع الدّواجن منذ تحريره والذي اتسم أساسا بعدم الاستقرار في مستويات الإنتاج والأسعار عند الإنتاج وبهدف إعادة توازن المنظومة تم إقرار القيام بعمليات سحب بيض التفريخ التالية :

- **سحب حوالي 11,1 مليون بيضة تفريخ دجاج لحم الفترات**
- **سحب حوالي 1,66 مليون بيضة تفريخ دجاج بياض الفترات**

بلغ الإنتاج السنوي من دجاج اللحم حوالي 126,3 ألف طن مسجلا بذلك تراجعا بحوالي 0,36٪ مقارنة بسنة 2016باعتبار عمليات سحب بيض التفريخ التي تمت برمجتها لإعادة توازن المنظومة .

وبالنسبة لبيض الاستهلاك فقد بلغ المستوى السنوي للإنتاج 1940.35 مليون بيضة وشهد الإنتاج تراجعا بحوالي 1,09٪ مقارنة بسنة 2016 باعتبار عمليات سحب بيض التفريخ التي تمت برمجتها لإعادة توازن المنظومة .

كما بلغ الإنتاج السنوي للديك الرومي 57,26 ألف طن، وتراوحت المستويات الشهرية بين 4559 طن و 6454 طن.

✓ الفلاحة البيولوجية

سجلت المساحات البيولوجية تطورا بنسبة 60٪ و ب27% في عدد المتدخلين و.كما تطور عدد مؤسسات التحويل البيولوجية بنسبة 21%.

خلال سنة 2017 تم تصدير ما يفوق عن 40000 طن من المنتجات البيولوجية بقيمة تناهز 430 مليون دينار وقد وجهت هذه الصادرات نحو 27 وجهة مختلفة عن طريق أكثر من 50 مصدر ومثلت إيطاليا الوجهة الأولى تليها فرنسا ثم إسبانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم ألمانيا.

أما على مستوى السوق المحلية فقد سجل القطاع حصيلة 20 نقطة بيع مختصة في المنتجات البيولوجية موزعة على مختلف الولايات.

وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الفلاحة البيولوجية فقد تم سنة 2017 الانطلاق في تنفيذ برامج الدعم والمتمثلة في:

- **برنامج الإعلام: يهدف إلى نشر المعطيات الخاصة بقطاع الفلاحة البيولوجية لفائدة مختلف المتدخلين في هذا المجال ويتضمن التظاهرات الوطنية والجهوية وإعداد ونشر مختلف الدعائم الإعلامية.**
- **برنامج التكوين: يشمل البرنامج الوطني لتكوين المتدخلين في القطاع على مستوى كامل حلقات المنظومة والبرنامج الوطني لتكوين هياكل الدعم.**
- **برنامج التأطير: تعمل المصالح المركزية والجهوية للفلاحة البيولوجية على ضمان الإحاطة الفنية بالمتدخلين في القطاع ويشمل برنامج التأطير مختلف الزيارات الميدانية والزيارات المنظمة والحصص التطبيقية وتركيز المشاريع النموذجية.**
- **برنامج التعريف بقطاع الفلاحة البيولوجية: يشمل تنظيم التظاهرات للتعريف بالقطاع والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية المتعلقة بالفلاحة البيولوجية.**

ويتواصل تنفيذ مشروع السياحة البيولوجية حيث تم سنة 2017 إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية السياحة البيولوجية العادلة والمستدامة في أفق سنة 2030 وذلك بالتعاون مع وزارة السياحة ونقابة الفلاحين والعديد من المتدخلين في هذا المجال. والمنظمات البلجيكية.

وفي إطار التعاون الدولي فيتواصل تنفيذ مشروع التعاون التونسي السويسري لتعزيز نفاذ المنتجات الغذائية و المحلية للأسواقPAMPAT الخاص بتطوير منظومة التين الشوكي البيولوجي و مكونة خاصة بتركيز مخبر لتحليل الرواسب الكيميائية ودعم قدرات هياكل الدعم.

المراقبة في الفلاحة البيولوجية :

ومن خلال مهام التدقيق المنجزة تبين قيام هياكل المراقبة و التصديق بـ867 زيارة مراقبة معلنة و فجئية تم على إثرها تحليل 289 عينة للكشف عن رواسب المواد الكيميائية.

تم القيام بـ 12 عملية معاينة ميدانية خصت ما فاق 210 متدخل للتثبت من نجاعة المراقبة المنجزة من قبل هياكل المراقبة و التصديق

خلال سنة 2017 بلغ العدد الجملي للعلامة البيولوجية المسندة 133 علامة مميزة لمنتجات مختلفة.

ويبيّن الجدول التّالي تطوّر الإنتاج ونسق الصّادرات والمساحات المزروعة لأهم المنتجات الفلاحية :

تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي	الوحدة	إنجازات					تقديرات		
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تطور الإنتاج									
– القمح الصلب	**مليون ق**	12.3	7.5	7.8	12	12	12	12	12
– زيت الزيتون	**ألف طن**	70	340منها 65 بيولوجي	140منها 45 بيولوجي	250	250	250	250	12
– الطماطم الفصلية	**ألف طن**	960	1250	980	850	900	1000	1100	1100
– الحليب	**مليون لتر**	1218	1376	1428	1460	1490	1520	1550	1550
– المنتجات البيولوجية	**ألف طن**	433.3	453	303	518	535	550	550	550
تطورالمساحات									
– القوارص	**ألف هك**	26	26.3	27	27.4	27.8	28.3	28.8	28.8
– الأعلاف	**ألف هك**	320	323	321	333	340	350	360	360
– الزراعات الجيوحرارية	**هك**	253	240	241	234	235	240	245	245
– الزراعات البيولوجية	**ألف هك**	192.260	232	236	378	300	350	350	350
تطور صادرات المنتجات									
زيت الزيتون	**ألف طن**	54	312 منها 39,4 بيولوجي	98 منها 26 بيولوجي	100	180	180	180	180
التمور		87	100 منها8 بيولوجي	110 منها 7.7 بيولوجي	110	110	110	120	120
البطاطا		17.09	0.764	3	0.6	3	4	5	5
المنتجات البيولوجية	**مليون دينار**	112	345	300	430	155	155	160	160

2-2-2 البرنامج الفرعي2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية:

احتوى نشاط المصالح البيطرية خلال سنة 2017 على العديد من التدخلات في ميادين:

الصحة الحيوانية: انجاز حملات وطنية وقائية ضد الأمراض الحيوانية المعدية، والتي تهدفللسيطرة على أهم الأمراض الحيوانية الوبائيّة وقد تم خلال سنة 2017 بلوغ نسب تغطية صحية متفاوتة حسب كل حملة تلقيح، مفصلة كما يلي:

الحملة	تقديرات سنة 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات(%)
الحمى القلاعية عند الأبقار	85	75,3	88,5
الحمى القلاعية عند المجترات الصغرى	85	71,6	84,2
اللسان الأزرق*	85	84,0	98,8
جدري الأغنام	85	72,9	85,7
داء الكلب	85	77,8	91,5
الإجهاض المعدي عند الأبقار	85	17,0	20,0
الحمى المالطية عند الأغنام والماعز	85	26,3	30,9

منذ بداية سنة 2017 وقع مراجعة الإستراتيجية الوطنية لمقاومة مرض اللسان الأزرق والتخلي عنحملات التلقيح الشاملة. وتستند الإستراتيجية الجديدة لمقاومة مرض اللسان الأزرق على المكونات التالية:

- الكشف والإنذار المبكر: ويتوجب على مربي الحيوانات والعاملين في الصحة الحيوانية وكذلك مختبرات التشخيص أن يبادروا فورا لإبلاغ السلطة البيطرية المختصة عن حالاتالاشتباهبمرض اللسان الأزرق.

- الرصد عند الحيوانات الشاهدة:يعتبر استخدام مجموعة من الحيوانات الشواهد هو أحد أشكال الرصد الموجه المرتكز على بروتوكول من التوقعات، وتلك هي الإستراتيجية الأفضل من اجل رصد المرض لدى الأغنام. وهذه المجموعات الحيوانية تكون غير معرضة للفيروس وموجودة في أماكن ثابتة وتؤخذ منها العينات للاختبار دورياً لاكتشاف أي انتشار جديد للفيروس فيها.

- رصد الحشرات الناقلة للمرض: يعتبر الهدف الأول لرصد الحيوانات العائلة للفيروس والقدرة على تحديد المناطق ذات المخاطر الشديدة أو المتوسطة أو الضعيفة، وإمكانية الحصول على معلومات

مفصلة محلية حول المؤشرات الموسمية عن طريق تحديد مختلف فصائل الحشرات المتواجدة في منطقة معينة وفترات تواجدها خلال فصول السنة وأعداد كل منها.

– تلقيح الأغنام: بمناطق الخطر لظهور مرض اللسان الأزرق

2-2-3 البرنامج الفرعي3: حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية

بخصوص الحالة الصحيّة، شهدت سنة 2017 العديد من الانجازات حيث تمّ تسجيل تطورا في مستوى انجاز عمليات التقليع الخاصة بمكافحة مرض اللفحة النارية مقارنة بسنة 2016. هذا بالإضافة إلىالتقدم في إنجاز الخطة الوطنية لمكافحة مرض التدهور السريع على القوارص بجميع مكوناتها والخطة الوطنية لمكافحة واستئصال سوسة النخيل الحمراء. وفي هذا الصدد عملت الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية بمصالحها المركزية والجهوية على متابعة الحالة الصحية للزراعات والغراسات قصد الحد من التأثير السلبي للأمراض مثل الأمراض الفطرية للحبوب والآفات مثل ذبابة القوارص، وآفات الزيتون ودودة التمر ودودة الرمان. هذا وبالإضافة للسعي إلى مزيد الإحاطة بالفلاحين وحثهم على الرفع من الإنتاجية من خلال استعمال البذور والشتلات المراقبة والعناية الصحية بالغراسات والمزارع.

وفي هذا الصدد وبالنسبة لمكافحة الأمراض والآفات تمحورت الأنشطة خلال سنة 2017 حول:

- **مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لمقاومة واستئصال سوسة النخيل الحمراء من حقن ومداواة وتطهير وتركيز المصائد وعنصر البحث بالإضافة إلى الأنشطة التحسيسية والتكوينية**
- **مواصلة عمليات الاستكشاف عن مرض التدهور السريع للقوارص حيث تم قلع وإتلاف 3460 شجرة قوارص من بين 7274 شجرة مصابة منذ سنة 2013أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 48%. بينما بلغ عدد المعاينات 1393 في سنة 2017 مع نسبة إصابة تقدر بـ9%. كما تم في نفس الإطار تتبع ومراقبة كثافة حشرات المن بالمناطق الموبوءة عبر تركيز المصائد.**
- **مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة مرض اللفحة النارية حيث تم قلع 841 هك من الأشجار المصابة وقد تمت إعادة غراسة 468هك وقدّرت جملة التعويضات بالنسبة للعمليتين بـ553 ألف دينار .**
- **بلوغ مساحة مداواة ضدالأعشاب الضارة بمزارع الحبوب536 ألف من مجموع614ألف هك مبرمجة وبنسبة انجاز 87% أي مقابل نسبة إنجاز بحوالي 84% بالنسبة للموسم 2016/2015**
- **بلوغ المساحة المداواة ضد الأمراض الفطرية بمزارع الحبوب حوالي 234 ألف هك من مجموع317 ألف هك أي بنسبة إنجاز تناهز74 %،**

- **المداواة الجوية ضد الأمراض لمساحة تقدر بـ 5527 هك خاصة عندما كانت الظروف الطبيعية لا تسمح بالولوج إلى الحقول بالوسائل الأرضية إثر نزول كميات هامة من الأمطار وعند بداية انتشار الأمراض الفطرية.**
- **مساعدة الفلاحين لمداواة 35ألف طن من مخزون البطاطا المعدة للاستهلاك ضد حشرة السوسة وذلك بتوفير1050لترا من المبيدات البيولوجية لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين وبالتنسيق مع المجمع المهني المشترك للخضر.**
- **مكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه والتي شملت 10200 هك مداواة بيولوجيّة جويّة و9000 هك مداواة كيميائيّة جويّة و5600 هك مداواة كيميائيّة أرضية مع التوسع في تركيز تقنية الاصطياد المكثف لتشمل 5000 هك في كل المناطق المنتجة مقابل 3000 هك في موسم 2016/2015.**
- **تركيز محطات لمتابعة تطور أفات الزياتين حيث أسفرت هذه الحملة على مداواة 5 مليون و35 ألفو125 أصل زيتون من جملة 7 مليون و423 آلفو350 أصل معلنة للمداواة ضد حشرات العثة والعسيلة وذبابة الزيتون أي بنسبة إنجاز ناهزت 68%**
- **مداواة 3000 هك من غراسات الرمان بولاية قابس و600 هك في معتمدية تستور من ولاية باجة ضد حشرة دودة الخروب.**

وبخصوص المصادقة ومراقبة الجودة تمحورت الأنشطة خلال سنة 2017 حول:

- **تثبيت بذور الحبوب :حيث بلغت مساحات الحبوب المراقبة قصد التثبيت 21301هكتابعة للمكثرين المتعاقدين مع شركات إنتاج بذور الحبوب الممتازة (الشركة التعاونية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة، الشركة التعاونية المركزية للبذور، شركة البذور الممتازة، شركة TUNIFERT، شركة STIMA)، وتمت المصادقة على 16362هك.**
- **تم إخضاع حوالي 322394ق من حصص بذور الحبوب الممتازة، المنتجة من المساحات المصادق عليها إثر المراقبة الحقلية والتي تم تكييفها من طرف شركات الإنتاج،إلى التحاليل المخبرية وتم التصديق على 318717ق .**
- **تثبيت شتلات البطاطا على مساحة 416 هك وقد تمت المصادقة على 2348 طن من منتوجها واستعماله خلال الموسم الأخر فصلي.**
- **تثبيت شتلات الأشجار المثمرة حيث أسفر هذا البرنامج على:**

– إنتاج 5100 شتلة مثبتة من الحمضيات من طرف المجمع الإجباري لفلاحي الكروم ومنتجي الغلال والمصادقة عليها.

كما تمت مراقبة السلالات الأمهات والشتلات قبل الأساسية المتواجدةبمحطة الدعم بمنوبة التابعة للمركز الفني للقوارص.

كما تمت مراقبة 5 حقول طعوم لإنتاج الشتلات المثبتة تابعة للمجمع المهني المشترك للغلال والمجمع الإجباري لفلاحي الكروم ومنتجي الغلال ومنبت سيدي زيد ومنبت شركة مبروكة.

– المراقبة الميدانية للشتلات قبل الأساسية لسلالات الزيتون الخالية من الأمراض الفيروسية

– تمت مراقبة الشتلات درجة قاعدية من مختلف أصناف اللوز، المشمش، العوينة وحاملات الطعوم التي وقع إنتاجها في المركز الفني للقوارص.

- **مراقبة الشتلات العادية المنتجة محليا وذلك في حدود** 7668948 **شتلة منتجة محليا من طرف** 81 **منبتا موزعة على كامل تراب الجمهورية منها** 5476180**شتلة زيتون،** 274534**شتلة حمضيات و**1915225 **شتلة أشجار مثمرة (تفاح، رمان، فستق،.....).**
- **مراقبة بذور البطاطا الموردة والتي بلغت** 25194 **طن تم توريدها من طرف** 27 **موردا وتمت المصادقة على** 24535 **طن.**
- **مراقبة البذور والشتلات العادية الموردة :**

- **البذور: والتي بلغت** 81986 **كلغ و**7.902.143 **ألف حبة من بذور الخضروات، و**12665**ق من البذور العلفية و**14584**ق من بذور البقوليات و**29282 **كغ من بذور الزراعات الصناعية.**
- **الشتلات: تمت المصادقة على** 3780305**شتلة موردة منها** 105846 **شتلة زيتون و**1445278 **حامل طعوم أشجار مثمرة.**

- **مراقبة الشتلات المصدرة التي بلغت** 19800 **شتلة من الأشجار المثمرة و** 37.000 **شتلة فراولوا و**250**ق من بذور الفول.**
- **تقييم الأصناف النباتية الجديدة وحماية المستنبطات**

- **شملت تجارب التقييم** 258 **صنفا منها:** 162 **صنفا من الخضروات،** 16 **صنفا من الأعلاف،** 09 **أصناف من البقول الغذائية،** 21 **صنفا من الزراعات الصناعية،** 25 **صنفا من الأشجار المثمرة و**16 **صنفا من الحبوب، وقد تمت المصادقة على ترسيم** 98 **صنفا جديدا.**
- **تمت المصادقة على حماية** 23 **صنفا وقبول** 24 **مطلبا للحماية.**

- **إسناد البطاقات المهنية**

تم إسناد البطاقات المهنية لمختلف الأنشطة المتعلقة بالبذور والشتلات حيث تم إسناد133 **بطاقة مهنية.**

- **المدخلات والمنتجات الفلاحية:**

– تمت متابعة 558 **ملفا خاصا بإسناد شهائد في أنواع البذور والشتلات،** 1768 **ملفا خاصا بإسناد الشهائد الفنية و**626 **ملفا خاصا بإسناد رخص الأسمدة والمبيدات.**

– مراقبة 4805011 **كغ من المبيدات ذات الاستعمال الفلاحي عند التوريد، وقد تم على إثرها منح** 766 **إذنا بتسريح لفائدة الشركات المرخص لها في توريد المبيدات،**

- المصادقة على 63 مبيدا فلاحيا.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

ميزانية البرنامج حسب طبيعة النّفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	ق.م. 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ	النّسبة(%)
نفقات تصرف	**50 216,5**	**55 963,0**	**5 746,5**	**111%**
التأجير العمومي	48 329,5	54 343,6	6 014,1	112%
وسائل المصالح	1 740,0	1 516,2	-223,8	87%
التدخل العمومي	147,0	103,2	-43,8	70%
نفقات تنمية	**151 059,0**	**177 418,7**	**26 359,7**	**117%**
المباشرة الاستثمارات	**16 073,0**	**24 936,4**	**8 863,4**	**155%**
على الميزانية	16 073,0	24 936,4	8 863,4	155%
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	**134 986,0**	**152 482,3**	**17 496,3**	**113%**
على الميزانية	134 986,0	152 482,3	17 496,3	113%
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة	**30 457,0**	**45 731,9**	**15 274,9**	**150%**
مجموع البرنامج	**231 732,5**	**279 113,6**	**47 381,1**	**120%**

مقارنة بين ق.م وإنجازات ميزانية برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لسنة 2017

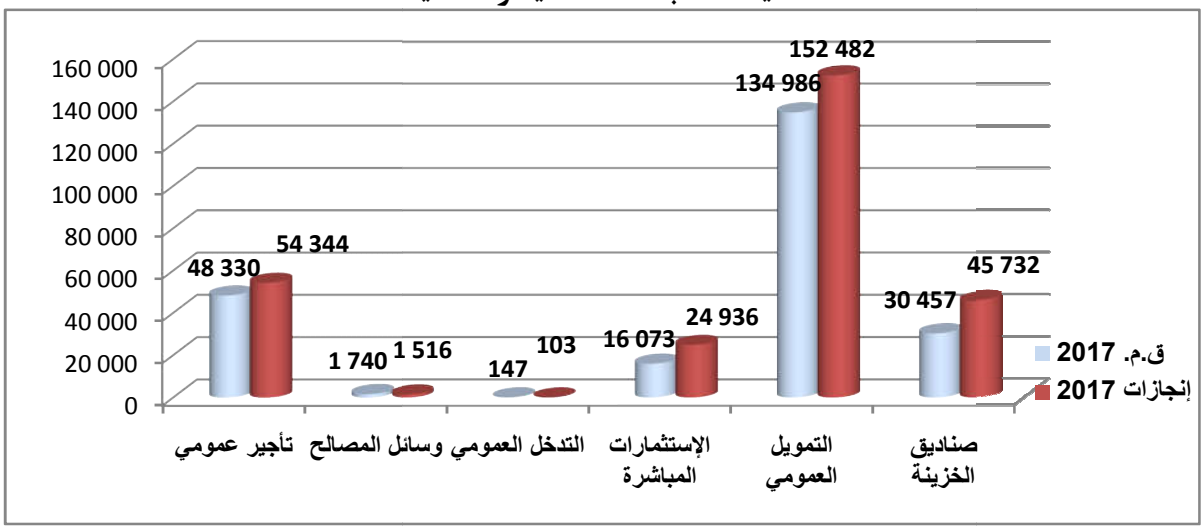

ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرامج الفرعية	قانون المالية 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ	النّسبة (%)
البرنامج الفرعي 1-1: الإنتاج الفلاحي	192 665,5	232 927,4	40 261,9	120,90%
البرنامج الفرعي 1-2: الصحة الحيوانية والمراقبة البيطرية	33 505,0	37 564,4	4 059,4	112,12%
البرنامج الفرعي 1-3: حماية ومراقبة المنتجات الفلاحية	5 562,0	8 621,8	3 059,8	155,01%
مجموع البرنامج:	**231 732,5**	**279 113,6**	**47 381,1**	**120,45%**

مقارنة بين ق.م وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

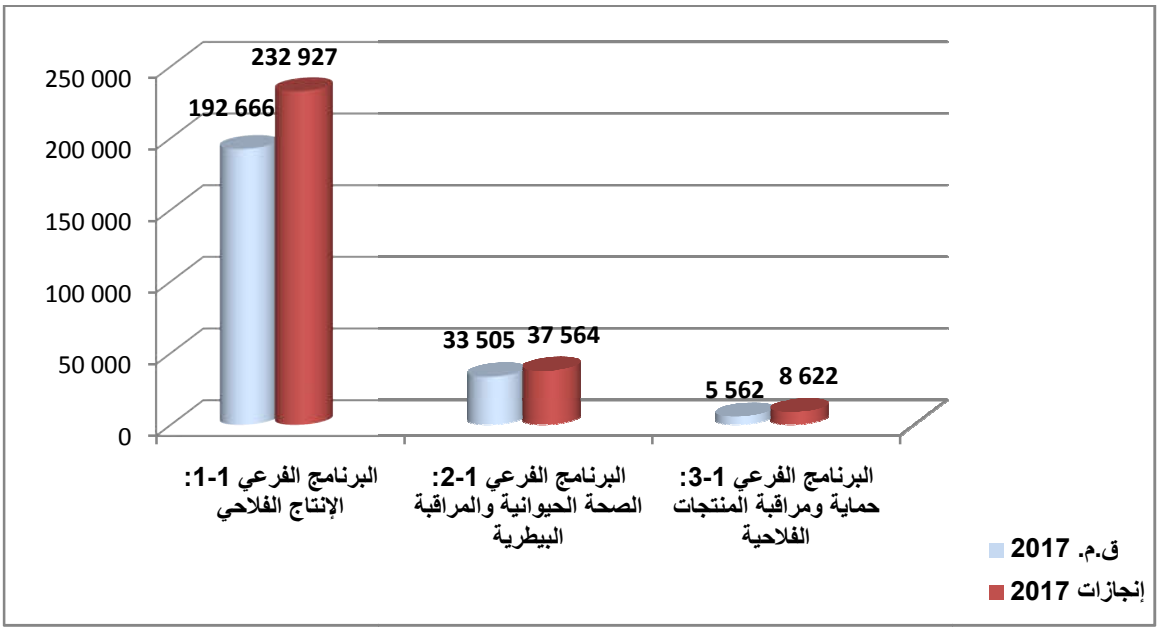

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها :

الهدف 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي

❖ **تقديم الهدف : يساهم هذا الهدف في استحثاث نمو الإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذّاتي في العديد من المواد الأساسية وتدعيم نسق التّصدير وذلك من خلال المتابعة الميدانية للمواسم الفلاحية بهدف**

تحسين مردودية القطاعات الفلاحية والوقوف عن كثب للإشكاليات المطروحة مع إيجاد الحلول التقنية اللازمة وفي الوقت المناسب.

❖ **المؤشر1.1.1.1: المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية:**

الهدف1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
	المؤشر1.1.1.1: المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية	عدد	101	93	%92	107	97	%91

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداءلسنة 2017 الخاصة

بالهدف 1.1 تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي

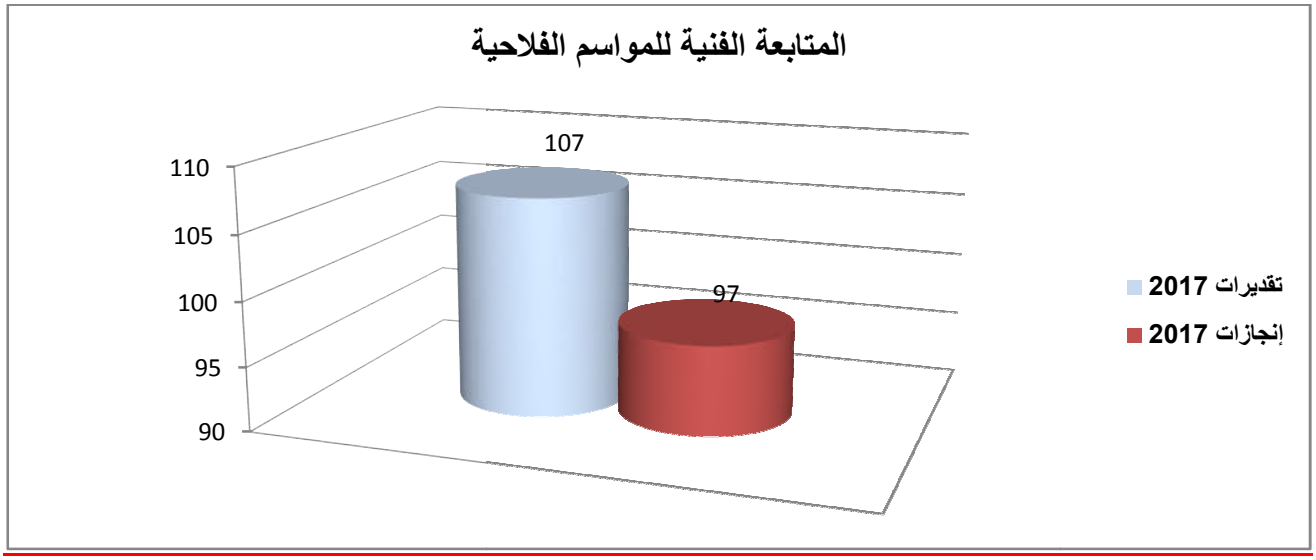

❖ **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 :</u>**

❖ **المؤشر 1.1.1.1: المتابعة الفنية للمواسم الفلاحية:**

تم تسجيل خلال سنة 2017 نسبة انجاز تقدر بـ 91% بالنسبة لمعدل الزيارات والاتصالات لكل إطار وفني بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وتختلف هذه النسبة من ولاية إلى أخرى وذلك حسب الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لكل مندوبية.

الهدف2.1: الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية:

❖ **تقديم الهدف :** يرمي هذا الهدف إلى إيجاد السّبل الكفيلة لدعم وتطوير نظام المراقبة الصّحيّة وبرامج الحماية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

الهدف2.1: الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2017
	المؤشر1.1.2.2.1: عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية	عدد	10	09	90	11	11	100
	المؤشر2.2.2.1: نسبة التّغطية الصحية (الحيوانية)	%	80	50,7	63,4	85	60.7	71.4
	المؤشر3.2.2.1:نسبة العينات الّتي تمّ تحليلها	%	61	63	103	70	60	85
	المؤشر4.2.3.1:عدد الشبكات المنجزة والمشغلة(*)	شبكة	04	04	% 100	05	04	% 80
	المؤشر5.2.3.1:نسبة انجاز حملات الوقاية للصحة النّباتية	%	13	13	%100	16	13	%81

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداءلسنة2017 الخاصة بالهدف 2.1 الحماية واليقظة الصحية النباتية والحيوانية

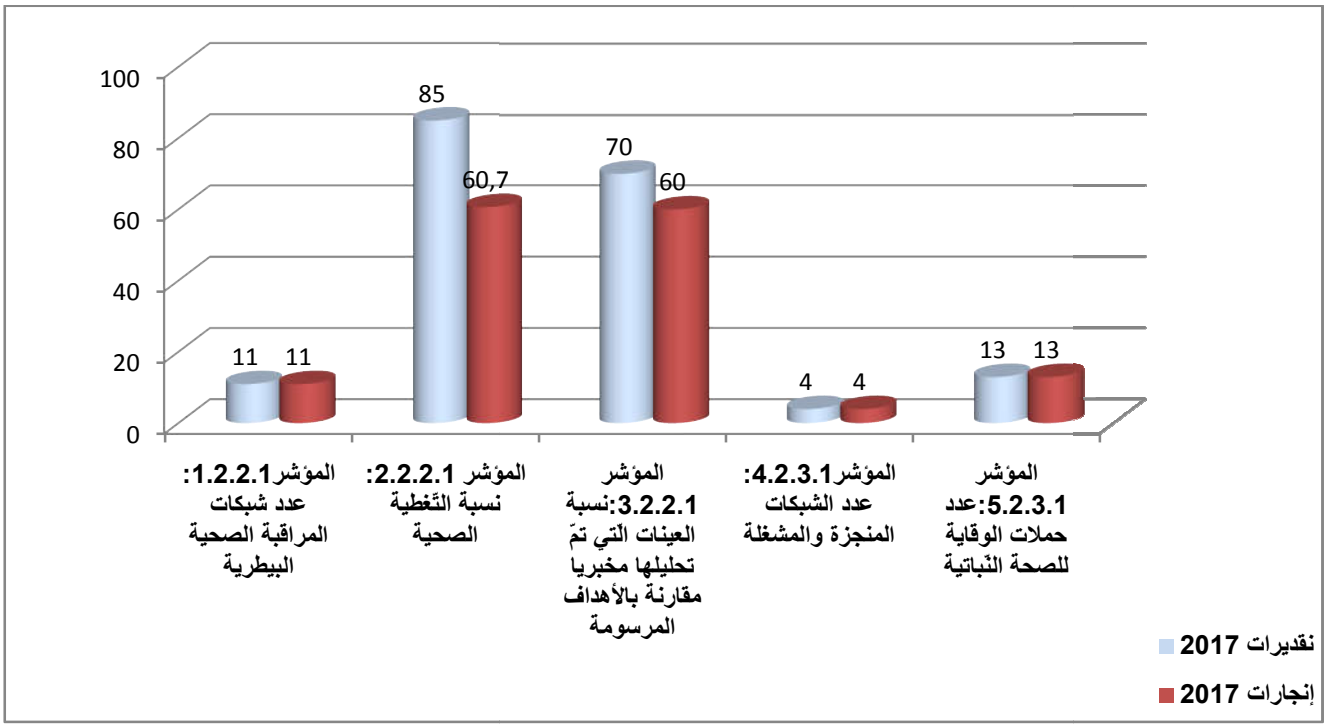

❖ **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:**

❖ **المؤشر1.2.2.1: نسبة شبكات المراقبة الصحية البيطرية**

بلغ عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية خلال سنة 2017 عدد 11 شبكة وذلك بتفعيل شبكة مراقبة أمراض الإبل خلال سنة 2017. علما وأن عدد شبكات المراقبة الصحية البيطرية المتواجدة والعاملة يدل بصفة إجمالية على حجم وكفاءة المراقبة الوبائية للأمراض الحيوانية قصد حماية ورعاية الصحة الحيوانية وكلما كان مصدر المعلومات أوسع كانت النتائج دقيقة.

❖ **المؤشر2.2.2.1: نسبة التّغطية الصحية (الحيوانية):**

الحملة	تقديرات سنة 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات(%)
حمى قلاعية أبقار	85	75,3	88,5
حمى قلاعية مجترات صغرى	85	71,6	84,2
اللسان الأزرق*	85	84,0	98,8
جدري الأغنام	85	72,9	85,7
داء الكلب	85	77,8	91,5
الإجهاض المعدي عند الأبقار	85	17,0	20,0
الحمى المالطية أغنام و ماعز	85	26,3	30,9

تم تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض خلال سنة 2017 نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص:

- **عدم وجود الإمكانيات اللوجستية تحت تصرف المصالح البيطرية الجهوية حيث توضع الأهداف على المستوي المركزي بينما التنفيذ يرجع للمندوبيات.**
- **انتهاء الاعتمادات المخصصة لانجاز حملات التلقيح في الفترة الأولى على حساب الفترة الثانية مما انعكس على سير الحملات الأخرى كالإجهاض المعدي.**
- **تعدد حملات التلاقيح الوطنية على مدار كامل السنة بدون انقطاع مما يجبر في غالب الأحيان توقيف الحملة قصد الانطلاق في حملة ثانية تحت ضغط السلطات الجهوية**

- **عدم الاحترام الكامل لرزنامة التلاقيح المبرمجة من طرف المصالح الجهوية لعدم توفر الإمكانيات اللوجيستية لفائدة فرق الوقاية التابعة لدوائر الإنتاج الحيواني والإمكانيات للموارد البشرية المخصصة لها حيث لم يقع انتداب أعوان وتقنيين لفائدة المصالح البيطرية الجهوية.**
- **عدم التعاون الكافي من طرف المربين مع المصالح البيطرية الجهوية**
- **نقص فيما يتعلق بالجانب التحسيسي للمربين قبل انطلاق كل حملة**
- **تزويد المندوبيات باللقاحات البيطرية غالبا بصفة غير منتظمة من طرف الصيدلية المركزية للبلاد التونسية**
- **لم يتم فتح مناطق جديدة للتوكيل الصحي منذ سنة 2015**

❖ **المؤشر3.2.2.1: نسبة العينات الّتي تمّ تحليلها:**

بالنسبة لبرامج البحث عن الرواسب الكيميائية تم خلال سنة 2017 تحليل 600 عينة من جملة برنامج بـ 700 عينة وذلك للبحث عن رواسب الأدوية البيطرية وملوثات المحيط في المواد الغذائية ذات أصل حيواني أي بنسبة 85% وتعتبر نسب تطبيق برامج البحث عن الرواسب في المنتوجات الغذائية ذات أصل حيواني لسنة 2017 نسب طيبة بالنسبة لأسماك التربية، الحليب، منتجات الدواجن واللحوم الحمراء والعسل. أما بالنسبة للطيور البرية فلم يتم أخذ العينات المبرمجة لسنة 2017 وذلك لتوقف نشاط المؤسسة.

❖ **المؤشر4.2.3.1: نسبة الشبكات المنجزة والمشغلة**

تم خلال سنة 2017 تركيز 04 شبكات للإنذار المبكر تعتمد على البرمجيات النموذجية لمكافحة أمراض وآفات المحاصيل الزراعية بقطاع القوارص والرمان والحبوب والزيتون وهو ما يمثل نسبة 100%من القيمة المستهدفة لهذا الموسم.

❖ **المؤشر5.2.3.1: نسبة انجاز حملات الوقاية للصحة النّباتية:**

تم خلال سنة 2017 وضع حيز التنفيذ 14 حملة وبرنامج وطني خاصة بقطاعات القوارص والزيتون والواحات والأشجار المثمرة والبطاطا وهو ما يمثل نسبة 100%من القيمة المستهدفة لهذا الموسم.

الهدف3.1: الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

❖ **تقديم الهدف :يعمل هذا الهدف على بلورة وتطوير النّظم والطّرق المساهمة في جودة وسلامة المنتجات الفلاحية والغذائية.**

	مؤشرات قيس الأداء		وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
الهدف3.1: الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	المؤشر 1.3.1.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة(تسميات مثبتة للأصل فقط)		عدد	14	13	92	16	13	81
	المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها		مؤسسة	95	98	102	96	109	113
	3.3.3.1:نسبة تقييم المدخلاتالمبيدات الفلاحية	المبيدات	%	60	41.5	70	80	47.5	59
		البذور والشتلات	%	100	100	100	80	99	124
	المؤشر 4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة		ألف تحليل	70000	68000	97	80000	70000	88

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3.1 الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

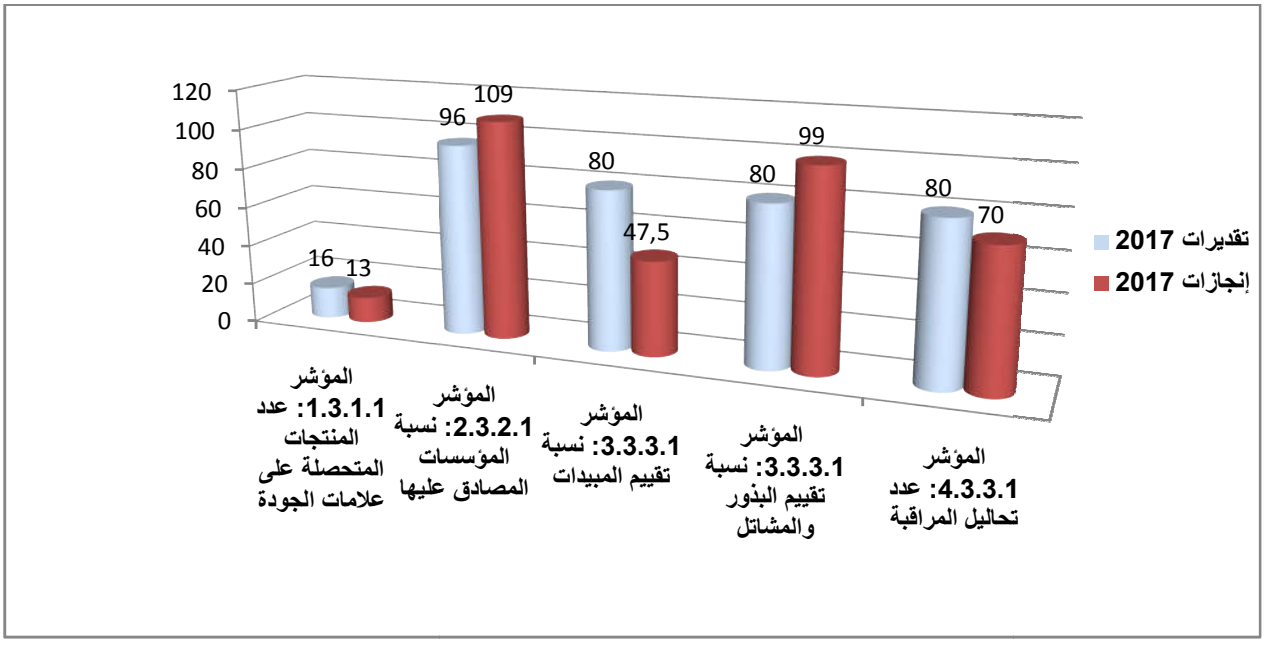

❖ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 :

❖ **المؤشر 1.3.1.1: نسبة المنتجات المتحصلة على العلامات تسميات مثبتة للأصل:**

بالنسبة للمنتجات المتحصلة على علامات تسميات مثبتة للأصل تتمثل القيمة المستهدفة في الحصول على 20 منتوج خلال سنة 2020 وبلوغ 16 منتج خلال سنة 2017.وبالنسبة للمنتجات التي تحصلت على علامات تسميات مثبتة للأصل إلى غاية سنة 2017 فهي 13 منتوج الأتي ذكرها:

سبعة تسميات مثبتة للأصل لمنتجات الكروم:

AOC Mornag
AOC Grand Cru Mornag
Côteau de Tébourba AOC
AOC Kélibia
AOC Côteau d'Utique
AOC Sidi Salem
AOC Thibar

تسمية مثبتة للأصل"تين دجبة"

خمسة علامات جغرافية التي تتمثل في مايلي:

بيان المصدر "تفاح سبيبة"

بيان المصدر "رمان قابس"

بيان المصدر "دقلة النور"

بيان المصدر "زيت المنستير"

بيان المصدر "نعناع الفرش"

وبالتالي فقد تم إلى غاية نهاية سنة 2017 تحقيق نسبة انجاز في حدود 81 %من البرمجة.وقد تم إعداد كراس الشروط المتعلق بالانتفاع بتسمية مثبتة للأصل لمنتج "زيت زيتون تبرسق"

❖ **المؤشر 2.3.2.1: نسبة المؤسسات المصادق عليها:**

تم خلال سنة 2017 تحقيق نسبة انجاز في حدود 109% حيث تحصلت 655 مؤسسة على المصادقة الصحية البيطرية من جملة 600 مؤسسة كقيمة مستهدفة في غضون سنة 2019.

❖ **المؤشر 3.3.3.1: نسبة تقييم المدخلات الفلاحية:**

بالنسبة للمبيدات:تم خلال سنة 2017 تقديم 84 مبيدا لطلب الحصول على المصادقة الإدارية التي تتطلب القيام بـ 104 تجربة للنجاعة البيولوجية. هذا وتجدر الإشارة إلى وجود 112 تجربة غير منجزة متخلدة من السنوات الفارطة لأسباب متعددة منها:

- **عدم ظهور الآفات أو الأمراض النباتية المزمع مكافحتها،**

- **عدم توفر الإمكانيات اللوجستية والبشرية لدى الإدارة للقيام بالتجارب،**
- **عدم التزام الهياكل الفنية والبحث العلمي الفلاحي بتعهداتهم لانجاز التجارب المستوجبة في عهدتهم في إطار اتفاقية عمل مبرمة في الغرض مع الإدارة.**

بالنسبة للمستنبطات النباتية:تم خلال سنة 2017 إنجاز التجارب في مختلف المحطات المعتمدة في الغرض وعلى معدل مابين 02 و 03 أماكن لكل صنف نباتي وقد بلغت نسبة الإنجاز99% وقد أفضت هذه التجارب إلى ترسيم 98 صنفا وحماية 23 صنفا.

- **المؤشر4.3.3.1: عدد تحاليل المراقبة المنجزة:**

تم خلال سنة 2017 تحليل 70 ألف عينة وينتظر أن يشهد هذا العدد ارتفاعا خلال السنتين القادمتين وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع عدد التحاليل المنجزة في إطار الكشف عن الأمراض المستجدة وخاصة أمراض الحجر الزراعي.

4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

4-1 أهم الإشكاليات والنّقائص

4 .1 .1 الإنتاج النباتي:

- **تهرم نسبة هامة من غراسات القوارص والزيتون**
- **قلة التحكم في تقنيات الإنتاج خاصة على مستوى التقليم والتسميد والري.**
- **نقص في مياه الري وندرة الموارد المائية وارتفاع الملوحة خاصة بالآبار السطحية وتقادم شبكات الري بجل مناطق الإنتاج مما يتسبب في اضطراب على مستوى التزود بمياه الري خاصة خلال فترة ذروة الحاجيات.**
- **صغر حجم المستغلات الفلاحية وتشتت الملكية وتعقد الأوضاع العقارية علاوة على تواصل الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية.**
- **عدم توفر الشتلات المثبتة والخالية من الأمراض الفيروسية بالقدر الكافي للإكثار في حقول الطعوم لدى أصحاب المنابت.**
- **تردي المسالك الفلاحية وعدم تهيئتها ببعض مناطق الإنتاج.**
- **مديونية جل المجامع المائية.**
- **الوضعية المادية الصعبة لبعض الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الناشطة في القطاع الفلاحي.**
- **ترويج وعرض نسبة هامة (70%) من المنتوج بمسالك التوزيع الموازية وبطرق انتصاب عشوائية وغياب التصنيف والتعليب.**
- **قلة التحكم في تقنيات ما بعد الإنتاج والخزن مما يؤدي إلى تردي الجودة وإلى خسائر مادية.**

- **غياب الصناعات التحويلية لبعض المنتجات الفلاحية وإتلاف كميات كبيرة سنويا.**

4 .1 .2 تربية الماشية:

- **غياب العلاقة التعاقدية بين مختلف حلقات المنظومات.**
- **سياسة الأسعار والدعم المعتمدة حاليا أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام تطور منظومة الألبان، باعتبار أن اعتماد سياسة تحديد السعر عند البيع كإجراء لحماية المستهلك لم يمكن من تطوير التنافسية بين المركزيات التي لم تقدر على الخلق والابتكار وتطوير وتنويع إنتاج الحليب ومشتقاته.**
- **تفاقم ظاهرتي التهريب والذبح العشوائي للإناث،**
- **عجز في الموازنة العلفية بـ24٪ لقطيع المجترات وارتباط القطاع بالعوامل المناخية،**
- **موسمية الإنتاج وتأثيرها السلبي على ترويج الحليب والمضاربة على الأسعار والجودة،**
- **غياب نظام لتسعير الحليب حسب الجودة وعدم توظيف منحة التجميع للتحكم بالجودة،**
- **نقص تواتر برامج التكوين و التاطير والرسكلة الموجهة لفائدة الناشطين في القطاع،**
- **ركود الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء خلال الخماسية الأخيرة،**
- **ارتفاع هام في كلفة وأسعار لحوم الأبقار والضأن،**
- **نقص في برامج التحسين الوراثي للمجترات الصغرى وبرامج تنمية القطعان المحلية،**
- **نقص في التغطية الصحية للقطيع**
- **صعوبات وتأخر في تطبيق نظام الترقيم للماشية والاسترسال في الحيوانات ومنتجاتها،**
- **تعدد المتدخلين ونقص التنظيم على مستوى أسواق الدواب والمسالخ وافتقارها للتجهيزات الأساسية،**
- **انعدام الشفافية في مسالك التوزيع والاتجار في الماشية،**

4 .1 .3 حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:

- **نقص في الدورات التكوينية لفائدة الفنيين خاصة بالنسبة للأمراض النباتية وطرق استكشافها ومكافحتها**
- **هيكلة إدارية ضعيفة لا تغطّي جلّ مهام الإدارة العامة على غرار غياب مصلحة تُعنى بمراقبة ومكافحة الأعشاب الضارة ومصلحة تُعنى بالحجر الزراعي الدّاخلي ومصلحة تُعنى بتحليل المخاطر في الصّحة النباتيّة .....**
- **نقص في مستلزمات العمل الضرورية (التجهيزات المخبرية، والمواد الكيميائية، ووسائل النقل، والمحروقات ...)**
- **عدم وجود تمثيلية للإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية على المستوى الجهوي**
- **إجراءات إدارية معقدة للتزود بالمستلزمات.**

4 .1 .4 الصحة الحيوانية:

- **تداخل وتضارب بين مهام الإنتاج والتنمية الجهوية ومهام الجانب الرقابي الصحي حيث تجمع الهيكلية الحالية بين وظيفة تطوير الإنتاج الحيواني ووظيفة الرقابة والشرطة الصحية المميزة للمصالح البيطرية. مهام المصالح البيطرية موكولة جزئيا لدوائر الإنتاج الحيواني (التدخلات في الصحة العامة البيطرية والأشهاد الصحي الدولي**

- **عدم بلوغ معايير تصدير العديد من المنتجات الحيوانية للسوق الأوروبية في المنظومات المعدة للتصدير وإعاقة الدورة الاقتصادية (تونس معتمدة لتصدير 5 من 23 منظومة منتجات)**
- **ضرورة انصهار تونس ضمن محيطها الأورومتوسطي والإيفاء بتعهداتها الدولية وخاصة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية خاصة مع انخراطها وسعيها لنيل مرتبة الشريك المميز في المفاوضات نحو التبادل الحر والشامل مع الإتحاد الأوروبي والإيفاء بتعهداتها فيما يخص اتفاقيات تسهيل التجارة صلب المنظمة العالمية للتجارة**
- **الإدارة العامة للمصالح البيطرية ليست لها سلطة على الموارد البشرية القائمة بوظائفها بالجهات ولا تتصرف أو تتحكم في تخصيص الميزانيات الموكولة لوظائفها بالجهات.**
- **التسلسل القيادي وتموقع المصالح البيطرية لا يستجيب لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية حسب تقييم خبراء الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية على التوالي مشروع التوأمة (Jumelage) والمهمة المنجزة (PVS) من طرف الخبراء المستقلين للجنة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في سنة 2013 (المنظمة المرجعية والمعتمدة عالميا في تقييم المصالح البيطرية واستجابتها لمستوى الأداء والثقة في مجال الصحة الحيوانية والتجارة الدولية للحيوانات ومنتجاتها).**
- **في مجال سلامة الأغذية تعتبر المصالح البيطرية ذات مستوى جيد فيما يتعلق بالمؤسسات المصادق عليها وفي مجال مراقبة منتجات قطاع الصيد البحري ولكن إمكانياتها البشرية والمادية تعيق حسن الأداء في مجال الصحة العمومية البيطرية على المستوى الوطني كما أن البنية التحتية لمنظومات الإنتاج والاستغلال الأولي متواضعة (مسالخ الحيوانات بالنسبة للحوم الحمراء سيئة للغاية).**
- **نقص في الإمكانيات البشرية لتأمين عملية التفقد لنشاط البياطرة المتحصلين على التوكيل الصحي.**
- **شبكة المخابر في المجال البيطري ليست متحصلة على الاعتماد مما يعيق مسار الأشهاد الصحي الدولي لمنظومات الإنتاج المعدة للتصدير ويعيق حلقات المراقبة الصحية على المستوى الوطني ويمثل نقطة حرجة فيما يخص المراقبة الصحية للمنتوجات الموردة.**
- **عدم توفر إمكانيات مادية مستقرة وكافية للقيام ببرامج استئصال الأمراض الحيوانية المعيقة للدورة الاقتصادية أو الأمراض المشتركة والمنتقلة للإنسان .**
- **نقص في الإمكانيات المتعلقة المادية والبشرية لاستيفاء كامل مراحل المراقبة الصحية البيطرية الحدودية بمراكز المراقبة الصحية الحدودية (الوثائقية، الهوية والفيزيائية) ولاسيما البنية التحتية وهذا يحول دون إمكانية تأمين استرسال المراقبة البيطرية الحدودية مما يؤدي إلى نقص على مستوى سلامة الأغذية الموردة ويعيق حسن الأداء عند تصدير المنتجات الحيوانية الذي ينعكس سلبيا على منتجاتنا الحيوانية بالأسواق العالمية.**

4-2 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات:

1.2.4 قطاع الإنتاج النباتي:

- **تكثيف الإحاطة والإرشاد الميداني مع تحيين الحزمة الفنية واعتماد العناية المرشدة للتحكم في كلفة الإنتاج للرفع في المردودية وتحسين الجودة،**
- **استحثاث نسق برنامج إنتاج الشتلات المثبتة والخالية من الأمراض الفيروسية بإلزام أصحاب المنابت لتركيز حقول أمهات لإنتاج الطعوم المثبتة واعتماد الأصول الجديدة المتحملة لمرض التدهور السريع بصفة تدريجية بنسبة 20% والتخلي تدريجيا على استعمال "الأرنج" كحامل للطعوم،**
- **تهيئة المسالك الفلاحية ببعض مناطق الإنتاج.**
- **ضرورة الانصهار الكلي للمصدرين في إطار عقود إنتاج مع المنتجين وخلق مناخ عمل ملائم بين مختلف المتدخلين في المنظومات الفلاحية.**
- **تأهيل محطات التكييف بتكوين العملة وتطوير أساليب التسويق وتعميم نظام التصنيف واللف وتعصير تقنيات النقل والخزن والترويج واعتماد منظومة الاسترسال.**
- **إعادة تهيئة الواحات القديمة وتشبيب الغراسات والرجوع لزراعات الطوابق الثلاثة لتحسين جودة المنتوج،**
- **تجديد التربة داخل الواحات نظرا لتدهور خصوبة الأرض وارتفاع مياه النز خاصة بالواحات القديمة.**
- **تطوير أداء الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية للقيام بعملية التجميع وإبرام عقود للبيع حسب الجودة مع المصدرين.**
- **الحد من عدم استقرار العرض الداخلي الموسمي للمنتجات الفلاحية من خلال إدخال أصناف جديدة لتطوير التنوع والتمديد في فترة الإنتاجوالعرض.**
- **دفع الصادرات والعمل على تثبيت الأسواق التقليدية واكتساح أسواق جديدة**
- **التأسيس لمنظومة الجودة من خلال تثمين خصوصيات الجودةعبر نظام التسميات المثبتة للأصل والمنتوجات ذات بيانات المصدر.**
- **مواصلة العمل لتطوير ولتحسين أداء منظومات الإنتاج النباتي بهدف :**
  - *** تعزيز الأمن الغذائي ،**
  - *** الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي،**

2.2.4 تربية الماشية:

- **تطبيق مقتضيات كراس الشروط بإجراء التحاليل الضرورية للحليب عند القبول على مستوى مراكز التجميع**
- **دفع آليات التشجيع في قطاع تسمين العجول**
- **تحسين المراعي قصد النهوض بقطاع الأغنام والماعز**
- **الإسراع بالشروع في تأهيل مسالخ حيوانات المجزرة**
- **الإسراع بالشروع في تأهيل أسواق الدواب**
- **الإسراع بالشروع في تأهيل مسالك التوزيع**

3.2.4 الصحة الحيوانية:

- **ضبط السياسة البيطرية للدولة التونسية وتشمل :الحكومة الرشيدة للمنظومة البيطرية وفق المواصفات العالمية وإصلاح الإطار التشريعي للمنظومة وتأمين واستصلاح التسلسل القيادي المحكم والفعال للمصالح البيطرية والتصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والأداء.**

- **إحداث صندوق يعنى بالصحة الحيوانية يمكن من توفير إمكانيات مستقرة وكافية لبرمجة وبلورة مشاريع للقضاء ولاستئصال الأمراض الحيوانية المؤثرة على حلقات الإنتاج والمنتقلة للإنسان،**

- **تفعيل برامج المقاومة والتوقي من الأمراض المشتركة حسب الأهمية : مرض السل، الحمى المالطية، داء الكلب، الكيس المائي، حمى الوادي المتصدع، انفلونزا الطيور...**

- **إحداث هيئة وطنية تجمع كل الهياكل الرقابية وتهدف إلى تأمين السلامة الغذائية وذلك من خلال منظومات إنتاج توفر البيئة المستديمة لأنظمة الإنتاج الأولية وتعزز الأمن الغذائي مع اعتماد المصادقة الصحية على مؤسسات إنتاج وتحويل وخزن المنتجات الغذائية من أصل حيواني وضمان استرسال وتقصي المنتجات واستمرارية عمل شبكات رصد الرواسب في المنتجات الغذائية وتوفير البيئة الملائمة في جانبها الصحي للتصدير (وفقا للمعايير الدولية) ويساهم في إزالة العقبات الصحية لدخول المنتوج التونسي للأسواق العالمية ورصد ومقاومة التجارة الغير شرعية**

- **تطوير وبلوغ مستوى الاعتماد الدولي لمنظومة مختبرات المصالح البيطرية وإعادة هيكلة وتنظيم منظومة البحث والتشخيص البيطري: منظومة تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية والخارجية وتلبي طموح العاملين فيها وتنظم التدخل على الميدان وتضمن المستوى الأدنى للأداء وترتقي من منظومة تشخيص وبحث إلى بحث وصناعة.**

4.2.4 حماية النباتات:

- **توفير المراجع العلمية الضرورية**
- **توفير وسائل النقل وكميات المحروقات الضرورية للقيام بالمراقبة**
- **العمل على توفير تكوين مستمر للفنيين**
- **توفير الحماية الأمنية الضرورية لأعوان المراقبة لتمكينهم من أداء عملهم والتصدي للإنتاج والترويج العشوائي للمواد النباتية الغير مراقبة.**
- **العمل على بعث تمثيلية لمصالح حماية النباتات ومراقبة المدخلات على المستوى الجهوي**
- **إعادة هيكلة الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحيّة**

• **الفلاحة البيولوجية**

- **-عدم توفير الاعتمادات الكافية لتنفيذ برامج العمل**
- **-النقص الحاد في الموارد البشرية**

النقص الفادح في وسائل التنقل على المستوى المركزي و الجهوي

البرنـامـج 2:
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

المسؤول عن البرنامج
(من سنة 2015)
السيد
رضا المرابط

مدير عام الصيد البحري
وتربية الأسماك

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري

- تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية
- عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري
- نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطرفية

الهدف 2.2: تطوير تربية الأحياء المائية

- مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية

إنجازات الميزانية لسنة 2017

(ألف دينار)

مجموع البرنامج
81170

- نفقات التصرف
4593
- نفقات التنمية
63485
- صناديق الخزينة
13092

1. التقديم العام للبرنامج:

تميّزت سنة 2017 بالنّسبة لقطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائية بتضافر الجهود للحد من الصيد العشوائي وذلك بالتّنسيق مع كافة الأطراف المعنية المتدخلة في القطاع وخاصة أهل المهنة بتنظيم كافة حلقات الإنتاج والتّسويق. كما تمت مواصلة تنفيذ المشاريع الخاصة بقطاع الصّيد البحري ممّا ساهم في بلوغ إنتاج جملي خلال هاته السنة قدّر بحوالي 130,3 ألف طن. كما بلغت صادرات منتجات الصيد البحري خلال سنة 2017 نحو 20302 طن بقيمة 410,4 مليون دينار مقابل 20882 طن بقيمة 339,9 مليون دينار سنة 2016 حيث ارتفعت من حيث القيمة بـ 70,5 مليون دينار (20,7٪). هذا، ويعود الارتفاع من حيث القيمة إلى تسجيل تطوّر في معدّل الأسعار عند التّصدير خاصّة بالنّسبة للأسماك الطّازجة والرّخويات.كما سجّلت صادرات التن الأحمر ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2017 مقارنة بالسنة الفارطة وذلك بنسبة 79٪ (+780,4 طن) من حيث الكمية و124٪ (28,3 م.د) من حيث القيمة.

أما بالنسبة إلى واردات المنتجات البحرية فقد بلغت خلال سنة 2016 نحو 498 29 طن ب قيمة159 9,مليون دينار مقابل 522 31 طن بقيمة 147 مليون دينار خلال سنة 2016، حيث سجّلت انخفاضا من حيث الكمية بـ 2024 طن (6,42-%) وارتفاعا من حيث القيمة بـ 12,9 مليون دينار (8,7%+). ويعود هذا الانخفاض في الكميّة إلى تراجع وارداتنا من التن المعلّب بحوالي 255,% (3882 طن) مقارنة بالسنة الماضية.

ويبين الجدول التالي كميات الإنتاج حسب أنواع الصيد:

نوع الصيد	إنتاج سنة2017 بالطن
الصيد الساحلي	33847
الصيد بالجر القاعي	21246
الصيد بالجر العائم	70
صيد السمك الأزرق	49855
تربية الأحياء المائية	21870
صيد البحيرات	522
صيد المحار	734
صيد التن	2053
صيد اللنقوسطة	53
صيد الإسفنج	31
صيد المرجان	8
المجمـــــوع	130289

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

2-1 الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية :

❖ **إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد من خلال الأنشطة التالية:**

- **مقاومة الصيد العشوائي بجميع السواحل ومناطق الصيد.**
- **متابعة ومراقبة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الاصطناعية.**
- **تكريس التصرف التشاركي في الموارد السمكية في إطار التعاون التونسي الياباني للمساهمة في التصرف الرشيد في الموارد السمكية بخليج قابس.**
- **النهوض بالصيد الساحلي والتقليدي وتعزيز دور المرأة في نشاط جمع المحار**
- **توجيه مجهود الصيد لاستغلال مخزون السمك الأزرق الصغير الحجم (الخطة الوطنية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق).**
- **مواصلة التّعاون والتنسيق مع المنظّمات والهيئات الدّوليّة (الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (CGPM)، اللجنة الدولية لصون التنيّات (ICCAT)) من أجل الاستغلال الأمثل للموارد السمكية بالبحر الأبيض المتوسط**

❖ **تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية:**

- **بمزيد إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وصيانة المراكب وتأهيل القطاع**
- **تدعيم البنية الأساسية المينائية من خلال المتابعة الفنّية لدراسات وإنجاز الأشغال المتعلّقة بالموانئ. (انجاز أشغال إحداث وتوسعة وتهيئة وإصلاح لموانئ الصيد البحري.)**

❖ **تنمية نشاط تربية الأحياء المائية:**

- **الترفيع في نسبة الإنتاج المحلي من الأعلاف واليرقات**
- **إعداد إطار تشريعي خاص بنشاط تربية الأحياء المائية**
- **الرفع في قيمة التشجيعات بالنسبة لمشاريع المفرخات**
- **تكوين ورسكلة المستثمرين في هذا المجال**
- **إيصال أحدث نتائج البحث العلمي إلى المهنة واقتراح مشاريع بحث طبقا لمشاغل المهنيّين**
- **تجربة وإدخال أنواع وتقنيّات جديدة في إطار تجارب نموذجيّة**
- **تدعيم التّعاون مع بعض البلدان ذات الخبرة الرّائدة في المجال**
- **تأطير المستغلّين في المجالات التّقنيّة والبيئيّة وفي مجال صحّة الأسماك.**

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

الهدف1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري:

- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية للسنة الثامنة على التوالي (2009-2017) من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة من 01 جويلية إلى30 سبتمبر. وقد بلغ عدد الوحدات التي انخرطت في نظام الراحة البيولوجية سنة 2017،173 وحدة صيد و2421 بحار مقابل 160 وحدة صيد و2150 بحار سنة 2016. كما وزعت التعويضات المالية على المجهزين والبحارة بقيمة جملية تقدر بـنحو 7.3 مليون دينار مقابل 6 مليون دينار سنة 2016. كما تم صرف المساعدات على قسطين، القسط الأول خلال فترة الراحة البيولوجية والثاني بعد انتهائها علما وانّه تمّ إصدار أمر حكومي عدد 918 لسنة 2016 مؤرخ في 2016/07/27 ينقح الأمر عدد 1766 لسنة 2010 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2017 والذي يهدف أساسا الى فصل منابات المجهز عن أفراد الطاقم

- مواصلة تنفيذ مشروع متابعة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الصناعية:

- تركيز الأجهزة الطرفيّة على متن 87 مركب وتقدم حوالي 384 مطلب (40%وذلك على إثر اصدار منشور عدد 314 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 والمتعلق بتفعيل العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية.
- إصدار النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بتجهيز وحدات الصيد البحري بأجهزة طرفية لمتابعة أنشطتها بواسطة الأقمار الصناعية:

- القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري كما تم تنقيحه بالقانون عدد عدد 34 لسنة 2013 المؤرخ في 21 سبتمبر 2013.
- القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 والمتعلق بإصدار مجلة الاتصالات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.
- قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 26 جوان 2016 والمتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا وأنواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها.
- منشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 303 بتاريخ 23 ديسمبر 2016 متعلق بتعميم العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية وضبط كيفية الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية المسندة لأصحاب المراكب المعنية (قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 26 جوان 2015 المتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من

الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا وانواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها).

- **منشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 316 بتاريخ 29 ديسمبر 2017 متعلق بتعميم العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية وضبط كيفية الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية المسندة لأصحاب المراكب المعنية (قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 26 جوان 2015 المتعلق بضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا وانواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها).**
  - **وضع منظومة المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (جوان 2016).**
  - **ضبط قائمة المزودين المعتمدين للأجهزة الطرفية وادماجهم صلب المنظومة بهدف تجهيز قرابة 900 مركب صيد بحري بطول يساوي او يفوق 15 م جملي**

- **مواصلة تنفيذ مشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الاصطناعية في المناطق المهدّدة للحد من ممارسة الصيد العشوائي الذي انطلق منذ سنة 2007 بكلفة جملية تقدر بحوالي 5 م.د حيث تمّ وضع حوالي 10.000 رصيف بكل من قرقنة والمحرس والزرات وقابس وغنوش وجربة**

- **إقرار تفعيل دور وزارة الفلاحة والموارد المائيةوالصيد البحري في منظومة المراقبة برا وبحرا (المجلس الوزاري المضيق المخصص للصيد البحري وتربية الأسماك المنعقد بتاريخ 12نوفمبر2015) حيث تمّت المصادقة على الصفقة المتعلقة ب قتناء زورقين سريعين للمراقبة الساحلية(نوفمبر 2017).**

- **دراسة ملفات صنع وتوريد مراكب الصيد البحري: في إطار أعمال اللجنة الاستشارية لإسناد تراخيص صنع وتوريد وحدات الصيد البحري انعقدت 4جلسات تم خلالها دراسة 2027 ملفا كما يلي: *574ملفا فيإطار تعويض او ادخال تحويرات وأفضت الى اسناد 340 ترخيص. *1450 ملفا في إطار تسوية مراكب الصيد الساحلي (مجلس وزاري المنعقد يوم 2015/11/12) افضى الى اسناد حوالي 500 ترخيصا لتسوية الوضعية الادارية لهذه المراكب.**

- **دراسة ملفات الحصول على تراخيص لاستغلال مصائد ثابتة:**

- **وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بإسناد تراخيص المصائد الثابتة على إسناد 11موافقات مبدئية لإقامة مشاريع لتربية الأحياء المائية.**

- **إحكام مجهود صيد التن الاحمر:في نطاق العمل وفق قرارات اللجنة الدولية لصون التنيات المنخرطة فيها بلادنا، تواصل العمل على تشريك مراكب الصيد المرخص لها خلال موسم 2017.**

- **مواصلة تحسين المنظومة الإحصائية للصيد البحري من خلال التقدم في إعداد السجل الوطني لأسطول الصيد البحري لتسجيل وتحيين البيانات الفنية الخاصة بالمراكب التي يفوق طولها15مترا وبأغلب المراكب التي لا يقل حجمها الخام عن5طن**

- **مواصلة دعم البنية الأساسية الميناءية بإنجاز دراسات وأشغال التهيئة والتوسعة والحماية. وتتمثّل أهم الإنجازات خلال سنة 2017فيما يلي:**

<u>بالنسبة للأشغال</u>

- **الانتهاء من أشغال توسيع وتهيئة ميناء بنزرت (تم الاستلام الوقتي للإشغال بتاريخ 1 جوان 2017).**
- **الانتهاء من أشغال اصلاح رصيفين عائمين وممر الرافعة بحوض اصلاح السفن ببنزرت(تم الاستلام الوقتي للإشغال بتاريخ 6 سبتمبر 2017)**
- **الانتهاء من أشغال انجاز أشغال توسيع ميناء الكتف (تم الاستلام الوقتي للإشغال بتاريخ 24 ماي 2017)**
- **مواصلة انجاز أشغال توسعةوتهيئة ميناء الشابة (تقدم الأشغال 99%)**
- **مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء قابس (تقدم الأشغال 70%)**
- **مواصلة مشروع إنجاز ميناء سيدي منصور (تقدم الأشغال 40%)**
- **انطلاق أشغال توسيع ميناء طبلبة بكلفة 53 م د بتاريخ 12 سبتمبر 2017**
- **انطلاق أشغال ميناء سيدي يوسف–قرقنة بكلفة 32 م د بتاريخ 23 جانفي 2017**
- **الإعلان عن طلب العروض للمرة الرابعة للقيام بأشغال تهيئة ميناء قليبية**

<u>بالنسبة للدراسات</u>

- **مواصلة إنجاز دراسة حماية ميناء قلعة الأندلس (تقدم الانجاز 80%)**
- **مواصلة إنجاز دراسة إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بالمهدية (تقدم الانجاز 90%)**
- **الشروع في إنجاز دراسة إصلاح وتهيئة ميناء الصيد البحري بصفاقس.**
- **الاعلان عن طلب العروض لانجاز دراسة تهيئة ميناء الزارات.**

الهدف 2.2: تطوير تربية الأحياء المائية:

اسندت الادارة العامة للصيد البحري وتربية الاسماك خلال سنة 2017، 11 موافقة مبدئية و7 تراخيص استغلال نهائية لإقامة مشاريع تربية أحياء مائية، موزعة كما هو مبين بالجدول الموالي:

	تربية الاسماك البحرية	تربية قوقعيات	مفرخات	تربية سمك البلطي	تربية سمك البلطي	تربية الطحالب المجهرية	تربية الطحالب macro algue	تربية الديدان البحرية	تربية اسماك الزينة	المجموع
ترخيص نهائي	-	3	-	1	1	2	-	-	1	7
موافقة مبدئية	3	4	1 مفرخة) (محار	1	1	-	1	1	-	11

بالنسبة لنشاط تربية الأسماك البحرية:

- **متابعة وتقييم وضعية مزارع تربية الأسماك البحرية من طرف فريق فني.**
- **متابعة المفارخ البحرية المتحصلة على موافقات على النشاط ولم تنطلق في الإنجاز.**

بالنسبة لنشاط تربية الأسماك بالمياه العذبة:

- **قام فريق عمل يتكون من ممثلين عن الادارة العامة للصيد البحري والمركز الفني لتربية الأحياء المائية والمعهد العالي لتربية الأحياء المائية ببنزرت والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية بدراسة تقييم المخزون السمكي بالسدود والمسطحات المائية بكل من سد سليانة من ولاية سليانة وسد ملاق بولاية الكاف وسد سيدي سالم وسيدي البراق والكساب من ولاية باجة وسد لبنىوالملاعبي والمصري والعبيد من ولاية نابل.**
- **المشاركات في أعمال اللجان الفنيّة:**
- **لجنة فنّية لتقييم الدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريع تربية الأحياء المائية.**
- **لجنة المصائد الثابتة التي تعنى بإسناد الموافقات المبدئيّة لمشاريع تربية الأسماك.**
- **اللجنة الفنيّة لإيصال نتائج البحث إلى المهنة.**
- **اللجان الفنيّة الخاصة بدرس الجوانب والأوضاع البيئية بوزارة البيئة والتنمية المستديمة.**
- **اللجان العلميّة للمنتديات والمعارض المتعلّقة بالنشاط.**

تطور إنتاج تربية الأحياء المائية بالطن حسب نوع النشاط:

	2016		2017		التطور (%)	اليد العاملة	الإنتاج مقارنة بطاقة الإنتاج الجملية للمشاريع
	الإنتاج بالطن	عدد المشاريع	الإنتاج بالطن	عدد المشاريع			
القاروص والوراطة	14774	24	20334	25	38%	1200	73%
القوقعيات	115	7	167	6	45%	100	31%
تسمين التن الأحمر	218	1	-	-	-	-	
تربية الجمبري	2	1	2	1	0%	5	
مجموع إنتاج تربية الأحياء البحرية	15019	32	20503	32	37%	-	
أسماك المياه العذبة	1209	3 مزارع + 29 سد	1360	4 مزارع + 28 سد	12%	362	18 طن من السمك البلطي 53%
تربية الطحالب (السبيرولين)	4	5	7	6	75%	30	18%
مجموع إنتاج تربية أحياء المياه العذبة	1213	8 مزارع + 29 سد	1367	10 مزارع + 28 سد	13%	-	
الجملة	**16322**	**41 مزرعة + 29 سد**	**21869**	**42 مزرعة + 28 سد**	**34%**		

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

ميزانية البرنامج حسب طبيعة النّفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	ق.م	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	2017	2017	المبلغ	النسبة%
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**5 724**	**4 593**	**-1 131**	**80%**
التأجير العمومي	5650	4 543	-1 107	80%
وسائل المصالح	74	51	-24	68%
التدخل العمومي			0	
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**70 525**	**63 485**	**-7 040**	**90%**
الاستثمارات المباشرة	**25125**	**22 857**	**-2 268**	**91%**
على الموارد العامة للميزانية	25125	22 857	-2 268	91%
على موارد القروض الخارجية الموظفة			0	
التمويل العمومي	**45 400**	**40 628**	**-4 772**	**89%**
على الموارد العامة للميزانية	45 400	40 628	-4 772	89%
على موارد القروض الخارجية الموظفة			0	
صناديق الخزينة	**12 043**	**13 092**	**1 049**	109%
مجموع البرنامج	**88 292**	**81 170**	**-7 122**	**92%**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لسنة 2017

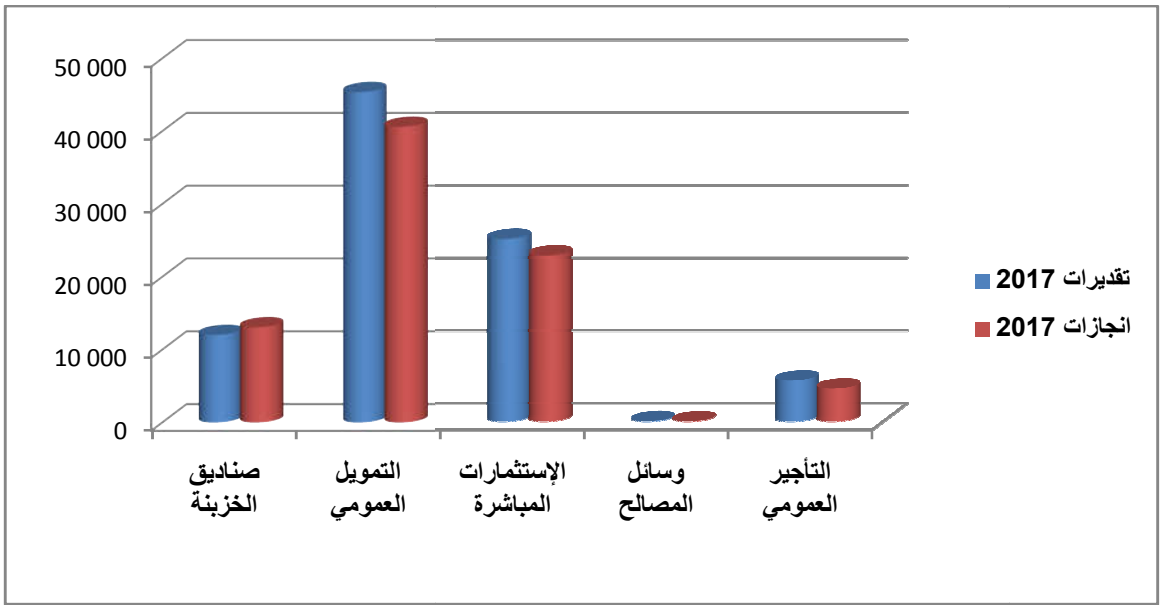

قدرت نسبة الاستهلاك الجملية لنفقات برنامج الصيد البحري وتربية الأسماك بـ 92٪ من التقديرات المبرمجة، وهي تختلف من فقرة إلى أخرى ويفسر الفارق بين التقديرات والإنجازات في الميزانية كما يلي:

- **بالنسبة لنفقات التأجير(80٪): فهي تشمل كامل البرنامج (جميع البرامج الفرعية) على المستويين المركزي والجهوي .**
- **وسائل المصالح: تتمثل في نفقات تسيير وحدات الحراسة الساحلية والمتمثلة في التأمين والصيانة والوقود. وتم استهلاك 68 ٪ من الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2017**
- **بالنسبة لنفقات التنمية: قدرت نسبة استهلاك الإعتمادات بـ 90٪.**
- **بالنسبة لصناديق الخزينة: قدرت نسبة استهلاك الإعتمادات المخصصة لميزانية المركز الفني لتربية الأحياء المائية والمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري (بما فيها اعتمادات صندوق الراحة البيولوجية) بـ 109٪.**

ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ	النّسبة %
البرنامج الفرعي 2-1: الصيد البحري	86 777	79 291	-7 486	91,37%
البرنامج الفرعي 2-2: تربية الأحياء المائية	1 515	1 879	364	124,03%
مجموع البرنامج 2:	**88 292**	**81 170**	**-7 122**	**91,93%**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

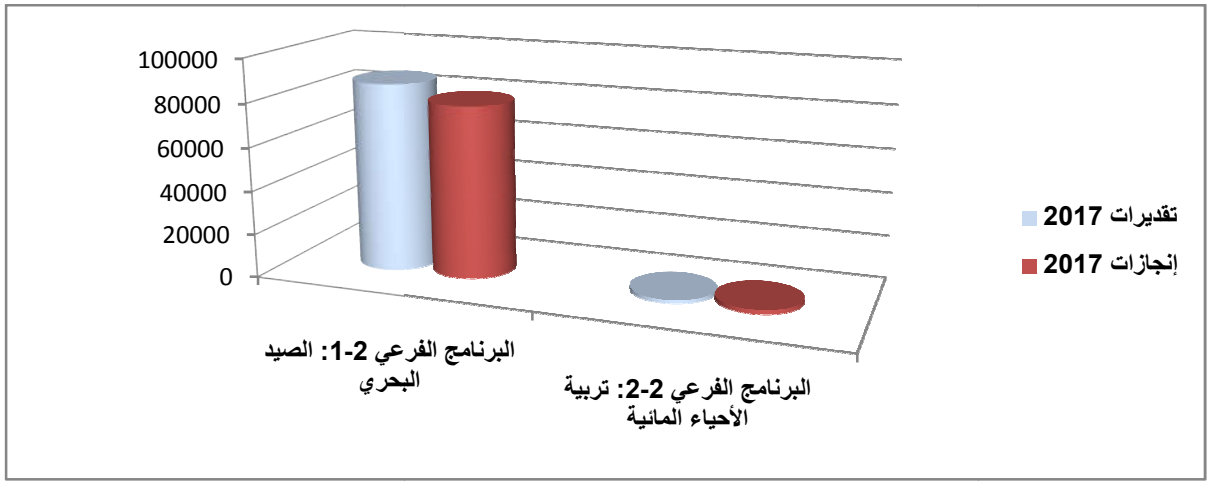

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري:

❖ **تقديم الهدف:** تعتبر المحافظة على الثّروات البحرية من أهم المحاور الأساسية الّتي ساهمت في بلورة أهداف برنامج الصّيد البحري وتربية الأحياء المائية لما توفّره من تنمية مستديمة والرّفع في الإنتاجية.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة
المؤشر 1.1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية	كلم2	1240	1067	14%	1240	1067	٪86
المؤشر 2.1.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري	وحدة صيد بحري	105	207	197%	80	166	% 207
المؤشر 3.1.1.2: نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطرفية بواسطة الأقمار	%	520	70	13,46%	1000	66	%6.6

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف الهدف 1.2: المحافظة على الثروات البحرية والتنمية المستديمة للصيد البحري:

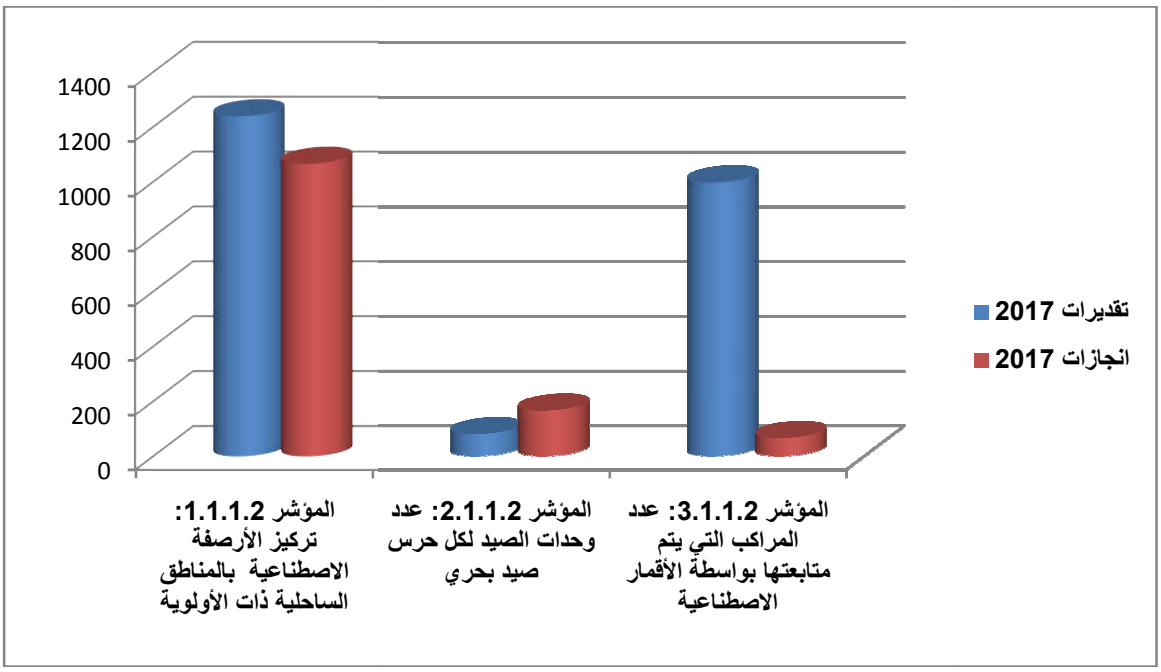

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 :

- **المؤشر 1.1.1.2: تركيز الأرصفة الإصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية :**

نظرا للوضعية الاجتماعية المتردية التي شهدتها المنطقة لم تتمكن الإدارة سنة 2017من استكمال المشروع و على هذا الأساس تم العمل على ابرام اتفاقية مع مصلحة المنارات و العلامات البحرية التابعة لجيش البحر لصنع و اغراق ارصفة اصطناعية بعرض سواحل جربة (تم برمجة اغراق مساحة تقريبية 93 كم مربع) علما و أنّه تم خلال سنة2016:

- **صنع ووضع أرصفة اصطناعية (كبيرة الحجم) بسواحل خليج قابس حومة السوق من جزيرة جربة مساحة تقريبية 10.086 كلم2 + سواحل مليتة– قرقنة مساحة 11 كلم2 وبسواحل الزارات بولاية قابس بمساحة تقريبية 5 كلم2 .**
- **تم إغراق الأرصفة بطريقة مكثفة (condensé) على مسافة تباعدية بحوالي 70 متر.**

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تحقيق نتائج إيجابية للمشروع من ناحية مجابهة الصيد العشوائي في المناطق التي تمت حمايتها بواسطة الأرصفة الإصطناعية إضافة إلى تحسن وضع التنوع البيولوجي وعودة تكاثر الأسماك بها،

تفصيل الإنجازات حسب الجهات:

الجهة	عدد الأرصفة التي تم اغراقها	المساحة المنجزة سنة 2016
حومة السوق من جزيرة جربة	600	11 كلم2
مليتة– من جزيرة جربة	600	11 كلم2
الزارات بولاية قابس	289	5 كلم2
الجملــة	**1489**	**27 كلم2**

- **المؤشر 2.1.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري**

- **الهدف المبرمج يتمثل في تقليص عدد المراكب بالنسبة لكل عون حرس صيد بحري أي كلما ينخفض هذا العدد يكون المؤشر أكثر جدوى وأقرب إلى بلوغ الهدف.**
- **يفسر انخفاض التقديرات لسنة 2017 من (207 إلى 160 وحدة صيد لكل عون حرس صيد بحري) بتحيين قائمة أعوان حرس الصيد البحري النشيطين والذي بلغ 80 عونا مقارنة بـ 61 عونا سنة 2015.**
- **ويرجع الفارق المسجل لسنة 2017 بين الانجازات (166) والتقديرات (160) إلى ارتفاع أسطول الصيد البحري إثر قرار التسوية الاستثنائية لبعض الوضعيات الغير قانونية (المجلس الوزاري بتاريخ 12**

نوفمبر 2015)، حيث تمت تسوية وضعية 500 مركبا إضافيا ليبلغ عدد الجملي للمراكب الناشطة حوالي13300وحدة صيد بحري عوضا عن 12800 وحدة صيد بحري خلال سنة 2016.

- **تأجيل انطلاق مناظرة انتداب 100 عون حرس صيد بحري إلى سنة 2017 المشار إليها بالمجلس الوزاري المضيق المخصص للصيد البحري وتربية الأسماك المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر2015 والتي كان من المتوقع انتداب نصفهم خلال سنة 2016.**

تفصيل الإنجازات حسب الجهات:

الجهـــة	عدد أعوان حرس الصيد البحري
الإدارة العامة	4
جندوبة / طبرقة	8
باجة	1
بنزرت	6
أريانة	3
حلق الوادي- تونس	6
بن عروس	2
نابل	7
سوسة	3
المنستير	1
المهدية	7
صفاقس	14
قابس	7
مدنين / جرجيس	10
القيروان	1
الجملة	**80**

- **المؤشر 3.1.1.2: نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطـرفية:**

تم انهاء انجاز المرحلة الأولى من المشروع "متابعة ومراقبة نشاط الصيد البحري عبر الأقمار الصناعية" وسيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية لاستيعاب باقي الأسطول المستهدف حوالي 900 مركب ايفاءا بالتعهدات الدولية تجاه الهيئة العامة لمصائد البحر الأبيض المتوسط CGPM 9/2007/33. وذلك بتعميم تركيز الأجهزة الطرفية المرتبطة بالمنظومة الإعلامية بعد صدور القرار الوزاري الذي يضبط النوعية والخصائص التقنية للجهاز والمصادق عليه من طرف السلط المختصة.

وقد بلغ عدد المراكب المجهزة بالأجهزة الطرفية 66 مركبا أي بنسبة إنجاز 13 %. وتعود هذه النسبة الضعيفة في الانجاز إلى عزوف المهنيين عن اقتناء التجهيزات المطلوبة.

ولتجاوز هذا الإشكال تم العمل على اتخاذ عدة إجراءات من شأنها أن تساعد على انخراط المهنة في هذه المنظومة وذلك بالضغط على كلفة التركيب والاستغلال من خلال :

- **إعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الأداء على القيمة المضافة. (التعريفة الديوانية لهذه الأجهزة الطرفية: م 26 -85).**
- **(أمر حكومي عدد 412 مؤرخ في 21 مارس 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 1031 لسنة 1994 المؤرخ في 02 ماي 1994 المتعلق بضبط قائمات التجهيزات اللازمة للاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والمؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز).**
- **مساعدة مالية بقيمة 50 % من كلفة اقتناء وتركيب الجهاز الطرفي، تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.**
- **(موافقة وزارة المالية تحت عدد 21490 بتاريخ 17 سبتمبر 2015 على مساهمة الدولة في تمويل الأجهزة الطرفية بنسبة 50 % تصرف على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري).**
- **منحة إضافية بقيمة 5% عند التزود بالوقود المدعّم بالنسبة للمراكب الناشطة في المنطقتين عدد 2 و3.**
- **(قرار وزيرة المالية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 31 أكتوبر 2016 متعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 4 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط مبلغ المنحة على الغازوال المستهلك من طرف مراكب الصيد البحري).**
- **إصدار المنشور عدد 314 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 والمتعلق بتفعيل العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية حيث تم ضبط آجال لتقديم ملفات طلب الحصول على التراخيص المستوجبة والامتيازات المالية المذكورة.**

الهدف 2.2: التنمية المستديمة لقطاع تربية الأحياء المائية:

تقديم الهدف : مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك يعكس تطور النشاط الإنتاجي و الأداء الإداري مع إبراز مدى تدخل الهياكل الإدارية المختصة من خلال التأطير و الإحاطة و التكوين و الرسكلة للمهنيين.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر 1.1.2.2: مساهمة تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك	طن	15000	16322	109 %	18035	21864	121%

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف

الهدف 2.2: التنمية المستديمة لقطاع تربية الأحياء المائية:

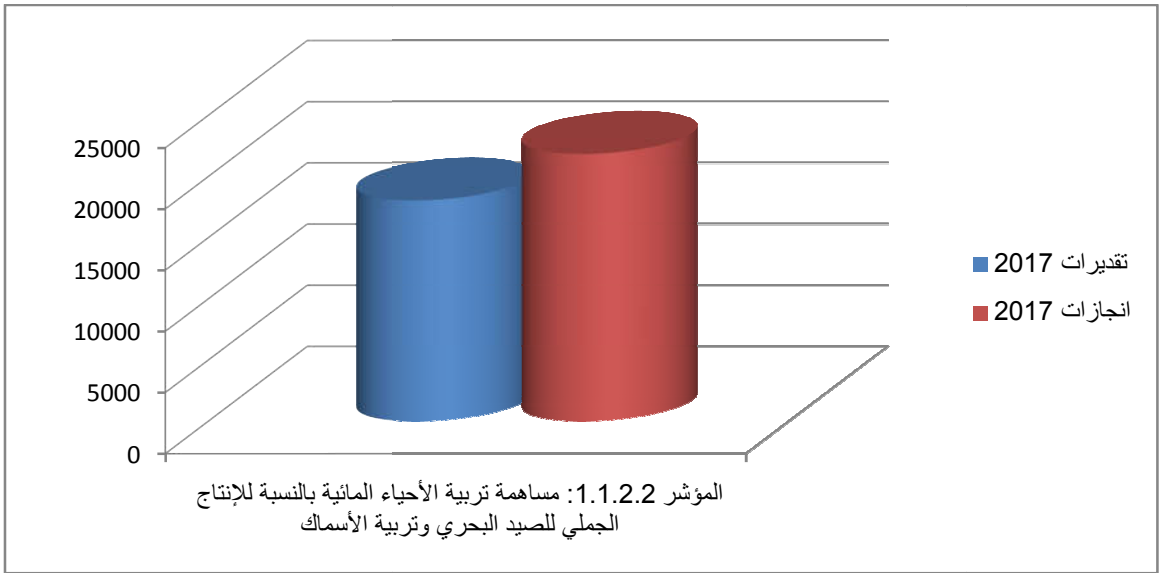

- **المؤشر 1.1.2.2: مساهمة تربية الأحياء المائية بالنسبة للأنتاجالجملي للصيد البحري وتربية الأسماك**

يقدر إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2017 بحوالي 22 ألف طن، وهو ما مثل 121نسبة ٪ من الإنتاج المبرمج لسنة 2017 و16٪ من الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بتونس؛ مسجلا بذلك نسبة نمو سنوية معدلها 20 ٪ خلال العشرية الأخيرة (2008–2017)، وذلك نتيجة دخول 42 مشروع حيز الإنتاج إلى موفى سنة 2017 إلى جانب استغلال 28 سد وبحيرة جبلية. ويوفر حوالي 2000 موطن شغل قار وغير قار.

تفصيل الإنجازات حسب الجهات:

توزيع إنتاج تربية الأحياء المائية حسب الولايات (الطن) خلال سنة 2017

2017	قاروص ووراطة	القوقعيات	مياه عذبة	طحالب	قمبري	المجموع
جندوبة			20			20
الكاف			17			17
باجة			704			704
بنزرت	986	167	10			1163
سليانة			38			38
نابل	2249		27	0,5		2277
القيروان			514			514
زغوان			9			9
بن عروس			3			3
صفاقس			4			4
سوسة	1179					1179
المنستير	13318					13318
مهدية	2380			1	2	2383
2017	قاروص	القوقعيات	مياه عذبة	طحالب	قمبري	المجموع
سيدي بوزيد				1		1
قابس				4		4
مدنين	222		12			234
قبلي			1			1
تطاوين			1			1
المجموع	20334	167	1360	7	2	21869

4. التّوجّهات المستقبلية:

4-1 أهم الإشكاليات والنّقائص:

4-1-1:على مستوى الصيد البحري :

- **تأطير إداري محدود الفاعلية: يتميز خاصة بازدواجية مهام بعض الهياكل وبالنقص الفادح في الوسائل البشرية والمادية، خاصة وأن الهياكل الجهوية راجعة بالنظر للمندوبيات الجهوية للتّنمية الفلاحيّة وغير مرتبطة مباشرة بالادارة العامة، مما ينتج عنه تباطؤ في منظومة اتخاذ القرار فضلا عن إفتقار هذه الهياكل للوسائل البشرية والمادية وللتجهيزات الكافية.**

- **نظام معلوماتي تنقصه الدّقة والنّجاعة.**
- **تكوين مهني لا يرتكز على استراتيجية واضحة المعالم.**
- **نتائج بحوث غير مبسطة بالشكل الكافي.**
- **حالة الأسطول من حيث القدم والتآكل.**
- **استمرار ظاهرة الإمعان في ارتكاب المخالفات خاصّة مخالفات الصيد بالكيس والصيد بالأعماق القصيرة.**
- **استمرار استنزاف الثروات البحرية القاعية بخليج قابس من خلال تسليط مجهود صيد يفوق طاقة تجدد المخزون.**
-
- **غياب دراسات محيّنة حول المخزونات السمكيّة.**
- **ضعف استغلال نتائج البحث الاستكشافية للثروات البحرية والاستفادة من خرائط توزيع الأسماك وتقنيات الصيد الانتقائية.**
- **الاستغلال المكثف والمفرط للثروة البحرية في بعض المناطق والضغط الكبير على الموارد مع استفحال الصيد العشوائي واستعمال وسائل مستنزفة للثروة السمكية.**
- **تقادم البنية الأساسية والتجهيزات المينائية بما أثر سلبا على نوعية الخدمات المينائية.**
- **اكتضاظ بعض الموانئ بحكم تموقعها وعدم توفر تجهيزات العمل اللازمة بها خاصّة أمام تطور نشاط تربية الأسماك مقابل بعض الموانئ الأخرى الغير النشيطة لأسباب فنية أو اجتماعية مما أدى إلى عدم التوازن بين نشاطات الموانئ وقدرة البعض منها على الاستجابة لحاجيات القطاع.**
- **انعدام وجود هيكل خاص مكلّف بمراقبة النشاط.**
- **نقص في مراقبة جودة المنتوج.**
- **وضع بيئي متردي في بعض المناطق.**
- **غياب التأطير والتنظيم الكافي على مستوى تحويل المنتوج وتسويقه.**
- **تسجيل شبه استقرار لإنتاج صيد السمك الأزرق خلال السنوات الأخيرة في حدود 50 ألف طن/سنة ويعود ذلك إلى عديد العوامل منها ما يتعلق بوضع المخزون والتغييرات المناخية على مستوى كثافة الأسراب ونوعية الأصناف ومنها ما هو متعلق بظروف الاستغلال من تقادم التجهيزات وارتفاع أسعار المدخلات ومحدودية نفوذ المهنيين في منظومة الترويج.**
- **عدم قدرة وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري لمجابهة كلفة أشغال صيانة الموانئ أدّى إلى تأجيل العديد من التدخلات على مستوى الموانئ ممّا انجرّ عنه تراكم وتفاقم الإشكاليات وبالتالي إلى مزيد ارتفاع كلفتها (تداعي الحواجز الواقية وتصدع واندثار الأرصفة وانسداد مداخل وأحواض الموانئ وتقادم التجهيزات).**

- **نقص حاد في الموارد البشرية والمادية على المستوى الجهوي للقيام بالمهام المتعلقة بحضور عمليات الإنزال بالموانئ وبمتابعة التصرف في محروقات الصيد البحري.**

4-1-2: على مستوى تربية الأحياء المائية :

- **ضعف تمثيلية الهيكل الساهر حاليا على تنمية نشاط تربية الأحياء المائية بالرجوع إلى متطلبات القطاع؛**
- **عدم ملائمة الإطار التشريعي الجاري به العمل حاليا مع مستجدات القطاع؛**
- **عدم الإدلاء بالإحصائيات الصحيحة وضعف آليات مراقبة عمليات الإنزال وترويج المنتوج؛**
- **غياب منظومة مستمرة لمتابعة الأوضاع البيئية للمشاريع من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط؛**
- **غياب منظومة متابعة صحية وصحة حيوانية "Zoosanitaire" قصد تسهيل التصدير لبلدان الاتحاد الأوروبي؛**
- **محدودية السوق الداخليةوضعف القدرة التنافسية لمنتوج تربية الأحياء المائية لاكتساح السوق الخارجية؛**
- **تواتر الجوائح البيئية والمناخية (خاصة بالنسبة للقوقعيات) خلال السنوات الأخيرة بما إثر سلبا على مردودية المشاريع؛**

بالنسبة للتربية الأسماك البحرية:

- **ظهور بوادر تقلص مردودية مما يمس بديمومة القطاع (شبه استقرار في الإنتاج، تقلص نوايا الاستثمار،)؛**
- **قلة المساحات المخصصة في الموانئ للخدمات المساندة لمشاريع تربية الأحياء المائية؛**
- **تقارب مشاريع تربية الأسماك في البحر لبعضها في بعض المناطق مما قد يؤثر سلبا على الوضع البيئي وبالتالي على المصائد التقليدية؛**
- **الاعتماد الشبه كلي لمشاريع تربية الأسماك على التوريد لتوفير حاجياتها من الفراخ والأعلاف مما يتسبب في ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع سعر هاته المدخلات الموردة التي تمثل حوالي 80 %من الكلفة الجملية للإنتاج.**
- **ضعف نسبة تغطية استخلاص معلوم الإنزال الموظف على منتوجات تربية الأحياء المائية الراجعة لوكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري (2 %على قيمة الإنتاج المنزل)؛**
- **بالنسبة لتربية القوقعيات:**
- **تفاقم مديونية مشاريع تربية القوقعيات وعدم خلاص معلوم كراء اللزمات من قبل أصحاب مشاريع تربية القوقعيات.**
- **عدة شركات متحصلة على الموافقة النهائية لم تنتج إلى حد الآن نظرا للتأثير السلبي للوضع البيئي ببحيرة بنزرت على نوعية وجودة المنتوج وتواتر فترات الغلق**

- **الترويج بدون ترخيص خاصة خلال فترات الغلق**
- **. غياب التصنيف الصحي للبحيرة مما يمنع التصدير نحو بلدان الاتحاد الأوروبي**

<u>بالنسبة لتربية اسماك المياه العذبة:</u>

- **اقتصار نشاط التربية بالمسطحات المائية العذبة على النمط الموسع؛**
- **الاستغلال العشوائي للثروة السمكية: باستعمال الشباك ذات مواصفات فنية غير قانونية وخلال الفترات المحجّرة وبدون تراخيص؛**
- **صعوبات في التّرويج خاصة بالنسبة لأسماك "الكارب" و"البولبيس"؛**
- **عدم استعمال تجهيزات حسب المواصفات التي تراعي السلامة المهنية وجودة المنتج (المركب، وسيلة نقل، أجهزة تبريد)؛**
- **تخلي بعض المستثمرين عن مواصلة النشاط لغياب المردودية الكافية؛**
- **عدم توفر أو ضعف المعلومات الخاصة بحالة المخزون السمكي بالسدود؛**
- **قلّة أو عدم توفّر الإمكانيّات البشريّة والماديّة لدى المندوبيّات الجهوية للقيام بعمليات مراقبة الصيد والإنزال وترويج المنتوج؛**
- **نقص كبير في كمية فراخ سمك البوري ("البوراس" و"البيتومة") المستزرعة، التي يقع جمعها من المحيط الطبيعي، مقارنة بالمواسم السابقة نتيجة لتلوّث مجاري الأودية بمياه الصرف الصحّي والصناعي وتفاقم ظاهرة الصيد بالطرّاحة والنقص المسجل لكميّات الأمطار الذي حال دون إتّصال السباخ والأودية بمياه البحر هذا إلى جانب صعوبة الوصول إلى بعض أماكن صيدها التقليدية؛**
- **غياب تصنيف صحي ونقاط إنزال ومراقبة رسمية مهيأة بالسدود المستغلة.**

4-2 التّدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

لمعالجة هذه الاشكاليات يجب التركيز على الجوانب التالية:

❖ **<u>الصيد البحري:</u>**

- **إعادة النظر في الإطار التنظيمي والمؤسساتي الحالي للقطاع قصد تدعيمه وإعطائه استقلالية ونجاعة أكبر.**
- **دعم لامركزية الإشراف على القطاع وإعطاء الهياكل الجهوية صلاحيات أوسع وربطها مباشرة بالإدارة المركزية المعنية بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية.**
- **القيام بعمليات تقييم المخزون السمكي وخاصة منه العائم خلال مختلف فصول السنة وتحديد فترات صيد بعض الأصناف السمكية من قبل المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار.**

- **مزيد التحكم في إسناد منحة الوقود المدعوم من خلال تكثيف عمليات المراقبة للمصالح الجهوية للصيد البحري (السلطة المكلفة بإسناد المقتطعات) ووكلاء محطات بيع الوقود بالموانئ وإعادة النظر في شروط الانتفاع بهذه المنحة للحد من عمليات تحيل المجهزين لمواصلة الانتفاع بمنحة الوقود عن طريق تغيير الربان المخالف عند ارتكاب المخالفات.**
- **اضطلاع القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية وذلك في إطار شراكة مؤطرة قانونيا بين هذا القطاع والقطاع العام تمكن من إسداء خدمات بأكثر نجاعة وفاعلية.**
- **العمل على الاستغلال المسؤول والعقلاني للموارد البحرية لضمان استدامة الصيد وتحقيق الأمن الغذائي.**
- **تحسين المنظومة الميناءية وتأهيل التجهيزات والمعدات المخصصة لإنزال المنتوج والمحافظة عليه.**
- **تفعيل وتدعيم هياكل الحراسة والمراقبة على مستوى مختلف حلقات سلاسل قيمة الإنتاج.**
- **المحافظة على المحيط البيئى البحري ضد كل المخاطر التي من شأنها تهديد الموارد البحرية.**
- **وضع نظام تصرف في وحدات الإنتاج يستجيب لمتطلبات وقواعد الاستغلال الشفاف ويساعد على تقييم الانجازات والأداء.**
- **تركيز نظام معلوماتي للتصرف مدعوم بآليات ووسائل من شأنه أن يساعد على اتخاذ القرار الملائم في الوقت اللازم وكذلك نظام معلوماتي للموارد البحرية يمكن من توفير المعلومة الدّقيقة بما يساعد على الإحاطة بالقطاع على الوجه المطلوب.**
- **تدعيم المساندة الفنية للصيادين من خلال سن شراكات بين القطاعات العمومية والخاصة والجمعياتية يمكن أن تترجم في ابتكارات تساعد على تحسين تقنيات الإنتاج وتسويق المنتوج.**
- **عقلنة تسيير شبكات التوزيع بمختلف مكوناتها: توضيح أدوار كل المتدخلين، تنظيم النشاط على مستوى نقط البيع، تنظيم مراكز التحويل...**
- **وضع نظام جودة من شأنه إضفاء قيمة أكبر للمنتوج سواء في السوق الداخلية أو عند التصدير.**
- **تدعيم الكفاءات الفنية والرفع من مؤهلات الصيادين في مختلف الاختصاصات وإعادة هيكلة أنظمة التكوين.**
- **تطوير أنشطة البحث حتى تغطي كل جوانب النشاط.**
- **وضع استراتيجية اتصال تساعد على الرفع من قيمة القطاع من جميع جوانبه.**
- **مزيد التأطير الاجتماعي للصيادين للحفاظ على أمنهم الاجتماعي وعلى موارد رزقهم.**
- **مزيد تكثيف حملات التوعية للصيادين البحريين بالمقتضيات التنظيمية لحماية الثروة ومتابعة نشاطهم عن كثب بواسطة الأقمار الاصطناعية ليشمل كافّة وحدات الصيد التي تفوق 15 مترا.**

- **مواصلة وضع الحواجز الاصطناعية بخليج قابس للحد من الصيد العشوائي والمساهمة في تحسين وضع التنوع البيولوجي.**

❖ **<u>تربية الأحياء المائية:</u>**

- **متابعة المفارخ البحرية المتحصلة على موافقات على النشاط ولم تنطلق في الانجاز.**
- **تحسين الإطار المؤسساتي من خلال تخصيص الموارد البشرية اللازمة بالمصالح الجهوية لتحسين المتابعة والتأطير (تحسين المنظومة الإحصائية ...)**
- **تخصيص مناطق خالصة لتربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة.**
- **إعداد قانون إطاري لتربية الأحياء المائيّة وتوضيح وتسهيل الإجراءات الإدارية من خلال اعداد دليل في الغرض**
- **التشجيع على تنظيم النشاط وتجميع المنتجين في هياكل مهنية (مجامع تنمية، شركات تعاونية...) مختصة حسب نشاط التربية بهدف العمل على الحد من كلفة الانتاج والتحسين النوعي والكمي للمنتجات وتدعيم التصدير: العمل على تعديل القانون الجاري به العمل حاليا بالنسبة للهياكل المهنية بما يتماشى وخصوصيات القطاع**
- **مراجعة المقاييس الفنية لكل نظام تربية والترفيع في القروض الموسمية والنظر في امكانية مراجعة نسبة الفائدة لدى البنك المركزي (تخفيض نسبة الفوائض وتمديد آجال التسديد)**
- **مراجعة الأداءات الموظفة على منتجات تربية الأحياء المائية بما يتماشى وخصوصيات هذا القطاع**
- **وضع التحفيز اللازم لتشجيع المستثمرين للانخراط في منظومة التامين**
- **اقتراح إحداث صندوق لجبر الأضرار من الجوائح خاص بنشاط تربية الاحياء المائية**
- **تعديل الامتيازات المسندة حسب منظومات الإنتاج وتوظيف منحة استثمار خاصة بالنسبة للمشاريع المجددة (إدخال أصناف أو تقنيات جديدة).**
- **تمتيع مدخلات وتجهيزات مشاريع تربية الاحياء المائية بالإعفاء منالمعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة عند التوريد والإعفاء من الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للمدخلات والتجهيزات المنتجة محليا**
- **تطوير برامج التكوين بما يتلاءم مع تطورات القطاع للرفع من نسبة التأطير والتركيز أكثر على التكوين التطبيقي حسب منظومات التربية**
- **التكوين المستمر للعاملين في مجال تربية الاحياء المائية في مجال السلامة ومجال الغطس**
- **توفير معدات السلامة اللازمة وخاصة بالنسبة للحوادث المرتبطة بالغطس(تركيز Caisson بجهة الساحل)**

- **تعزيز قدرات الإطارات والفنيين (إدارات ومهنة) العاملين في المجال (تقنيات التفريخ، صناعة الأعلاف، الأمراض، الأنظمة المعلوماتية، السلامة، البحث ...)**
- **تدعيم وتنمية نشاط تربية الأحياء المائية من خلال البحوث وتنمية المهارات وإدخال التكنولوجيات الحديثة: (تنويع الأصناف وتقنيات التربية)، تحسين نوعية الفراخ والأعلاف المنتجة محليا.**
- **الاسراع في تطبيق وتعميم القرار الخاص بالمصادقة الصحية الحيوانية لشركات تربية الاحياء المائية قصد تسهيل التصدير لبلدان الاتحاد الأوروبي والأسواق الجديدة (روسيا، آسيا...)**
- **ارساء منظومة وطنية لمراقبة أمراض الأحياء المائية الخاضعة للتراتيب وفقا لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE**
- **تحسين جودة منتوجات التربية وتثمينها ومزيد احكام مسالك التوزيع**
- **ارساء علامة جودة عالمية خاصة بمنتجات تربية الاحياء المائية التونسية (...MSC)**
- **تحسين صورة منتجات التربية لدى المستهلك التونسي**
- **العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين دول شمال إفريقيا بخصوص المبادلات التجارية لتصدير منتجات تربية الاحياء المائية للدول المجاورة وتفعيل دور الديبلوماسية الاقتصادية في الغرض خاصة مع الأسواق الواعدة**
- **تخصيص منحة خاصة عند التصدير لفائدة المنتج (بحساب الكمية)**
- **الترفيع في طاقة استيعاب مستودعات الخزن على مستوى المحطات الجوية وتوفير وسائل النقل اللازمة لتصدير المنتجات التربية نحو جميع الاسواق الخارجية بصفة منتظمة**
- **تعميم منحة نقل منتجات التربية الموجهة للتصدير على جميع الوسائل وإلى كافة الاسواق التقليدية والغير التقليدية**
- **تحديد وتصنيف مواقع انتاج (تربية القوقعيات، المسطحات المائية العذبة ...)**
- **استكمال دراسة تقييم المخزون السمكي بالسدود وتصنيفها حسب خصوصياتها**
- **انجاز دراسة تقييميه لتأثيرات هذا النشاط على الوضع البيئي.**
- **إحداث شبكة رسمية للمراقبة البيئية تحت إشراف وزارة البيئة**

III- برنامج الميـــــــاه

المسؤول عن البرنامج:

(بداية من سنة 2015)

السّيد

رضا قبوج

المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية	♦ نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية ♦ نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية. ♦ طاقة الخزن في السدود الكبرى. ♦ طاقة تحويل المياه
الهدف 2.3:الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية	♦ نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء. ♦ نسبة المجامع المائية النشيطة ♦ تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السقوية.
الهدف 3.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	♦ نسبة التزود بالماء الصالح للشرب
الهدف 4.3: حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها	♦ كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الإصطناعية. ♦ كمية المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي.

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية

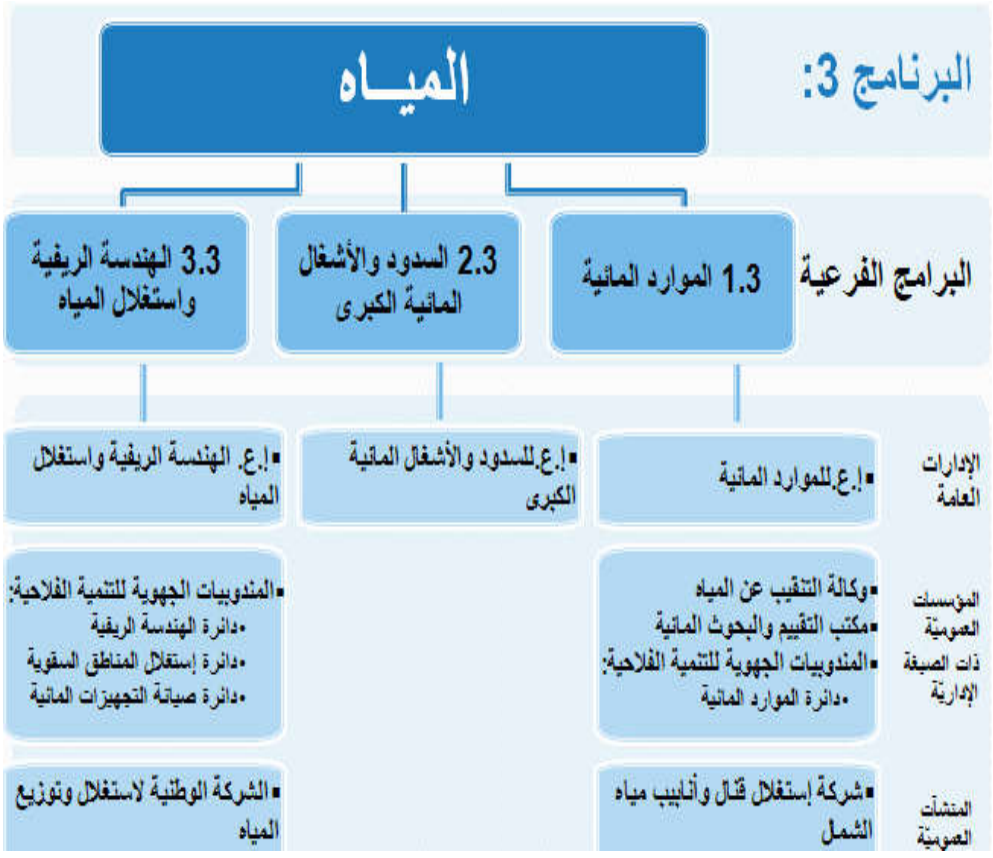

إنجازات الميزانية لسنة 2017

(ألف دينار)

351811

- نفقات التصرف:

56934

- نفقات التنمية:

294877

1. التقديم العام للبرنامج:

تتميز البلاد التونسية بمناخ جاف وشبه جاف مع عدم انتظام الأمطار في الزمان والمكان حيث تصل إلى 1500 مم في أقصى الشمال و 50 مم في الجنوب مع تواتر فترات الجفاف والفيضانات (تسجيل 23 حالة جفاف و 17 حالة فيضان خلال الفترة الممتدة من 1900-2015).

ويتراوح معدل محاصيل الهطول المطرية على مدة 45 سنة ما يقارب 36 مليار م3 مع تسجيل حد أقصى سنة 1969-1970 ب 90 مليار م3 وحد أدنى سنة 1993-1994 ب 11 مليار م3. وتمثل الموارد المائية القابلة للتعبئة 13% والفلاحة المطرية 17% والمراعي والغابات 15% والتبخر والسيلان 55% من المحاصيل المطرية.

واتسمت السنوات الثلاث الأخيرة بندرة الموارد المائية حيث أن الإرادات بالسدود لا تمثل إلا 34% بالنسبة لموسم 2016/2015 و 43% لموسم 2017/2016 وقرابة 50% بالنسبة لموسم 2018/2017 مقارنة بالمعدل الوطني.

وقد شهدت سنة 2017 :

- **الانتهاء من انجاز سد سراط بولاية الكاف وسد الكبير بولاية قفصة.**
- **الانتهاء من أشغال بناء الخمس سدود بولاية بنزرت (الطين،المالح،القمقوم،الزياتين والحركة) وربطها بمنظومة مياه الشمال إلا أنه لم يتم بعد القبول الوقتي لمنشآت تحويل سدود الحركة والطين والقمقوم ،**
- **مواصلة انجاز المشاريع المتعلّقة بأشغال إعادة تأهيل وتعصير المناطق السقوية الكبرى على مساحة 17.2 ألف هكتار على غرار تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة (منوبة المرحلة الثانية) على مساحة 2750 هكتار وتعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت وتجهيز منطقة شرفش بشبكة تجفيف وصرف المياه على مساحة 3200 هكتار وتهيئة المنطقة السقوية سراط بالكاف على مساحة 4500 هكتار وتهيئة من المنطقة السقوية بمرناق على مساحة 6500 هكتار. مع الإشارة أنه قد تم الإنتهاء من برنامج تحسين التّصرّف في مياه واحات الجنوب والّذي يهم ولايات توزر وقبلّي وقابس على مساحة 8646 هكتار في آخر سنة 2017.**
- **تنفيذ البرامج الوطنية والجهوية للتزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الممولة بالأساس من طرف البنك الإفريقي للتمية والوكالة الفرنسية للتنمية وكذلك في المناطق الحضرية بتمويلات مختلفة (البنك العالمي، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الألماني للأعمار).**
- **دراسات الموائد المائية ووضع الآليات للحد من استغلالها المفرط فضلا عن إنجاز حفريات استكشافية في المناطق غير المعروفة للتزود بالماء الصالح للشرب والري وتعويض الآبار القديمة وتدعيمها لتحسين استغلال الأنظمة المائية الموجودة.**

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

2-1 الإصلاحات والتّوجهات الإستراتيجية:

- **التصرّف المندمج والمستديم في الموارد المائية : ويهدف هذا التوجه إلى مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية من خلال تشييد السدود وحمايتها من الترسبات وشحن الموائد المائية الجوفية وتأمين تزويد مختلف الجهات بالمياه وذلك بربط السدود بعضها ببعض ونقل فائض المياه من الشمال إلى المناطق الأخرى للتزود بالماء الصالح للشرب والري. كما يتمثل التصرف المندمج في ترشيد الطلب عن المياه و تعبئة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه المالحة وشبه المالحة واستعمال المياه المعالجة في الري) وضمان استدامة الموارد المائية والمحافظة علىها من الاستنزاف والتلوث.**

- **التصرّف في الطلب: يهدف هذا التوجه الى دعم برامج الاقتصاد في الماء على مستوى الضيعة وتثمينها وقيادة عمليات الري بإستعمال التكنولوجيات الحديثة ودعم برامج الصيانة الوقائية لتحسين مردودية الشبكات المائية وضمان استدامتها بتشريك المنتفعين بعد تدعيم قدراتهم في جميع المجالات ذات الصلة.**

- **التصرّف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات: وذلك من خلال إقامة نظام توقّعات مناخية والإعلان المبكر ونظام معلوماتي وطني للتصرف في الموارد المائية.**
- **التركيز على تثمين المناطق السقوية العمومية : وذلك بوضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية خاصة بمراحل الإنتاج وما بعد الإنتاج على غرار الإنتاج الفلاحي والإرشاد والتكوين والترويج والتحويل والتصدير، الخ...**
- **بلورة الإستراتيجية الوطنية لاستدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي : وذلك بالتركيز على المجامع المائية على المدى القريب والمتوسط بعد إعادة تنشيطها وإدخال مزيد من الحرفية على مستوى الإستغلال والصيانة مع تدعيم مراقبتها المالية وتشديد الأحكام الجزائية ضمن مجلة المياه الجديدة التي تم عرضها على أنظار الحكومة.**

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

2-2-1- الهندسة الريفية

➢ مشروع تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة المرحلة الثانية :

يندرج مشروع تعصير المناطق السقوية بالحوض السفلي لوادي مجردة في إطار برنامج الإستثمار في قطاع المياه PISEAUII، ويتمثل في إعادة تهيئة شبكات الري الانسيابية القديمة بأخرى عصرية تحت الضغط على مساحة 2750 هك بولاية منوبة بهدف تحسين مردودية النشاط الفلاحي، وإحكام استغلال الموارد الطبيعية من مياه وتربة، والإقتصاد في الماء والتصرف المباشر في التجهيزات المائية من طرف المجامع المائية. وتقدر تكلفة المشروع 39 مليون دينار منها قرابة 19 مليون دينار ممولة من طرف البنك الألماني للإعمار، أي ما يعادل 8 مليون أورو.

ويتم أنجاز المشروع على قسطين:

- القسط الأول: يهم منطقة البطان ، زويتينة الشمالية، زويتينة الجنوبية ومهرين الشمالية على مساحة 1125 هك.
- القسط الثاني: يهم منطقة الشويقي على مساحة 1625 هك.

تقدم انجاز المشروع :

- **الإنجاز المالي:** تقدر نسبة السحب على القرض بـ37.8 %
- **الإنجاز المادي:**
- **القسط الأول :** التّهيئة المائيّة للمنطقة السّقويّة العموميّة بالبطّان، الزّويتينة الشماليّة، الزويتينة الجنوبيّة و المهرين الشّماليّة التّي تمسح 1125 هك

الصفقة الأولى المتعلقة باقتناء قنوات لإنجاز أشغال شبكات الري : بلغت نسبة التقدم 97%

الصفقة الثانية المتعلقة بإنجاز أشغال شبكات الري: بلغت نسبة التقدم% 70

الصفقة الثالثة المتعلقة بإنجاز أشغال الصرف والتجفيف وتهيئة المسالك الفلاحية ورفع القنوات القديمة بلغت نسبة التقدم 52%

القسط الثاني : تهيئة منطقة الشويقي التي تمسح 1625 هك وهي في طور إعداد الدراسة التنفيذية وتحتوي على :

الصفقة الأولى : تم إبرام اتفاقية بالتفاوض المباشر مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك لكهربة مركب الضخ بالشويقي بمبلغ جملي 3412734,652 دينار. انطلقت الأشغال يوم 23 أوت 2017 بلغت نسبة التقدم 10% .

الصفقة الثانية: اقتناء قنوات من الإسمنت المسلح لشبكة الري وهو بصدد العرض على لجنة الصفقات المختصة

الصفقة الثالثة : تخص أشغال شبكات الري سيقع الإعلان عن طلب العروض خلال شهر أفريل 2018

الصفقة الرابعة: تخص المركب الكهربائي وهي بصدد إعداد كراس الشروط أما بقية الصفقات فهي بصدد إعداد طلب العروض

إعادة تهيئة قنال العروسة: انطلقت أشغال الهندسة المدنية للفرع الشمالي في 30 جانفي 2018 وتقدر نسبة التقدم بـ2%

➢ مشروع التصرف المندمج للموارد المائية بمنطقة مرناق

- **مساحة المشروع : 6800 هك.**
- **تكلفة المشروع : 65.8 م.د، منها 39.5م.د ممولة من طرف البنك الألماني للتنمية KFW، أي ما يعادل 12.7 مليون أورو.**
- **مدة الانجاز: 7 سنوات من سنة 2012 الى سنة 2018.**
- **مكونات المشروع:**

❖ **احداث وإعادة تهيئة محطات التصفية والضخ بالمناطق السقوية.**

❖ **اعادة تهيئة القنوات الرئيسية للمنطقة السقوية.**

❖ **اعادة تهيئة محطة الضخ لتغذية المائدة المائية بمرناق بالمياه التقليدية.**

- ❖ انجاز محطة معالجة ثلاثية للمياه قصد تغذية المائدة(الديوان الوطني للتطهير).
- ❖ تعصير وإعادة تهيئة شبكات الري للمنطقة السقوية.
- ❖ انجاز شبكات الصرف الزراعي بالمنطقة.
- ❖ انجاز خزانات التعديل.

- تقدم الانجاز:

- **الإنجاز المالي:** تقدر نسبة السحب على القرض بـ 4.1 %ونسبة التعهد ب 14.5%
- **الإنجازالمادي:**
- دراسة إعادة تهيئة المنطقة السقوية العمومية: تمت المصادقة على الدراسة الأولية APS خلال شهر سبتمبر 2016 وتم الانتهاء من الدراسة التفصيلية النهائية خلال شهر نوفمبر 2017.
- دراسة التغذية الاصطناعية للمائدة المائية : تم اعداد التقرير الأولي في صيغته النهائية وبصدد إعداد الدراسة التفصيلية . ولقد تم تخصيص كمية إضافية تقدر ب 5 مليون م3 سنويا من مياه الشمال لشحن المائدة المائية مع مواصلة بحث السبل الكفيلة لتثمين المياه المعالجة على مستوى محطة المعالجة بمليان2 والعطار في وقت لاحق.
- بالنسبة للدراسة البيئية : لقد تم إعداد الدراسة الأولية التي بينت العديد من الإشكاليات البيئية المتعلقة بتصريف المياه المستعملة والنفيات الصلبة التي تساهم سلبا في تدهور نوعية المياه الجوفية واقتراح مخطط تصرف بيئي واجتماعي لجل الإشكاليات تدريجيا.

➢ مشروع تعصير المنطقة بسيدي ثابت السقوية

- مساحة االمشروع: 3200 هك تعصير و 1700 هك تجفيف.
- مكونات المشروع:

- ❖ إحداث وإعادة تهيئة محطات التصفية والضخ بالمنطقة السقوية.
- ❖ إعادة تهيئة القنوات الرئيسية للمنطقة السقوية.
- ❖ تعصير وإعادة تهيئة شبكات الري للمنطقة السقوية.
- ❖ انجاز شبكات الصرف الزراعي بالمنطقة.
- ❖ انجاز خزانات التعديل.

- تكلفة المشروع: 70 م.د، منها 42 م.د ممولة من طرف البنك الألماني للإعمار، أي ما يعادل 14 مليون أورو.
- مدة الانجاز: 7 سنوات من سنة 2012 الى سنة 2018.

- **تقدم الانجاز:**

الإنجاز المالي: تقدر نسبة السحب على القرض ب25 %

الإنجازالمادي:

- **أشغال الصرف والتجفيف: انطلقت في شهر سبتمبر 2015 بالنسبة لمنطقة شرفش (1100 هك) مع مقاولات سوترابوب بكلفة تناهز 6.3 مليون دينار وبلغت نسبة تقدم الأشغال 100%.**

- **إقتناء القنوات : تم اختيار المقاولة بونا تونس بتكلفة 10.4 م.د و تم إعطاء الإذن لبداية الأشغال في فيفري 2016. تم قبول القسط الأول والثاني من القنوات(52%) .**

- **بناء خزاني مياه و تجهيز محطة الضخ : تم ابرام صفقة مع مجمع مقاولة تونيبار و مقاولة بونا تونس بقيمة 13,141 مليون د وبلغت نسبة تقدم الأشغال 38%.**

- **اقتناء و تركيز القنوات البلاستيكية و وضع قنوات من الخرسانة المسلحة : بصدد تسجيل الصفقة بكلفة 26,1 م د مع بونا تونس وبلغت نسبة تقدم الأشغال 8%.**

- **إعادة تهيئة قناة جلب المياه : تم ابرام صفقة بقيمة 2,884 مليون د مع مقاولات الناصر الشابي وبلغت نسبة تقدم الأشغال 60%**

- **أشغال المسالك الفلاحية و شبكات الصرف و التجفيف لمنطقة سيدي ثابت على مساحة 600 هك سيقع الإعلان عن طلب العروض في شهر أفريل 2018 .**

- **تم خلال سنة 2017 التعهد بنسبة 100 ٪ من الاعتمادات المبوبة على القرض.**

➢ مشروع تهيئة المنطقة السقوية سراط (الكاف)

- **مساحة المشروع : 4500هك.**
- **تكلفة المشروع: 83.290 م.د. منها 30.790 م.د: ممول من طرف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي وصندوق أبو ظبي للتنمية أي ما يعادل 3750 ألف دينار كويتي و 14750 ألف درهم اماراتي و52.50 م.د عن طريق الميزانية.**
- **مدة الانجاز: 11 سنة من سنة 2007 إلى موفى سنة 2018.**
- **مكونات المشروع:**

- محطة ضخ بقدرة دفق 2250 ل/ث.
- 2 خزانات سعة 20 ألف م3 الواحد.
- اقتناء ووضع 40 كلم من الخرسانة الاسمنتية.
- اقتناء ووضع 135 كلم من البوليتيلان.
- تهيئة 50 كلم من المسالك الفلاحية.

تقدم الانجاز المادي :

- تم إمضاء صفقة اقتناء قنوات الخرسانية الإسمنتية بتكلفة 25 م.د وانطلاق الأشغال على مدة 30 شهرا ابتداء من شهر جويلية 2015. وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 80٪.
- تم إمضاء الصفقة المتعلقة بأشغال وضع القنوات الخرسانية وبناء المنشات المائية لكل من الاقساط عدد 1 بقيمة 7,2 م.د وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 64٪. والقسط عدد 2 بقيمة 6,9 م.د وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 64٪.
- تم اتمام الصفقة المتعلقة باقتناء قنوات بلاستيكية بتكلفة 6.5 م.د.
- تم امضاء الصفقة لوضع القنوات البلاستيكية بقيمة 4 م.د على مدة 18 شهرا ابتداء من شهر جويلية 2016 وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 35٪بالنسبة للقسط الأول و 46% بالنسبة للقسط الثاني.
- تم اتمام صفقات اقتناء عدادات مائية ،حنفيات وقطع خاصة و معدات حماية الشبكة .
- تم امضاء الصفقة لأشغال الهندسة المدنية للأحواض ومحطة الضخ بقيمة 5,7 م.د. وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 62٪.
- تم امضاء الصفقة لاقتناء تجهيزات محطة الضخ بقيمة 6,8 م.د. الأشغال على مدة 14 شهرا، انطلاقا من شهر فيفري 2017(بصدد توريد المعدات)
- تم اعطاء الاذن لانطلاق الأشغال بالنبة لكهربة محطة الضخ.

➢ مشروع الاقتصاد في مياه الري بالواحات

تقديم المشروع:

يهم المشروع 50 واحة على مساحة 8646 هك وإنجاز دراسات جديدة لـ 9 واحات على مساحة 765 هك بكل من قابس(3) وتوزر(3) وقبلي (3).

– تكلفة المشروع : 90 مليون دينار

– مدة الإنجاز 2008–2017

في إطار مشروع الاقتصاد في مياه الري بواحات الجنوب الممول من طرف البنك الياباني للتعاون الدولي والذي انطلق منذ بداية 2011 الأشغال بالواحات المعنية والمتواجدة بولايات قبلي وقابس وتوزر على

مساحة جملية تقدر بـ8645 هكتار حيث قدرت كلفة المشروع المحينة بـ95 مليون دينار. ويمتد إنجاز المشروع من سنة 2008 إلى نهاية سنة 2017 ويهم المشروع 50 واحة على مساحة 7819 هكتار وإنجاز دراسات جديدة لـ9 واحات على مساحة 765 هكتار بكل من قابس (3 واحات) وتوزر(3 واحات) وقبلي(3 واحات). ويشتمل المشروع على المكونات التالية:

- ✓ **تحيين الدراسات المنجزة بالنسبة لـ 56 واحة (50 واحة متبقية من المرحلة الأولى من المشروع) و 6 واحات جديدة أخرى، ومتابعة أشغال مد شبكات الري و الصرف. وطبقا لقرار مجلس الوزراء (مارس 2015) فقد تم خلال سنة 2016 إضافة 3 واحات بولاية قبلي وذلك بالتنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي.**
- ✓ **تحسين طرق الري السطحي التقليدي داخل الضيعات بتفادي فواقد المياه في السواقي الترابية، في 59 واحة، على مساحة جملية 8645 هكتار موزعة كما يلي : ولاية قابس (3124 هكتار) ، ولاية قبلي (2872 هكتار) وولاية توزر (2649 هكتار)، وذلك بتعويض السواقي الترابية بأخرى إسمنتية أو بقنوات بلاستيكية قصد تخفيض الفواقد المائية الناتجة عن التسرب والمقدرة بحوالي 30%،**
- ✓ **وضع شبكات مردومة وتدعيم الشبكات المفتوحة الموجودة لصرف مياه النز وذلك لخفض مستوى المائدة المائية السطحية والحدّ من التملّح.**

تقدم الإنجاز :

الدراسات والأشغال المنجزة: وأهم المراحل المنجزة بهذا المشروع تتلخص كالتالي :

أ – الدراسات :الانتهاء من إنجاز الدراسات التفصيلية لجملة 59 واحة،

ب – الاشغال :

قبلي : انتهاء الاشغال بالنسبة لـ 29 واحة على مساحة 2872 هكتار

قابس : انتهاء الأشغال بـ 16 واحة على مساحة 2748 هكتار، وتجدر الإشارة أنه تم فسخ الصفقة بالنسبة للأشغال بقسط واحة محجوب التي انطلقت منذ 2011 نظرا لبطء نسبة تقدم الأشغال والتي لم تتجاوز 55٪ نظرا للوضعية المالية التي تعيشها المقاولة وفي طور فرز العروض لاختيار مقاولة لإتمام الأشغال المتبقية.

توزر : انتهاء الأشغال بـ 8 واحات على مساحة 2153 هكتار بينما الأشغال جارية بـ 6 واحات على مساحة 496 هكتار (واحتي فطناسة وراس العين وواحات العودية1 و2 وواحة التعمير وواحة حزوة القاري الوسطي).

- **الصعوبات المعترضة:**

- **تأخير في إبرام صفقات الدراسات نظرا لطول الإجراءات المتعلقة بالاستشارة الدولية مسبوقة بانتقاء لاختيار مكاتب الدراسات.**
- **تسجيل تأخير كبير في تقدم الإنجاز سواء على مستوى انطلاق الدراسات أو الأشغال نظرا لعدة عوامل منها الصعوبات الميدانية، إعادة العديد من طلبات العروض، طول الإجراءات للمصادقة على الصفقات، عزوف المقاولين على المشاركة خاصة بتوزر وقابس،....**
- **نقص في توفر اليد العاملة بالنسبة للمقاولات نظرا للظروف الاجتماعية التي مرت بها البلاد وخاصة بولاية قابس وتوزر.**
- **اعتراض المنتفعين على الأشغال خاصة بقابس وتوزر بالرغم من موافقتهم خلال إنجاز الدراسات.**

➢ برنامج تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد

يتمثل البرنامج في تثمين المناطق السقوية العمومية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد على مساحة تقارب 9000 هك وذلك بأخذ بعين الاعتبار الخدمات الفلاحية لسلسلة ما بعد الانتاج. تبلغ تكلفة المشروع في حدود 60 مليون أورو (158دينار تونسي) دون اعتبار القيمة المضافة ، منها 28.197 مليون أوروا قرض أول من البنك الإفريقي للتنمية و 10.429 مليون أورو قرض ثاني من صندوق إفريقية ننمو معا لمدة الانجاز بـ 5 سنوات انطلاقا من سنة 2018 .

يهدف البرنامج إلى إعادة تهيئة وتعصير 17 منطقة سقوية و35 كم من المسالك الفلاحية والتركيز بتثمين وتطوير مراحل ما بعد الانتاج وذلك بـ :

- **تحسين الإنتاج والإنتاجية بالمناطق السقوية المعنية بنسبة 20 و 30%،**
- **تنمية قدرات المجامع المائية (23 مجمع مائي) المكلفة باستغلال وصيانة الأنظمة المائية،**
- **الإحاطة الفنية بقرابة 15شركة تعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) بالمناطق المعنية : إحداث و/أو تدعيم هذه الشركات ، تيسير الحصول على التمويلات اللازمة للقيام بالأنشطة المناطة بعدتها (التزويد بمستلزمات الإنتاج، الميكنة الفلاحية، الخزن والتبريد، التحويل، الخ....)**

تقدم الإنجاز:

- **وافق مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 2017/10/25 على تمويل المشروع،**
- **تم إمضاء اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و البنك الإفريقي للتنمية لإنجاز مشروع تثمين المناطق السقوية بتاريخ 2017/11/09.**
- **تمت المصادقة على القرض بتاريخ 23 أفريل 2018 ضمن قانون عدد 26 لسنة 2018**

ويشمل برنامج سنة 2018 على :

1- إعادة تهيئة المناطق السقوية :

<u>بولاية القيروان :</u>

إعادة تهيئة المنطقة السقوية طرزة من معتمدية حفوز على مساحة 110هك بكلفة جملية 2100 أ.د.، و قد تم الاعلان عن طلب عروض لمتابعة انجاز المشروع عن طريق مكتب دراسات مختص وهي في طور تقييم العروض.

<u>بولاية القصرين :</u>

- **إعادة تهيئة المنطقة السقوية سبيبة الضفة اليمنى من معتمدية سبيبة على مساحة 713 هك بكلفة جملية 6500 أ.د.**
- **إعادة تهيئة المنطقة السقوية سبيبة الضفة اليسرى من معتمدية سبيبة على مساحة 653 هك بكلفة جملية 5500 أ.د.**
- **تم اعلام عن طلب عروض لمتابعة انجاز المشاريع عن طريق مكتب دراسات مختص وقد تم فتح العروض يوم 04 أفريل 2018 وهي في طور تقييم العروض.**

2- الإحاطة الفنية لشركات التعاونية للخدمات الفلاحية :

تم الاعلان بتاريخ 16 ديسمبر 2017 للانتقاء الأولي في المشاركة "Avis de manifestation d'intérêt" لاختيار قائمة مضيقة لانتداب مكتب دراسات لتقديم الإحاطة الفنية للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية. وتم توجيه ملف الانتقاء الأولي قصد عرضه على اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية بتاريخ 13 مارس 2018.

3- التدقيق السنوي لحسابات للمشروع (Audit Annuel du Projet): سيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2018.

4- دراسة المرجعية الأولية للمشروع (Situation de Référence) : في طور إعداد ملف طلب العروض،

➢ تهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية العمومية

❖ **اتفاقية قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية**

يحتوي المشروع على تهيئة وتعبيد 171 مسلكا فلاحيا بالمناطق السقوية بطول يبلغ حوالي 510 كلم موزعة على 18 ولاية

التمويل : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

فترة الإنجاز : (2008– 2017).

التكلفة : 78.2 **مليون دينار**

<u>تقدم الإنجاز :</u>

تم الى موفى جوان 2017 تهيئة وتعبيد 507 كلم من جملة 510 كلم ، أي بنسبة 97.5٪ بتمويل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

❖ إتفاقية هبة من البنك الإفريقي للتنمية

وقد تم خلال شهر مارس 2014 إمضاء إتفاقية هبة من البنك الإفريقي للتنمية لإنجاز دراسة الجدوى الإقتصادية لـ 1400 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية والدراسة التنفيذية لـ 500 كلم منها. وقد تمت المصادقة على الدراسات التنفيذية لـ 500 كلم من المسالك خلال شهر مارس 2017.

❖ برنامج تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية:

في اطار برنامج تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية تم تهيئة 85 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية.

➢ التصرف في برنامج تعويض الآبار العميقة المعطبة

في نطاق برنامج تعويض الآبار العميقة لسنة 2017 تم تعويض 25 بئرا بعمق جملي يناهز 15400 مترا والتدخل على 15 بئر أخرى. وقد تم التدخل وتعويض قرابة 50 ٪ من هذه الآبار عن طريق شركات خاصة بعد تحويل الاعتمادات اللازمة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية وقرابة 50٪ في نطاق الاتفاقية المبرمة مع وكالة التنقيب عن المياه. وقد شمل برنامج تعويض الآبار جل الولايات وخاصة ولايات الجنوب والوسط. وقد تم استهلاك كل اعتمادات التعهد المرصودة لبرنامج 2017 والمقدرة بـ7 مليون دينار.

كما تم بتاريخ 28 نوفمبر2017 الانطلاق في دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع التعويض والتدخل على قرابة 55 بئر عميقة جدا بواحات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. سيتم إنجاز هذه الدراسة خلال فترة زمنية حددت بـ 8 أشهر بتمويل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية في إطار هبة. ومن المنتظر أن ينطلق إنجاز المشروع مع بداية سنة 2019.

➢ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية

يتمثل البرنامج في تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وتدعيم برامج إعادة تهيئة المشاريع القديمة وتحسين ظروف التزود باعتماد الربط الفردي للمنازل كلما توفرت الظروف المناسبة لذلك. وتتمثل أهداف البرنامج في تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب وتحسين ظروف عيش المتساكنين بالمناطق الريفية المعنية بالمشروع وتنمية قدرات المجامع المائية للتصرف المحكم في المنشآت المائية. هذا وينقسم البرنامج الى مرحلتين :

1- المرحلة الأولى من 2012-2016

تبلغ كلفة هذه المرحلة من البرنامج 245 مليون دينار منها 205 م.د أي ما يعادل 94,82 مليون أورو ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبقية على خزينة الدولة مع مدة إنجاز بـ 5 سنوات 2012 – 2016.

تقدم الإنجاز الى غاية سنة 2017،

يبلغ عدد المشاريع الجملية المحينة في إطار البرنامج الوطني الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية المرحلة الأولى، 258 مشروعا لفائدة حوالي 378 ألف منتفعا منها 116 مشروعا جديدا لفائدة 107 ألف ساكن و 142 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 271 ألف ساكن

ويتلخص تقدم الإنجاز فيما يلي :

- ✓ **224 مشروعا دخل حيز الاستغلال لفائدة حوالي 282 ألف منتفع.**
- ✓ **34 مشروعا بصدد الإنجاز لفائدة حوالي 96 ألف منتفع و تتراوح نسبة تقدم الانجاز بين 20٪ و 98٪.**
- ✓ **يقدر المبلغ المتعهد به 254 مليون دينار أي بنسبة 99 %**
- ✓ **يقدر مبلغ السحوبات على القرض بـ 84 مليون أورو أي بنسبة 89% من قيمة القرض.**

2- المرحلة الثانية 2016-2021 ،

تبلغ كلفة هذه المرحلة 405 مليون دينار منها 286.8 م.د أي ما يعادل 124.7 مليون أورو ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية منها 123.7 مليون أورو قرض و 1 مليون أرور هبة والبقية أي ما يعادل 118.2 مليون دينار على خزينة الدولة مع مدة إنجاز بـ 5 سنوات 2016 – 2021. هذا وتجدر الإشارة أن هذه المرحلة دخلت حيز التنفيذ خلال السداسي الثاني من سنة 2017.

تقدم الإنجاز الى غاية سنة 2017،

يبلغ عدد المشاريع الجملية المحينة في إطار البرنامج الوطني الممول من طرف البنك الافريقي للتنمية المرحلة الثانية، 268 مشروعا لفائدة حوالي 372 ألف منتفعا منها 88 مشروعا جديدا لفائدة 76 ألف ساكن و 180 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 296 ألف ساكن. بافضافة لإحداث 32 بئر عميقة للماء الصالح للشرب.

ويتمثل تقدم الإنجاز كما يلي :

- ✓ **8 مشاريع دخلت حيز الاستغلال لفائدة حوالي 4.2 ألف منتفع.**
- ✓ **68 مشروع بصدد الإنجاز لفائدة حوالي 77 ألف منتفع و تتراوح نسبة تقدم الانجاز بين 0٪ و 90٪.،**
- ✓ **تم احداث 7 آبار،**
- ✓ **5 آبار في طور الإنجاز .**
- ✓ **يقدر المبلغ المتعهد به 60.6 مليون دينار أي بنسبة 23%.**
- ✓ **يقدر مبلغ السحوبات على القرض بـ 11.5 مليون أورو أي بنسبة 9.25% من قيمة القرض.**

➢ مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية بنزرت

الكلفة : 150 م.د (+ الأداءات).

التمويل : البنك الإسلامي للتنمية + خزينة الدولة.

أهداف المشروع :

- الترفيع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من 89% إلى 97% وذلك بإنجاز محاور لجلب وتقريب المياه الصالحة للشرب للمناطق الريفية بولاية بنزرت لفائدة 175 ألف ساكن.

مكوّنات المشروع :

- اقتناء ووضع 420 كلم من القنوات.
- بناء 28 خزان و28 محطة ضخ.
- بناء محطة معالجة بطاقة إنتاج تبلغ 500 ل/ث.

تقدّم الإنجاز :

- موافقة اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية على تقرير تقييم العروض لاقتناء مكاتب استشارية وموافاة البنك الإسلامي بالتقرير للموافقة : 11 أكتوبر 2017.
- موافقة اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية على تقرير تقييم لانتقاء مزودين قنوات من الحديد المصبوب وموافاة البنك الإسلامي بالتقرير للموافقة : 6 نوفمبر 2017.
- بطور إعداد طلب عروض أشغال الهندسة المدنية ومحطة المعالجة.

➢ مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية باجة

الكلفة : 129 م.د.

التمويل : البنك الألماني لإعادة الإعمارKFW.

أهداف المشروع :

- تقريب الماء الصالح للشرب للمناطق الريفية الغير مزودة والمزودة عن طريق موارد مائية غير مستدامة بولاية باجة.
- الترفيع في نسبة التزود من 90.4% إلى 96.9% لفائدة 91 ألف ساكن في موفى 2040.

مكوّنات المشروع :

- الشبكة الرئيسية : 140 كلم من القنوات و13 خزان و8 محطات ضخ و4 كاسر للضغط وبناء وتجهيز محطة معالجة 300 ل/ث.

- شبكات التوزيع لفائدة 20 قرية ريفية ذات أولوية : 208 كلم من القنوات و18 خزان و9 محطات ضخ و13 محطة تكثيف ضغط ومنشآت مائية.

تقدّم الإنجاز :

- إمضاء الصفقة الخاصة بالتزود بالقنوات (141 كم) : 18 ديسمبر 2017.
- إعداد ملف طلب العروض بالنسبة للهندسة المدنية.
- إعداد ملف طلب العروض بالنسبة لمحطة المعالجة.
- إعداد ملف طلب العروض لوضع القنوات.

➢ مشروع تحسين نوعية مياه الشرب بالجنوب التونسي، القسط 2 (2017 – 2022)

الكلفة : 213 م.د.

التمويل : البنك الألماني لإعادة الإعمار KFW.

أهداف المشروع :

- تعزيز الموارد المائية بالجنوب التونسي.
- تحسين نوعية المياه بتخفيض ملوحة مياه الشرب إلى 1.5 غ/ل كحدّ أقصى لفائدة 585 ألف ساكن في ولايات قفصة وتوزر وقبلي وسيدي بوزيد ومدنين

تقدّم الإنجاز :

- طلب العروض (حفر الآبار الاستكشافية) : أفريل 2016.
- إمضاء العقد مع المكتب الاستشاري للخدمات الفنية : مارس 2017.
- انطلاق الأشغال (حفر الآبار الاستكشافية) : أفريل 2017.
- إعداد ملف طلب العروض للانتقاء الأولي لإنجاز محطات التحلية

➢ مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس الكبرى (2017 – 2022)

الكلفة : 804 م. د

التمويل : الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

طاقة الإنتاج : 100 ألف م3/يوم قابلة للتوسعة إلى 200 ألف م3/يوم لفائدة 650 مليون ساكن.

تقدّم الإنجاز :

- المناقشات لإمضاء القرض : جانفي 2017.
- إعلان طلب العروض للانتقاء الأولي لإنجاز المحطة : 23 سبتمبر 2017.
- إعلان طلب العروض للانتقاء الأولي للمكتب الاستشاري للإحاطة الفنية : 17 نوفمبر 2017

2-2-2 السدود والبحيرات والأشغال المائية الكبرى

تم إلى غاية سنة 2017 :

- **اختيار مكتب خبرة لتحيين الدراسات التنفيذية ومتابعة ومراقبة أشغال بناء سد خزان السعيدة (الإنتهاء من الدراسات التكميلية وإعداد الدراسات التفصيلية النهائية، تم إعداد ملف طلب العروض لإختيار المقاولة).**
- **اختيار مكتب دراسات لتحيين الدراسة التنفيذية واعداد ملفات طلب العروض وأمثلة التنفيذ ومراقبة الأشغال لإنجاز قناة التحويل سعيدة – بلي.**
- **المصادقة على صفقة اقتناء 50 كلم من قنوات اسمنتية قطر 1800مم وقطع خاصة لقناة التحويل سعيدة– بلي القسط 1و2 و3**
- **اختيار مكتب الدراسات لمتابعة ومراقبة أشغال بناء سد خزان القلعة الكبرى و الإنطلاق في إنجاز الشغال منذ شهر جويلية 2017 بالنسبة لخزان القلعة الكبرى.**
- **اختيار مكتب الدراسات لمتابعة ومراقبة أشغال بناء سد ملاق العلوي.**
- **اختيار المقاولة التي ستتولى انجاز أشغال بناء سد ملاق العلوي.**
- **بصدد استكمال الدراسات التنفيذية لسدود تاسة وغزالة (المقيدس) بمعتمدية فرنانة**
- **المصادقة على تقرير الدراسات التفصيلية الأولية واختيار الفرضية الأنسب لمشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة.**
- **اختيار مكتب دراسات لانجاز دراسة أولية لسد اوزافة**
- **نشر اعلان طلب عروض لانجاز الدراسة التنفيذية للترفيع في طاقة خزن سد سليانة 4**
- **نشر اعلان طلب عروض لانجاز دراسة أولية لسد بولعابة**
- **اتمام الدراسة الاولية والتفصيلية للترفيع في طاقة خزن سدود الرمل ونبهانة وسيدي سعد وغزالة**
- **اتمام الدراسة الاولية والتفصيلية لانجاز سد خلاد**
- **اختيار مكتب الدراسات لمناقشة مشروع صفقة دراسة انجاز سدّ الرغاي.**
- **استكمال المرحلة الثانية من دراسة مشروع تحويل مياه الشمال وأقصى الشمال إلى الوسط الممول من قبل KFW.**
- **الحماية من الفيضانات D2 : اختيار مجمع مكاتب الدراسات لانجاز الدراسات التنفيذية ومراقبة الأشغال SEPP/YEC بتمويل من JI CA بتكلفة تقدر بـ 14.9 مليون دينار وانطلاق الدراسات**
- **الحماية من الفيضاناتM + U1 : الموافقة على مشروع الصفقة وانطلاق الخدمات الاستشارية**

الانطلاق ومواصلة انجاز الأشغال التالية :

➢ **مشروع سد سراط :**

أهداف المشروع :

انجاز سد على وادي سرّاط بمعتمدية تاجروين من ولاية الكاف بطاقة حزن بحوالي 21 **مليون متر مكعب لري** 3200 **هك وتوفير** 220 **ألف متر مكعب سنويا من الماء الصالح للشّراب.**

الكلفة: 61 **مليون دينار (م.د)**

التمويل : قروض (45 **م.د) من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و صندوق أبو ظبي للتنمية ومن ميزانية الدولة** 16 **م.د.**

مدة الإنجاز : 12 **سنة** (2000-2016).

مناطق التدخل : سهلي أولاد بوغانم و محجوبة

تقدم الإنجاز : تم الانتهاء من أشغال انجاز سد سراط سنة 2017

- **مشروع إنجاز سد الكبير (قفصة):**

الكلفة : 31 **مليون دينار**

الطاقة : 25 **مليون م م**3 **سنويا**

التمويل : 12 **م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و** 18,8 **م.د ميزانية الدولة**

مدة الإنجاز: 10 **سنوات** (2006-2016).

أهداف المشروع :

- **تغذية المائدة المائية**
- **ري المناطق الفلاحية المجاورة،.**
- **حماية مدينة قفصة من الفياضات.**

مناطق التدخل : ولاية قفصة (معتمدية قفصة الجنوبية).

تقدم الإنجاز : تم الانتهاء من أشغال انجاز سد الكبير سنة 2017

- **مشروع إنجاز خمسة سدود بولاية بنزرت (الحركة والطين والمالح و القمقوم والزياتين) ومنشئات تحويل مياهها:**

الكلفة : 307,3 **مليون دينار (م.د)**

التمويل : 165 **م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و** 142,3 **م.د ميزانية الدولة.**

مدة الإنجاز: 16 **سنة** (2004-2020).

أهداف المشروع :

يهدف المشروع إلى تنظيم مياه ستة أودية بأقصى شمال الجمهورية التونسية مما يمكن من تخزين 155 مليون م3 وتوفير 85 مليون م3 سنويا للاستعمال، وذلك بربط هذه السدود بمنظومة مياه الشمال لتلبية الحاجيات المتزايدة من مياه الشرب والري وكذلك حاجيات قطاعي الصناعة والسياحة في تونس العاصمة والوطن القبلي والساحل وصفاقس.

مناطق التدخل :

معتمديات سجنان وغزالة وماطر وبنزرت الجنوبية من ولاية بنزرت.

تقدم الإنجاز :

تم الانتهاء من أشغال بناء السدود ومنشآت تحويل مياهها إلا أنه لم يتم بعد القبول الوقتي لمنشئات تحويل سدود الحركة والطين والقمقوم مع تواصل القيام بتجارب الضخ .

- **مشروع إنجاز سد الدويميس :**

الكلفة : 51 مليون دينار

التمويل : ميزانية الدولة بعد غلق القرض الممول للمشروع سنة 2015

مدة الإنجاز: 16 سنة (2004-2020).

أهداف المشروع :

توفير حجم منتظم من المياه يبلغ 12.6 مليون م3 سنويا يقع تحويلها إلى منظومة مياه الشمال عبر انبوب سجنان – جومين.

تقدم الإنجاز:

تم اختيار مقاولة مجمع SOMATRA/SSET لانجاز أشغال بناء السد ، نسبة التقدم 20 بالمائة إلى غاية 2017.

- **مشروع إنجاز سد ملاق العلوي:**

الكلفة : 276.8 مليون دينار

التمويل : 167.4 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 109.4 م.د ميزانية الدولة.

مدة الإنجاز: 5 سنوات (2018-2022).

أهداف المشروع :

تعويض خزّان ملاق الحالي ، مراقبة وحماية سافلة السدّ من الفيضانات، تعبئة 87 مليون م^3 سنويا لإنشاء مناطق سقوية جديدة

تقدم الإنجاز:

تم إسناد صفقة بناء السد إلى مجمع مقاولات وتقدر نسبة التقدم 8 بالمائة إلى غاية 2017.

- **مشروع إنجاز سد خزان القلعة الكبرى:**

طاقة الخزن: 33 م م3

الكلفة : 110 مليون دينار

التمويل : 74 م.د قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 36 م.د ميزانية الدولة.

مدة الإنجاز: 38 شهر.

أهداف المشروع : توفير مخزون مائي احتياطي يمكّن من تأمين الحاجيات من مياه الشرب .

تقدم الإنجاز:

- **انطلقت الأشغال في جويلية** 2017 **والآن في بداية جهر الأسس وإعداد منشأة التحويل**
- **نسبة تقدم الإنجاز** 13 **بالمائة إلى غاية** 2017.

- **مشروع ربط سدّي الهوارب وسيدي سعد**

الكلفة: 19 مليون دينار.

التمويل: 15,7 م.د قرض البنك الإسلامي للتّنمية و 3,3 م.د ميزانية الدولة

مدة الإنجاز: 3 سنوات (2016-2018).

أهداف المشروع:

- **دعم الرّي وتأمين حاجيّات المناطق السّقويّة**
- **ترفيع في كمّيّة المياه المخصّصة لتغذية المائدة المائيّة بالقيروان**
- **تحسين نوعيّة المياه بسدّ سيدي سعد**
- **التّقليص في المياه المتسرّبة بحوض الهوارب**
- **التّقليص في مياه التبخّر**
- **تحويل ما يقارب** 11.8 **مليون م**3 **سنويا من سدّ الهوارب إلى سيدي سعد باعتماد الضخّ و** 2,05 **مليون م**3 **في الاتّجاه المعاكس بطريقة انسيابية.**

مناطق التدخل : معتمدتي الشبيكة ونصرالله من ولاية القيروان.

تقدم الإنجاز : تم عقد صفقة لإقتناء وتركيب المعدات الهيدروميكانيكية وكذلك صفقة تتعلق بالتزود ب25 كلم من القنوات الإسمنتية واختيار مقاولة الأشغال. وستنطلق الأشغال حين يتم فض الإشكال العقاري.

السدود الجبلية

تم إلى غاية سنة 2017 :

- **القبول الوقتي لأشغال السد الجبلي سيدي صالح بولاية صفاقس.**
- **إتمام الدراسة التنفيذية للسد الجبلي حلوفة بولاية سليانة.**
- **تقدم بنسبة 95 بالمائة للدراسة التنفيذية للسد الجبلي سيدي سلطان ببنزرت**
- **مواصلة الدراسات التنفيذية للسد الجبلي السقيفة بولاية الكاف.**
- **مواصلة إعداد الدراسات الأولية والتفصيلية لـ 14 سد جبلي.**
- **اختيار المقاولات لانجاز أشغال السدود الجبلية سيدي سلطان وحنيطة.**
- **(من المنتظر انطلاق إنجاز أشغال سدود حلوفة، الدمايم، الكحل، سيدي سلطان، حنيطة والسقيفة سنة 2018)**

2-2-3- الموارد المائية:

تم خلال سنة 2017 :

- **تعبئة الموارد المائية والمحافظة على نسبة استغلال في حدود السحب الآمن وذلك من خلال مواصلة إنجاز برامج الحفريات المائية حيث تم :**

- **إنجاز 24 بئر استكشافية بعمق جملي قدره 4905 م**
- **متابعة إنجاز 846 بئر خاصة بعمق جملي قدره 103421 م**
- **متابعة إنجاز 135 بئر إستغلال قدره 36805 م**
- **دراسة 40 مطلبا للحصول على البطاقة المهنية لمقاولات حفر الآبار المائية.**
- **مراجعة وتقديم المقترحات الفنية حول تقرير المرحلة الثانية من الدراسة الهيدروجيولوجية لمنطقة المحدث بولاية قبلي.**
- **إعداد كراس الشروط المتعلق بتعاطي نشاط الاستكشاف الجيوفيزيائي للبحث عن المياه الجوفية أو التسجيل الكهربائي أو التصوير الباطني للآبار المائية العميقة.**
- **مراجعة وتقديم المقترحات الفنية حول تقرير المرحلة الثانية من الدراسة الهيدروجيولوجية لمنطقة منزل حبيب بولاية قابس.**

- دراسة هيدروجيولوجية لمائدة سبيبة – وادي الحطب من ولاية القصرين و الرقاب و جلمة من ولاية سيدي بوزيد
- المتابعة و المصادقة على دراسة حوكمة الخزان الجوفي بقنيش من ولاية بنزرت
- متابعة مشروع برنامج المياه القصرين(PEK).
- المساهمة في دراسة الخزان الجوفي لشمال الصحراء"Val SASS"
- المساهمة في مشروع الترابط الماء ،الغذاء ،الطاقة للنظم البيئية

- إصدار و نشر:
- حولية إستغلال الطبقات المائية الجوفية لسنة 2016
- حولية مناسيب الآبار لسنة 2015 و 2016
- حولية إنجاز الآبار العميقة لسنة 2016

➢ تثمين المياه المستعملة المعالجة لشحن الموائد المائية من خلال :

- دراسة تقييم التجارب التونسية في مجال التغذية الاصطناعية
- دراسة تحديد مواقع جديدة التغذية الاصطناعية بالبلاد التونسية

➢ مواصلة مراقبة نوعيّة المياه بالموائد المائية

إصدار و نشر حولية

- نوعية المياه لسنة 2016
- الوضعية الحالية: 903 نقطة مراقبة.

إصدار و نشر

- حولية التغذية الاصطناعية لسنة 2016
- الوضعية الحالية : 49 موقع تغذية موزعين على حوالي 21 مائدة مائية.

➢ تعصير و توسيع و صيانة شبكات القيس و الرّصد من خلال تجهيز أهمّ الأودية و روافدها بنظم القيس و الإنذار المبكّر للحدّ من الإنعكاسات السلبيّة للحالات القصوى من خلال الزيارات الميدانية لمختلف محطات القيس و الرصد في إطار الإصلاح و الصيانة و المتابعة.

إصدار و نشر :

- الحولية الهيدرولوجية لسنة 2016/2015
- الحولية المطرية لسنة 2016/2015

الوضعية الحالية : – 100 محطّة هيدرومتريّة منها 40 محطة للإعلان عن الفيضانات.

- 800 **محطّة قيس أمطار.**
- 100 **محطّة قيس شدّة الأمطار.**

➢ **الإنتهاء من إنجاز الخطّة الوطنية المتعلقة بمجاري الأودية و السباخ من خلال دراسة تحديد الملك العمومي للمياه حيث تم تحديد حوالي 33.000 هك.**

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانيّة البرنامج:

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	ق.م	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	(1) 2017	(2) 2017	المبلغ (2-1)	النّسبة (2)/(1) (%)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**47 256**	**56 934**	**9 678**	**120%**
التأجير العمومي	45 682	48 111	2 429	105%
وسائل المصالح	1 557	8 808	7 251	566%
التدخل العمومي	17	15		
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**339 897**	**294 877**	**-45 020**	**87%**
الاستثمارات المباشرة	**251 897**	**256 167**	**4 270**	**102%**
على الموارد العامة للميزانية	159 460	167 938	8 478	105%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	92 437	88 228	-4 209	95%
التمويل العمومي	**88 000**	**38 710**	**-49 290**	**44%**
على الموارد العامة للميزانية	45 000	32 092	-12 908	71%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	43 000	6 618	-36 382	15%
مجموع البرنامج 3	**387 153**	**351 811**	**-35 342**	**91%**

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2017 التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

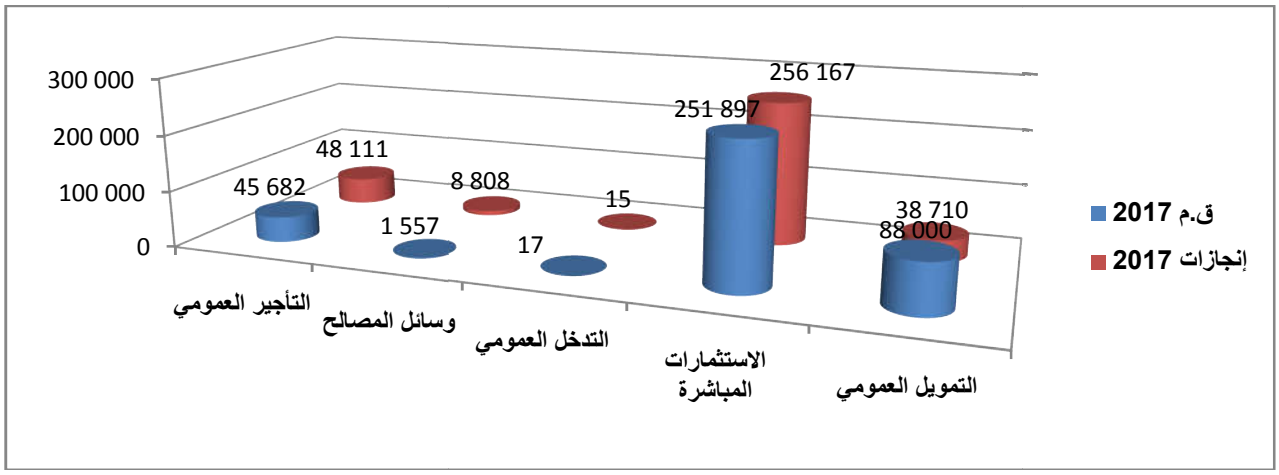

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرامج الفرعية	ق.م 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ (2-1)	النّسبة (%)
البرنامج الفرعي 3-1: الموارد المائية	14616	15603	987	106,8%
البرنامج الفرعي 3-2: السدود والأشغال المائية الكبرى	99550	69944	-29606	70,3%
البرنامج الفرعي 3-3: الهندسة الريفيّة واستغلال المياه	272987	266264	-6723	97,5%
مجموع البرنامج عدد 03: المياه	**387153**	**351811**	**-35342**	**90,9%**

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2017

التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

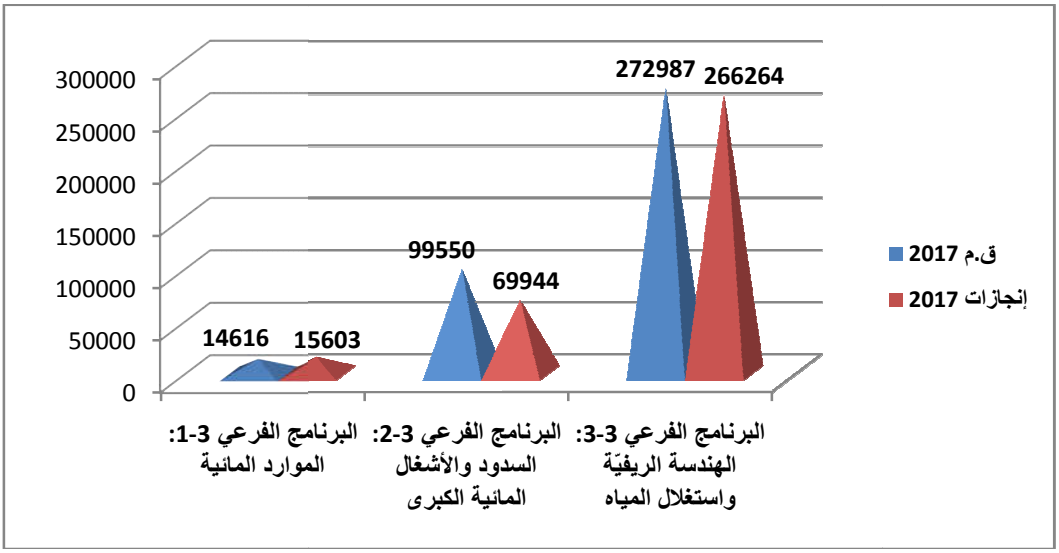

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية:

❖ تقديم الهدف: تعبئة الموارد المائية: تلبية حاجيات كل القطاعات من المياه وضمان الاستغلال مستديم لها

الهدف 1.3: تعبئة الموارد المائية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %
	المؤشر 1.1.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية	مليون م3	2330	2630	-	2300	في انتظار إصدار حولية الاستغلال لسنة 2017	
		%	107.23	120	-	105		
	المؤشر 2.1.2.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية	مليون م3	2310	2294	%99	2310	2310	100%
	المؤشر 3.1.2.3: طاقة خزن المياه في السدود الكبرى	مليون م3	2388	2239	%94	2285	2285	100%
	المؤشر 4.1.2.3: طاقة تحويل المياه	مليون م3	800	800	%100	800	800	100%

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 1.3:

تعبئة الموارد المائية

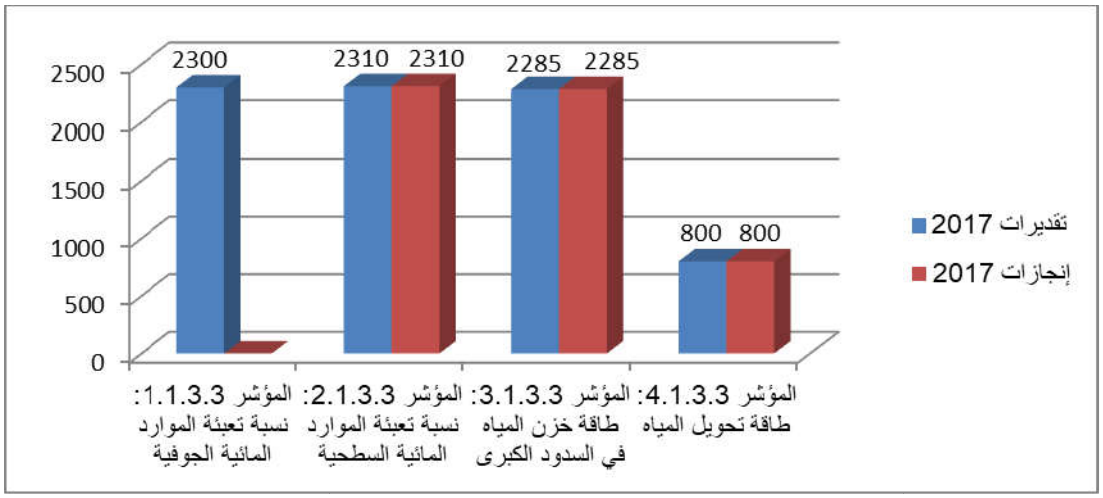

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 :

- **المؤشر 1.1.1.3 : نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية باعتبار الآبار العشوائية :**

تم تحيين النسبة المنجزة بالنسبة لسنة 2016 على اثر صدور حولية الاستغلال لسنة 2016 في حين لم تتوفر بعد النسبة المنجزة لسنة 2017 في انظار إصدار حولية الاستغلال .

وتم تسجيل سنة 2016 نسبة استغلال قدرت بـ120 ٪ و هو ما يفوق نسبة السحب الآمن و المقدرة بـ100 %. علما وأنه قد تم تجاوز هذه النسبة بـ 6 % سنة 2010 و 7.3% سنة 2011 و 19 % سنة 2015 و 20 ٪ سنة 2016. وعليه، يجب الحذر من التجاوز المتزايد من سنة إلى أخرى وذلك بتحديد مناطق الإستغلال المكثف بالخزانات المائية الجوفية و حمايتها .

كما يبرز المؤشر مدى الاستغلال المكثف للموائد المائية السطحية والعميقة. وتعتبر الموائد المائية إجمالا مستغلة فوق طاقتها حيث يقدر معدل نسبة الاستغلال 121 بالمائة بالنسبة للموارد السطحية (عمق دون 50م) موزعة على 226 مائدة مائية منها قرابة 139 مائدة يمكن استغلالها بصفة طبيعية و63 مائدة مستغلة بصفة مكثفة. وتتفاوت نسب إستغلال هذه الموائد حسب الجهات، إذ تقدر ب 100 بالمائة بالشمال و140 بالمائة بالوسط و 95 بالمائة بالجنوب.

أما الموارد المائية الجوفية العميقة (عمق يفوق 50م) فهي مستغلة بنسبة 120 بالمائة كذلك وموزعة على 340 مائدة مائية. تستغل عن طريق 15 ألف بئر عميقة و حوالى 10.000 لف بئر عميقة عشوائية تستنزف 67 مليون م3/السنة. وتتفاوت نسب استغلال هذه الموائد حسب الجهات إذ تقدر ب 80 بالمائة بالشمال و120 بالمائة بالوسط و 125 بالمائة بالجنوب.

و تعتبر مياه الجنوب من المياه المشتركة الجوفية العميقة بين تونس و الجزائر و ليبيا و هي موارد غير متجدّدة تمتد على مساحة حوالي 1 مليون كلم2 و تتراوح الموارد الجمليّة للجانب التونسي و القابلة للإستغلال بين 600 و 800 مليون م3 و تعتبر منطقة الجريد و خاصّة ولاية قبلي متنفّس مياه « SASS » و هي متاخمة لشطّ الجريد. وقد تم تسجيل انخفاض في مستوى الضغط الارتوازي وارتفاع درجة الملوحة و بالتالي إمكانية إنسياب مياه شط الجريد نحو المياه الجوفية العميقة مما ينجر عنه تملّح هذه المياه نتيجة الإستغلال المفرط لهذه الموارد

ويتعين مستقبلا المراقبة والمتابعة اللصيقة لهذه الموائد باستعمال التقنيات الحديثة خاصة بالنسبة للمناطق السقوية المركزة على الآبار الخاصة وحمايتها من الاستنزاف بإحداث مناطق تحجير وصيانة وضمان استدامة استغلالها بتشريك المنتفعين في شكل مجامع مائية. كما يمكن التقليص من الضغط على هذه الموائد بتنويع مشاريع التنمية بهذه الجهات أو إيجاد آليات أخرى على غرار عقود الموائد « contrats de nappe ».

- **المؤشر 2.1.2.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية الجملية**

تم تسجيل سنة 2017 تعبئة موارد إضافية تقدر ب 16 مليون م3 الموافقة لإستكمال سد سراط . وتعتبر نسبة التعبئة الحالية بـ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال تمت تعبئتها عن طريق 37 سدا.

- **المؤشر 3.1.2.3: طاقة الخزن في السدود الكبرى**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100 وذلك بانتهاء أشغال انجاز سدي سراط بالكاف والكبير قفصة. وتقدر نسبة الترسبات بالسدود 22 بالمائة من الطاقة الأولية. ويتعين في هذا المجال تكثيف اشغال المحافظة على المياه والتربة والتشجير الغابي بأحواض السدود الكبرى مع المراقبة المستمرة والدورية لمراقبة مستوى الترسبات (bathymétrie).

- **المؤشر 4.1.2.3: طاقة تحويل المياه**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100 بالمائة بعد استكمال خط التحويل الثالث سجنان-بجاوة

الهدف 2.3: الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية:

- **تقديم الهدف: الاقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية: تأطير المستغلين وتشجيعهم على الاستغلال المحكم للموارد المائية**

الهدف 2.3: الاقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	2016			2017		
			تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات(%)	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات(%)
	المؤشر 1.2.3.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للرّي بمعدّات الاقتصاد في الماء.	%	91	91	%100	91	92	101.1%
	المؤشر 2.2.3.3: نسبة المجامع المائية النشيطة	%	35	37	106%	40	42	105%
	المؤشر 3.2.3.3: تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السّقوية	ألف هك	8	10.5	%131	8	9	%112

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 2.3:

الإقتصاد في الماء واستدامة الأنظمة المائية

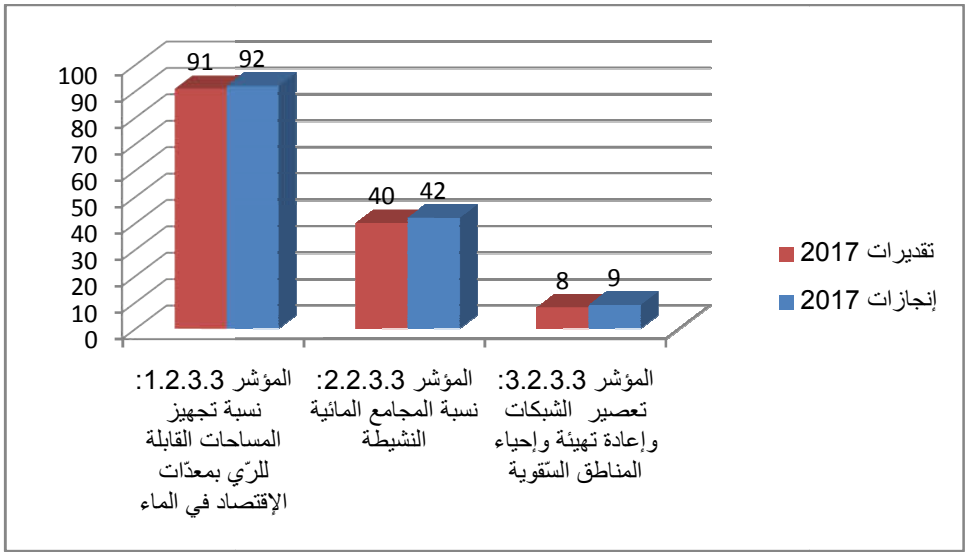

- **المؤشر 1.2.3.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء**

تطورت المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء إلى 400 ألف هكتار سنة 2017 ، أي بنسبة 92 بالمائة من جملة المساحات المروية. وتتوزع معدات الاقتصاد في الماء كما يلي : 48 بالمائة ري موضعي و 28 بالمائة بالرش و 23 بالمائة ري سطحي محسن.

والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (48٪) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن (23٪) والري بالرش (28٪) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة. كما تم خلال سنة 2017 القيام بزيارات ميدانية إلى عدد من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وعقد جلسات عمل مع المصالح المعنية (دوائر الاستغلال بالمناطق السقوية وأعوان خلايا الاقتصاد في مياه الري)، للإطلاع على المنهجية المتبعة لدراسة ملفات طلب منح الاقتصاد في مياه الري والجوانب المتعلقة بنوعية المعدات المستعملة وكذلك الإطلاع على بعض المستغلات الفلاحية المجهزة.

وتتمثل المرحلة المقبلة في قيادة عملية الري على مستوى الضيعة باستعمال التقنيات الحديثة لتحديد الحاجيات المائية للزراعات والإنذار المبكر للفلاحين عبر الإرساليات القصيرة لتحديد فترات وكميات الري.

وبينت الدراسة المنجزة في سنة 2015، على عينة من الزراعات بعدد من المستغلات الفلاحية بـ 7 ولايات ما يلي:

- **زيادة في معدل الربح الإضافي بـ 1500د/هك بالنسبة للخضروات أي بزيادة 40% مع تسجيل قيم هامة لزراعة الفلفل البدري بـ6500 د/هك و 2800 د/هك للطماطم الفصلية**
- **زيادة في معدل الربح الإضافي للأشجار المثمرة بـ 3000 د/هك بزيادة 140% باستعمال الري الموضعي**
- **تغطية الإستثمار المنجز من طرف المزارعين في معدل سنتين بالنسبة للخضروات والأشجار المثمرة باستعمال الري الموضعي وكذلك الأعلاف و3 سنوات للحبوب.**

- **<u>المؤشر 2.2.3.3: نسبة المجامع المائية النشيطة</u>**

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 2016 و هو يعوض المؤشرات التي تم التخلي عنها :

- **مؤشر قيس الأداء 2.2.3.3: نسبة تغطية تكاليف الماء بأنظمة الماء الصّالح للشرب**
- **مؤشر قيس الأداء 3.2.2.3: نسبة تغطية تكاليف الماء بأنظمة الرّي**
- **مؤشر قيس الأداء 5.2.3.3: تطوّر نجاعة شبكات الرّي بالمستغلات**

وقد تطورت نسبة المجامع النشيطة من 37 ٪ سنة 2016 إلى 42٪ سنة 2017 مقابل 40٪ مبرمجة. ويرجع هذا التطور إلى المجهودات التي قامت بها جميع الأطراف المتدخلة لحث المجامع على القيام بالدور المناط بعهدتها في إطار مخططات العمل التي تتابعها الإدارة لتأمين تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب خلال فصل الصيف.

- **<u>المؤشر 3.2.3.3 :</u> تعصير الشبكات وإعادة تهيئة وإحياء المناطق السّقوية**

تم تسجيل تطور في هذا المؤشر بـ 112٪ مقارنة بتقديرات سنة 2017. ويرجع هذا التطور إلى دخول عدة مشاريع تهيئة للمناطق السقوية العمومية حيز الاستغلال منها مشروعين بالمناطق السقوية الكبرى :

- **مشروع إعادة تهيئة قناة الدفع بمنطقة مجاز الباب بباجة التي تزود الضفة اليمنى من المنطقة على مساحة 2700 هك.**
- **مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية** خزانات حمام بورقيبة وفرنانة بجندوبة 300 هك واحياء الآبار بالمنطقة السقوية غار الدماء بمساحة 5200 هك
- **مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية الكرمية 107 هك**
- **مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية** خنقة الجازية بالقصرين 54 هك
- **مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية** زعفرانة 5و6 بالقيروان 140 هك
- **مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية** شيبة 1 بالمهدية 64 هك وبئر بن كاملة 154 هك وهيبون 96 هك
- **مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية** المداينة بالكاف 184 هك

- مشروع إعادة تهيئة المنطقة السقوية حزمة 2و4 بمدنين 45 هك

الهدف 3.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الرّيفي :

❖ **تقديم الهدف**: يتم التعاون بين الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه والإدارة العامة للهندسة الرّيفية المتدخلة في الوسط الريفي لبلوغ 98 ٪ من نسبة التّزوّد بالماء الصّالح للشرب إجمالا.

الهدف 3.3 تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الرّيفي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (%)	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (%)
	المؤشر 1.3.3.3: نسبة التّزوّد بالماء الصّالح للشرب:	%	96.4	92.9	96	93.9	93.5	99.6%

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3.3 تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الرّيفي

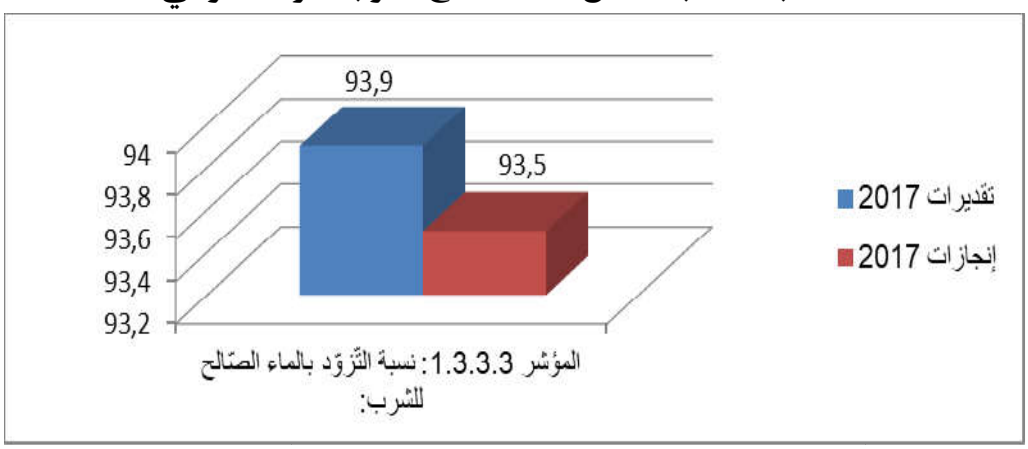

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

- **المؤشر 1.3.3.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب**

لم يشهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا مقارنة بالتقديرات نتيجة تأخر دخول برنامج التزود بالماء الصالح للشرب المرحلة الثانية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية حيز التنفيذ.

الهدف 4.3، حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها ،

❖ **تقديم الهدف** :تنمية الموارد المائية بصفة غير تقليدية مع المحافظة على الموارد الطبيعية.

الهدف 4.3 حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2016 (%)	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (%)
	المؤشر 1.4.3.3: كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الإصطناعية	مليون م3	60	39.47	66	60	في انظار إصدار حولية التغذية لسنة 2017	
	المؤشر 2.4.3.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي	مليون م3	22	14.5	66	15	13	86.7%

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 4.3 حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستديمة لها

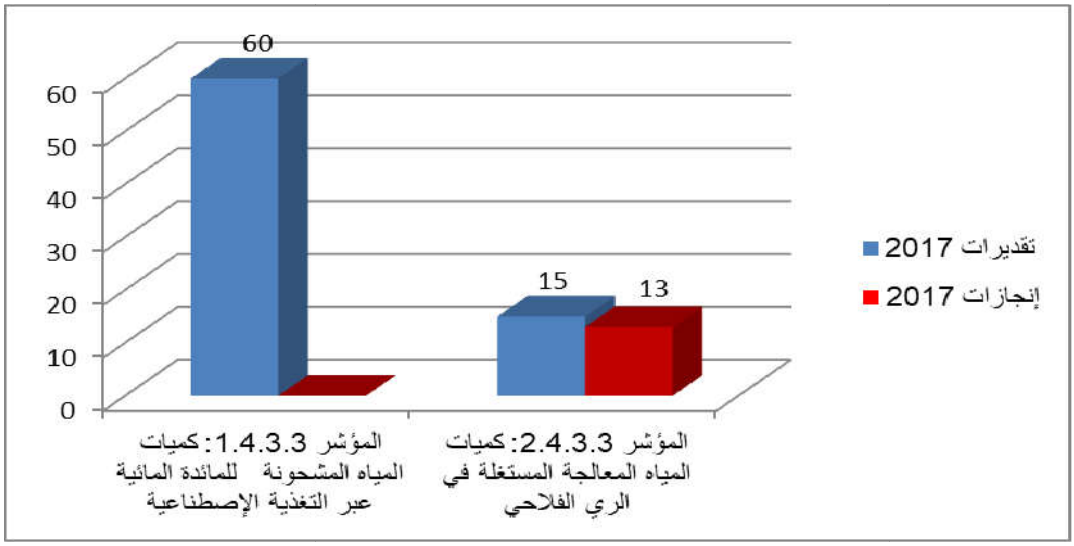

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 :

▪ **المؤشر 1.4.1.3: كميات المياه المشحونة للمائدة المائية عبر التغذية الإصطناعية**

تم تحيين الكمية المشحونة سنة 2016 على اثر صدور حولية التغذية الاصطناعية للموائد المائية لسنة 2016 و يعزي النقص الحاصل في كميات المياه المشحونة سنة 2016 مقارنة بالتقديرات إلى النقص في كميات الأمطار خلال السنوات الماضية.

- **<u>المؤشر 2.4.3.3</u>: كمية المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي**

تتغير كميات المياه المستعملة حسب المناخ في السنة المعنية (ممطر أو جاف) وكذلك حسب نوعية المياه المتأتية من محطات التطهير. ولا تزال نوعية المياه المعالجة دون المأمول في أغلب محطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية بالمياه المعالجة خاصة منها المناطق القديمة وذات مساحة كبيرة كبرج الطويل(3145 هك) ومرناق (1087 هك) التي توقّف فيها الري منذ 2005. و كذلك توفّر موارد مائية تقليدية يمكن أن يحدّ من إعادة استعمال هذه المياه في مجال الري مثل في جهة الشمال حيث تم تسجيل عزوف الفلاحين عن استعمالها وذلك في مناطق باجة ومجاز الباب وبنزرت والكاف على مساحة جملية تقّر بحوالي 800 هك.

وبصفة خاصة بالمقارنة بين سنة 2017 وسنة 2016 ، فقد تمّ تسجيل نقص في كميات المياه المستغلة (حوالي 2.7 مليون م3) خاصة على مستوى المناطق السقوية التالية:

– تقلص المساحات المروية في منطقة برج الطويل نظرا للارتفاع الهام في تكاليف الطاقة،

– شهدت محطة التطهير بقابس إعادة تهيئة مما يؤدي إلى اضطرابات في تزويد المنطقة السقوية بالديسة المرتبطة بها.

– كما شهدت المنطقة السقوية بزاوية سوسة إعادة تهيئة وتسجيل اضطرابات في الاستغلال,

– تقلص المساحات المروية في زراعة درع البذورنظرا لمنع وزارة الصحة لزراعة هذه النبتة وريها بالمياه المعالجة.

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
✓ الموارد المائية السطحية – التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالا في التوازن	تدعيم محاور تحويل المياه: – مضاعفة قنال مجردة – الوطن القبلي بقناة بين خزان السعيدة وبلي، – دراسة محور تحويل مستلزمات مشروع فسفاط صراورتان ومياه الشرب للجهات الداخلية (سليانة والكاف)،
– نقص الموارد تبعا لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة على أودية غنام وملاق بالقطر الجزائري	– دراسة تحويل فوائض المياه السطحية من الشمال إلى الجهات الداخلية.
– تعويض النقص في طاقة خزن السدود من جراء الترسبات	– إحداث سدود جديدة : ملاق العلوي وتاسة.
	– دراسات سدود جديدة: الرغاي، سليانة 1، أوزافة، بالأسود وغزالة بحوض بوهرتمة.
– الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبربة، الجديدة، طبياس،...)	– إضافة للسدود المذكورة أعلاه وقع برمجة الترفيع في طاقة خزن سدّ بوهرتمة وسيدي سعد وسليانة 4
–عدم التحكم في مياه بعض روافد الأودية الثانوية	– ينطلق إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في قسطه الأول بين سد العروسية والبحر.إلى جانب ذلك وجب إعطاء الأولوية لحماية مدينة بوسالم من الفيضانات للجزء U2 من الملقى إلى حوض سد سيدي سالم.
	– بناء عشرة سدود تلية.
– ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود	–إضافة إلى دخول تثليث قناة سجنان–جومين–مجردة حيز الاستغلال سيقع دراسة تحسين نوعية مياه أودية سليانة وتاسة بالتحكم في مصادر المياه المرتفعة الملوحة.
✓ الموارد المائية الجوفية – تفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة،	– العمل على تفعيل منشور وزير الداخلية الصادر في الغرض – تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية – تفعيل قانون مجلّة المياه.

– عدم قدرة شركات الحفر الناشطة على إنجاز برامج الآبار العميقة مما تسبب في عدم إنجاز البرامج الوطنية المرسومة في ظل تزايد الطلب على الماء، – تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها،	– تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بالإمكانيات المالية و المادية للمساهمة في تنمية قطاع حفر الآبار. – وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة و إعادة إحيائها عند الضرورة.
– ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تثمين المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية، – عدم متابعة ومراقبة كهربة الآبار السطحية، – استخلاص معاليم استهلاك مياه الملك العمومي – التعدي على الملك العمومي للمياه. – تلوث المياه الجوفية و تملحها – الإعلان المبكّر عن الفيضانات	– تثمين فائض المياه و ذلك بدعم طاقة الشحن بالموائد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين و تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية –المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموائد المائية. – ضرورة ببذل مجهودات لاستخلاص معاليم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه. – تفعيل قانون مجلة المياه – مراقبة نوعية المياه و مصادر التلوث – تفعيل قانون مجلة المياه – تعميم تعصير و توسيع الشبكات
✓ استغلال الموارد المائية الماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال	–الرفع من نسبة التزويد بالمناطق الريفية خاصة بالولايات التي نسبها دون المعدل الوطني،

وتوزيع المياه	
تواجه الشركة حاليا إشكاليات عدة في قطاع الماء الصالح للشرب وتتلخص أساسا في:	
– النقص في نسبة التزويد بالمناطق الريفية بالشمال الغربي وبعض ولايات الوسط الغربي،	
– بلوغ مرحلة الإشباع بالعديد من المنظومات المائية،	
– ارتفاع ملوحة المياه في بعض المناطق،	**– تحسين نوعية المياه (من ناحية الملوحة)،**
	– الإقتصاد في الماء عبر المحافظة على المردوديات الجيدة والرفع في المردوديات المتدنية.
– هشاشة التوازنات المالية للشركة	**– مراجعة تسعيرة الماء الصالح للشرب بصفة سنوية ومنتظمة،**
الماء الصالح للشرب عن طريق مصالح الهندسة الريفية	
– نقص في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بولايات الشمال الغربي.	**– التعجيل بإنجاز محاور الجلب بالنسبة لولايات الشمال الغربي (ولايات جندوبة وباجة وبنزرت وسليانة والكاف).**
– صعوبة تزويد المناطق الريفية المشتتة وصعبة التدخل.	**– الإعتماد على حلول فردية مثل الصهاريج المجرورة والمواجل بالنسبة للمساكن المشتتة والبعيدة وذات الكلفة الفردية المرتفعة جدا.**
– الربط العشوائي الخاص على شبكات التزود بالماء الصالح للشرب الموجودة بالريف.	**– انجاز المشاريع الجديدة باعتماد التوصيلة الفردية مع تمويل إنجاز الربط على الشبكة الرئيسية وبناء بيوت العدادات في نطاق المشاريع المنجزة.**
	– تحسيس المواطنين على مخاطر الربط الفردي العشوائي.
– ارتفاع تعريفة المياه في الوسط الريفي بالنسبة للأنظمة الراجعة بالنظر للمجامع المائية مقارنة بالشركة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.	**– ردع المخالفين بتفعيل تطبيق نصوص مجلة المياه.**
	– تكريس مبدأ العدالة بين تعريفة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع

المناطق السقوية : **– الضعف في آداء المناطق السقوية العمومية حيث لا يتعدى معدل نسبة الاستغلال 86% ومعدل نسبة التكثيف الزراعي 90% خاصة بولايات الشمال،** **– تقادم شبكات توزيع المياه مما يتسبب في تواتر الأعطاب على مستوى أنظمة التزويد بمياه الري واضطراب في الدورة المائية،**	**المياه وتعريفة المجامع المائية. وسيتم إنجاز دراسة في الغرض لإيجاد الحلول الممكنة قصد تحقيق الهدف المنشود.** **– تركيز البرامج المستقبلية على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة حاليا وذلك بوضع استراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية.** **– مواصلة إعادة التهيئة وتعصير المناطق السقوية الموجودة بعد التأكد من المردودية الإقتصادية وقدرة المنتفعين على التصرف في النظام المائي وتغطية مصاريف الإستغلال والصيانة وتجديد التجهيزات مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بتثمين المناطق السقوية (الإنتاج الفلاحي والإرشاد والهياكل المهنية، الخ..)،**
– تفاقم ظاهرة الربط العشوائي على القنوات الرئيسة وشبكات التوزيع مما يعيق من تزويد المناطق السقوية الأصلية بصفة عادية،	**– تفعيل القوانين الموجودة وردع المخالفين وذلك بتطبيق أحكام مجلة المياه ، الخ..**
– تفاقم المديونية المتصلة بمياه الري مما يؤثر سلبا على قدرات المندوبيات للإلتزام بتعهداتها تجاه الغير والقيام بأشغال صيانة شبكات الري والتجهيزات المائية.	**– دراسة المديونية بصفة مدققة و تحميلها على على أصحابها بالتنسيق مع وزارة المالية .** **–تطبيق القانون القاضي بقطع الماء على غير المخلصين.**
– نقص في التمكن من قيادة عملية الري على مستوى الضيعة.	**– ضرورة التركيز مستقبلا على قيادة عمليات الري على مستوى الحقل وذلك بتكوين المكونين والفلاحين في هذا المجال.**

IV- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

المسؤول عن البرنامج:

سالم الطريقي

المدير العام للغابات

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
1.4 الرفع في نسبة الغطاء الغابي	♦ نسبة الغطاء الغابي
2.4 تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية	♦ نسبة الغابات المهيأة ♦ نسبة استغلال المنتوج الغابي ♦ نسبة المراعي المهيأة
3.4 المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية	♦ المساحة المحترقة لكل حريق ♦ عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44. ♦ طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا.
4.4 الحد من المساحات المهددة بالإنجراف	♦ نسبة المساحات المهيأة ضد الإنجراف ♦ نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها
5.4 الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء	♦ نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة
6.4 إحكام التصرف في موارد التربة	♦ نسبة مساحة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها ♦ نسبة المناطق السقوية التي تمت دراستها ومراقبتها ♦ نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية

إنجازات الميزانية لسنة 2017

إعتمادات الدفع

(ألف دينار)

290 595

- نفقات التصرف:

160 492

- نفقات التنمية:

130 103

1. التقديم العام للبرنامج:

يمثل القطاع الغابي والأراضي الفلاحية ثروة وطنية حيث تضطلع بأدوار اقتصادية وبيئية هامة. وبحكم الموقع الجغرافي تتعرض الأراضي إلى تغيرات مناخية متوسطية جافة وشبه جافة تشهدها البلاد باستمرار تؤثر في التربة والغابات والأراضي الفلاحية سواء بالانجراف أو بالتصحر أو بتدنّي الخصوبة. وتحتل الغابات مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية الوطنية حيث يمثل الغطاء الغابي حوالي 5.7 مليون هكتار موزعة على الغابات الطبيعية وسباسب الحلفاء والمراعي.

وللمحافظة على الموارد الطّبيعية تمّ وضع خطّة للغرض للحد من هذه العوامل المناخية على وجه الخصوص.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتجية لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية في ما يلي:

- **التّرفيع في نسبة الغطاء الغابي،**
- **المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية والرفع من نسبة المناطق المحمية من المساحة الجملية للغابات،**
- **الحد من انجراف التربة والمحافظة على خصوبتها،**
- **الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.**

كما أعدت الإدارة العامة للغابات خطة عشرية جديدة للتنمية والتصرف المستديم للغابات والمراعى 2015–2024 اعتمادا على تقييم الإستراتيجية العشرية 2001–2011 وما تحقق من مكتسبات بالتوازي بين نسق الإنجاز والإمكانيات المسخرة وكذلك التوجهات و الإنتظارات الجديدة لقطاع الغابات والمراعي بتونس.كما أعدت مخطط عملي يحدد إطار توظيف الإمكانيات وبرمجة لمختلف الأنشطة لبلوغ الأهداف التالية:

- **ملائمة الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وتدعيم قدراته**
- **المساهمة المثلى للغابات والمراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
- **حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعا البيولوجي والمحافظة على الثروات الطبيعية.**
- **الإبقاء على المهام والخدمات البيئية للثروات الغابية والرعوية وتنميتها**
- **تثبيت الغطاء الغابي والرعوي والترفيع في نسبته.**

تميز نشاط الادارة العامة للغابات خلال سنة 2017 بتحقيق أهم الإنجازات والمكاسب التالية:

- **بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2016– 46902017) هك من مجموع 7291 هك مبرمجة أي حوالي 64٪ مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 4078هك تشجيرغابى 1764 هك غراسات رعوية.**
- **تمت غراسة حوالى 2416 هك من الهندى الاملس**
- **تم إعداد مخططات تهيئة لحوالى 8173 هكتار من الغابات بولاية جندوبة وبذلك بلغت المساحة الجملية للغابات المهيأة 499000 هكتار من ضمنها 177866 هكتار لها أمثلة تهيئة سارية المفعول وهو ما يمثل 35.71٪من المساحة الجملية للغابات المهيأة (الطبيعية والاصطناعية).**

- **تنفيذ المشروع الخاص بتنمية السياحة الصحراوية بالحدائق الوطنية ببوهدمة ودغومس وجبيل بالتعاون مع وزارة البيئة و التنمية المستدامة ووزارة السياحة.**
- **بالتعاون مع الوكالة الفضائية الأوربية تم إعداد مشروع GlobWetlandafrica يهم كل المنطقة الإفريقية ويتعلق بتركيز نظام معلوماتي عالمي حول التصرف في المناطق الرطبة المسجلة بقائمة رامسار.**
- **خلال موسم 2017/2016 تم تسجيل ارتفاعا بنسبة 9 %في عدد الصيادين المنخرطين بالجمعيات الجهوية للصيد البرّي ليبلغ 397 13 صياد، حيث بلغ معدل المصيد 04حجلاتو2 أرانب برّية لكل صياد و تم قنص 582 2 خنزير وحشي. وأرتفع عدد الصيادين السياح من 216 إلى 434 صياد سائح.**
- **وخلال الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى موفى شهر ديسمبر 2017، تمّ تسجيل نشوب 334 حريق تسبب في إتلاف ما يقارب عن 17241 هك من الغابات والغابات الشعراء أي بمعدّل 51.61 هك للحريق الواحد مقابل 415 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1739 هك بمعدّل 4.19 هك للحريق الواحد خلال سنة 2016 و262 حريقا أتوا على ما يزيد عن 751 هك بمعدّل 2.86 هك للحريق الواحد خلال سنة 2015. إضافة إلى حرائق استثنائية بالمناطق المصنّفة عسكرية وذلك خاصّة بولاية القصرين.**
- **انطلاق المشروع الأوروبّي مع منظّمة الأغذية والزراعة (FAO) والمتعلق بتحديد المساحات الغابيّة المحترقة وتسجيل المعطيات الأساسيّة ببنك المعلومات ضمن منظومة الإعلام حول الحرائق بالغابات** (EFFIS) Système d'information sur les feux de forêts.
- **تم سنة 2017 القبول الوقتي للقسطين 1 و 2 من الصفقة 2014/46 تتمثل في 10 شاحنات إطفاء 6000 ل، و30 شاحنة إطفاء 3000 ل مع مجموعة معدات وتجهيزات وقطع غيار لمجابهة الحرائق.**
- **إعادة هيكلة الإدارة العامة للغابات:انعقدت 3 جلسات عمل تحت اشراف السيد الكاتب العام بمشاركة الإدارات العامة التابعة للوزارة و المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. و تم إعداد ملف يتضمن أساسا 3 مقترحات يتعلق بالديوان الوطني أو المندوبية العامة للغابات والمراعي و مقاومة التصحر. و يعتبر سيناريو دمج الإدارة العامة للغابات و وكالة استغلال الغابات في هيكل وحيد مع الارتباط المباشرة مع الدوائر الغابية و الممكن جمعها صلب أقاليم جهوية للغابات الفرضية الأكثر ترجيحا. و تمت إحالة الملف على أنظار السيد الوزير.**
- **القانون الأساسي لأعوان و معيني الغابات: تمت مراسلة السيد وزير الوظيفة العمومية و الحوكمة قصد امضاء و نشر النظام الأساسي الخاص بسلك معيني الغابات.**

و بالنسبة للقانون الأساسي لأعوان الغابات، لم يتم البت فيه نهائيا من طرف مصالح المذكورة رغم أنه استوفى جميع مراحل الإنجاز على مستوى وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري. و تم التطرق إلى الموضوع مع السيد رئيس الحكومة بمناسبة العيد الوطني للشجرة.

- **مراجعة بعض فصول مجلة الغابات والمتعلقة بتمتيع متساكني الغابات ببعض الإجراءات للانتفاع بالمنتجات الغابية مباشرة**
- **مخطط الاستثمار الغابي التونسي:يمثل برنامج الاستثمار الغابي الدولي نافذة تمويل يوفرها صندوق الاستثمار المناخي لدعم تنمية الغابات وأهداف آلية التخفيض من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (+REDD)، حيث يمنح هبات وقروض بفوائد منخفضة من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف. وتوجه هذه الهبات**

والقروض لمعالجة أسباب إزالة الغابات وتدهورها على حد سواء داخل وخارج قطاع الغابات،وذلك لتحقيق هدف ثلاثي يتمثل في الحد من الفقر والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وتحفيز القدرة على التأقلم والصمود.

في إطار بحثها عن تمويلات مساندة لإنجاز الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للغابات والمراعي 2015–2024 على شكل هبات أو قروض ميسرة قامت الإدارة العامة للغابات بتقديم "تعبير عن اهتمام" للانضمام إلى برنامج الاستثمار الغابي وذلك بتاريخ 6 مارس 2015.

على إثر ذلك وبتاريخ 26 ماي 2015 أعلمت صناديق الاستثمار المناخي الإدارة العامة للغابات بأنه تم اختيار تونس على رأس قائمة تظم 9 بلدان، منحت لكل منها هبة بـ250 ألف دولار لمساعدتها على صياغة مخطط استثمارها الغابي. في هذا الإطار قامت الإدارة العامة للغابات بالتعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف باختيار مكتب دراسات ذو خبرة ومعرفة في الميدان للقيام بالمهمة وذلك بداية من فيفري 2016.

وقد تم صياغة مخطط الاستثمار الغابي التونسي وتقديمه أمام اللجنة الفرعية لبرنامج الاستثمار الغابي بواشنطن بتاريخ 7 ديسمبر 2016 حيث تمت المصادقة عليه من طرف اللجنة المذكورة بالإجماع مما فتح المجال أمام تمويله خلال شهر جوان 2017.

وتجدر الإشارة أن مصادقة اللجنة الفرعية على مخطط الاستثمار الغابي التونسي تفتح المجال أمام تمويله من طرف العديد من الجهات المانحة الأخرى كالصندوق الأخضر للمناخ وبرنامج UN-REDD وصندوق البيئة العالمية والصندوق الفرنسي للبيئة العالمي،بشرط تقديم طلبات تمويل مكيفة حسب كل جهة مانحة.

- **استكمال دراسة مشروع التصرف المندمج للمشاهد الفلاحية والغابية والرعوية**

في إطار السعي لتوفير التمويل لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في قطاع الغابات والمراعي 2015–2024 تم إعداد دراسة المرحلة الختامية لمشروع التصرف المندمج للمشاهد الفلاحية والغابية والرعوية الذى يهدف بالأساس الى تنمية قطاع الغابات والمراعي بالمناطق الأقل نموا بولايات الشمال الغربي والوسط الغربي ومعتمدية سجنان من ولاية بنزرت، والى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بها، باعتماد مقاربة تشاركية مندمجة تسمح بتطوير الوظائف و الخدمات البيئية للنظم الايكولوجية الغابية والرعوية وتحافظ عليها وتثمن الموارد الغابية والرعوية من خلال تنمية سلاسل القيمة، بما يعود بالنفع على متساكني هذه المناطق بتحسين ظروف عيشهم وتوفير موارد الرزق ومواطن الشغل لفائدتهم.وسيتم تمويل المشروع من طرف البنك الدولي قد حددت مدة انجازه بسبع (07) سنوات.

ويتكون المشروع في صيغته النهاية من ثلاث عناصر أساسية وهي:

- **وضع الأسس للتصرف المستدام (بتكلفة 14 مليون دولار)**
- **تشجيع الاستثمارات الجهوية المستدامة (بتكلفة 80 مليون دينار)**
- **التصرف وتقييم المشروع (بتكلفة 6 مليون دولار)**

وسيستفيد من المشروع 250.000 عائلة ريفية أي حوالي 1,5 مليون نسمة ومن المتوقع أن يستفيد منه كذلك بصفة مباشرة المنتجون والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومنظمات المنتجين والعمال في القطاعات الفلاحية في المناطق المستهدفة.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يضطلع قطاع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بأدوار ووظائف متعددة ومتكاملة تشمل الحماية والإنتاج والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والترفيه وتحسين نوعية الحياة. وتندرج هذه الوظائف في إطار تحقيق التنمية المستديمة والشاملة على أساس منهجية تهيئة مندمجة ومتوازنة ووفقا لخصائص نظم ايكولوجية وأولويات تنمية تأخذ بعين الاعتبار الأدوار المتعددة للقطاع والتغيرات المناخية.

ويمكن حوصلة ذلك في الوظائف الرئيسية التالية:

- **المحافظة على المياه والتربة: وهو دور أساسي للقطاع حيث يساهم في حماية المياه والتربة والسدود من الترسبات والأراضي الفلاحية من الانجراف خاصة وأن المناطق الحراجية والجبلية تمثل خزان مياه البلاد التونسية حيث تتواجد الأودية الرئيسية ومصبات المياه، إضافة إلى حماية البنية الأساسية من طرقات وسكك حديد وتجمعات سكنية من الفيضانات ومن زحف الرمال بالوسط وجنوب البلاد. كما تمثل أشغال المحافظة على المياه و التربة ركيزة من ركائز التنمية المحلية حيث تساهم في التشغيل وخلق موارد الشغل وفي دفع التنمية عن طريق تحسين وضعية المستغلات الفلاحية وتوفير موارد طبيعية إضافية من مياه معبئة و تربة مهيأة.**
- **التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية: تنوع المنظومات الغابية والرعوية من الشمال إلى الجنوب مع كثافة سكانية تفوق 23٪ من سكان المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الأشد فقرا في البلاد. وتوفر الغابات التونسيةأعدادا كبيرة من فرص العمل وتساعد متساكني المناطق الجبلية على الحصول على أكثر من ثلث عائداتها من الأنشطة والمنتجات الحراجية.**
- **توفير المنتجات الغابيّة لتموين مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية.المساهمة في الرفع من دخل سكان ومستغلي الغابات ومن أهم هذه المنتجات الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق. وتهدف الأنشطة الحراجية إلى العمل على توفير منتجات تستجيب لمتطلبات السوق والحاجيات الحقيقية للمهنة وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التهيئة الغابية.**
- **حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي:وهي وظيفة متمّمة للوظيفة الأولى والمتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على المياه والتربة ومقاومة التصحّر حيث تتم حماية هذه الثروة البيئية وتعزيزها بما تحتويه من مدّخرات وأصول هامة من التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي والنباتي الحيواني نظرا لتوفّر البلاد على قدر هام من التنوع الجغرافي والمناخي.**

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات و الإصلاحات حول:

- **التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور – الدراسة – التنفيذ).**
- **التنظيم المهني والاجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والاستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت.**
- **تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيأة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.**

- **تكثيف عمليات استغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للاستغلال الفلاحي.**
- **مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.**
- **اعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والابتعاد عن التدخلات المتشتتة.**

أما فيما يتعلق بتدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي فإن الأولوية تتجه نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية وذلك عبر:

- **تدعيم القدرات المؤسّساتيّة للهياكل القاعديّة والشّركاء والدّيوان.**
- **تنويع وتحسين مردوديّة الأنشطة الفلاحيّة المنتجة والأنشطة المدرّة للدّخل خارج المستغلّة**
- **التّرفيع من نسبة الغطاء النّباتي والغابي وضمان التّصرّف المستدام في الموارد الطّبيعيّة**
- **تحسين البنية الأساسية.**

1.2 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالمصاريف التي تم تنفيذها:

تواصلت سنة 2017المجهوداتالمبذولة سنة 2016 باعتبار الظروف السياسية التي تعيشها البلاد حيث تركزت الجهود على تنسيق التدخلات لإحداث مواطن شغل وتذليل الصعوبات لمحاولة تأطير وتثمين التدخلات بالتنسيق مع الجهات المعنية وتوفير الاعتمادات الضرورية للغرض في أحسن الظروف.وقد كانت الإنجازات إيجابية بالنسبة لبعض المؤشرات وفي حدود المطلوب لمؤشرات أخرى وسلبية للبعض اللآخر.

كما تم التدخل قصد إحكام البرمجة لتدخلات سنة 2017أخذا بعين الاعتبار ما تم إنجازه سنة 2016 حيث وقع التركيز على محاولة ضمان مردودية الأشغال التي تنجز، مع الحرص على المحافظة على نسيج المقاولات المتواجدة لإنجاز ما أوكل إليها من أشغال.

2-1-1- أهم إنجازات البرنامج الفرعي للغابات والمراعي:

أ. التشجير الغابي والرعوي :

- **بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2016- 46902017) هك من مجموع 7291 هك مبرمجة أي حوالي 64٪ مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 4078هك تشجير غابى 1758 هك غراسات رعوية.**
- **كما تم غراسة حوالى 2416 هك من الهندى الاملس.**

تقييم إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم 2016-2017

المتدخل	تشجير غابي (هك)	نسبة النجاح (%)	غراسات رعوية (هك)	نسبة النجاح (%)	المجموع (هك)	غراسة الهندي الأملس	نسبة النجاح (%)
الإدارة العامة للغابات	2825	52	851	52	3676	416	73
الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية	107	63	907	74.5	1014	650	90
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	-	-	-	-	-	1350	100
المجموع (هك)	**2932**	**53**	**1758**	**56**	**4690**	**2416**	**93**

نلاحظ نسبة نجاح دون المأمول نظرا لصعوبة الظروف المناخية ببعض المناطق ونقص في وسائل النقل وشغور بالمراكز الغابية مما يؤدي إلى صعوبة متابعة الحضائر وتحقيق المردودية المطلوبة والتي تهم بالأساس البرنامج الوطني.

إنتاج الشتلات بالمنابت الغابية المعدة لموسم التشجير 2017-2018

بلغ إنتاج الشتلات 20.5 مليون شتلة خلال موسم 2016–2017 موزعة كما يلي:

الصنف	الكمية (مليون شتلة)	النسبة (%)
شتلات التشجير الغابي وحماية الأراضي(كلاتوس - صنوبر حلبي - أكاسيا)	6.2	30
شتلات الغراسات الرعوية(بروزوبيس - حلاب - أتريبلاكس - أكاسيا علفية)	5	24.5
شتلات كاسرات الرياح (سرول - كزوارينا- ليسيوم)	7.1	34.5
شتلات شبه غابية (خروب، كبار،....)	0.3	1.5
شتلات الزينة	1.9	9.5
الجملة	**20.5**	**100**

توفر المنابت الغابية بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني للشجرة كميات هامة من الشتلات لفائدة الخواص والمؤسسات العمومية والبلديات بصفة مجانية وقد كان التوزيع الجملي للشتلات بمناسبة العيد الوطني للشجرة 2016 كما هو مبين بالجدول التالي:

المنتفعون	عدد الأشجار المغروسة	عدد الأشجار الناجحة	نسبة النجاح (%)
الخواص	**3.8مليون (مصدات رياح)**	**1.4 مليون**	**37**
البلديات والمجالس القروية والمناطق المتاخمة للمدن	**86 ألف (أشجار وشجيرات زينة)**	**46 ألف**	**53**
المؤسسات العمومية	**403 ألف**	**184 ألف**	**46**

نلاحظ من خلال هذا الجدول نسبة نجاح ضعيفة تعود إلى عدم القيام بعمليات الصيانة والسقي. وقد تم التأكيد على تحضير الأرض (حفر الحفر) قبل تمكين الفلاحين من الحصول على شتلات والتي هي في مجملها مصدات رياح في المناطق السقوية

❖ **تهيئة المراعي :**

غراسة حوالى2416 هك من الهندي الأملس من أصل 3050 هك مبرمجة ضمن برامج ومشاريع كل المتدخلين كما تم تهيئة حوالي4890هك من المراعى من أصل 6390 هك مبرمجة.

ملخص إنجازات تنمية المراعى لسنة 2017

	المبرمج	المنجز	نسبة الإنجاز
غراسة الهندي	3050هك	2416 هك	%93
تهيئة المراعي	6390 هك	4890 هك	%76

❖ **مقاومة زحف الرمال :**

إن الهدف الرئيسي من هذا العنصر هو حماية الواحات، والتجمعات السكنية والمنشآت والبنية الأساسية والطرقات من زحف الرمال والحد من ظاهرة التصحر وذلك بالتدخل في مرحلة أولى بالطريقة الميكانيكية سواء بتركيز الحواجز الرملية أو بتعليتها، وفى مرحلة ثانية التثبيت بالغراسات سواء كانت رعوية أوغابية. حيث تواصلت خلال سنة 2017 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات تقلصا طفيفا حوالي 200 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 215 كم من الطوابي الاصطناعية معلاة بالجريد الجاف موزعة بين العشرة ولايات بالوسط والجنوب بكلفة بلغت مليون دينار وبالإضافة تم إحداث 12 كم من الطوابي أخرى بمنطقة مغنى من ولاية تطاوين (مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية) وتعلية 1000 كلم من الطوابي بكلفة تقدر بـ 3 مليون دينار.

❖ **تنمية منابت الحلفاء :**

من خلال عدة جلسات عمل عقدت مع المصالح الجهوية بالولايات المعنية تم تشخيص أولى لوضعية منابت الحلفاء بكل منطقة وتم تحديد الإشكاليات وأولويات التدخل حيث تمثلت بالأساس فى ضرورة مراجعة وإعداد أمثلة التهيئة وطرق التصرف ومعالجة الجوانب المتعلقة بالتحديد.

وضمن التعاون مع المصالح المعنية بولاية القصرين تم إعداد نسخة أولوية من خطوط مرجعية لتحديد منابت الحلفاء بولاية القصرين حيث تعهد المجلس الجهوى بالبحث عن تمويل الدراسة.

كما تم ضمن التعاون مع الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق عقد جلسات عمل تم خلالها تحديد سبل التعاون للمحافظة على منابت الحلفاء وحسن استغلالها لضمان تزويد المصنع بمادة الحلفاء وقد توجت هذه الجلسات بتنظيم يوم وطنىفى

بداية انطلاق موسم الجنى 2016–2017 جمع كل الأطراف المعنية بمنابت الحلفاء وكان مناسبة لإمضاء اتفاقية بين الإدارة العامة للغابات والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق وولاية القصرين تضمنت بالخصوص الاتفاق على تعهدات الأطراف للمحافظة على ديمومة سابسب الحلفاء والاستغلال الأمثل لها وتظافر كل الجهود لحسن سير موسم الجنى.

ب. دراسات التهيئة المندمجة والتشاركية للغابات

ضمن إنجاز دراسات التهيئة لسنة 2017 تم إعداد مخططات تهيئة لحوالى 8173 هكتار من الغابات بولاية جندوبة وبذلك بلغت المساحة الجملية للغابات المهيأة 499000 هكتار من ضمنها 177866 هكتار لها أمثلة تهيئة سارية المفعول وهو ما يمثل 35.71٪ من المساحة الجملية للغابات المهيأة (الطبيعية والاصطناعية).

كما تمّت مناقشة التقرير الأولي للمرحلة الاولى للقسط عدد1 للدراسة الخاصة بتهيئة 14657 هكتار من الغابات بولاية سليانة و تم الانتهاء من الأشغال الميدانية الخاصة بالقسط الثاني والشروع في إعداد التقرير الأولي للمرحلة الأولى لهذا القسط.

وبالتعاون مع مختلف المصالح الفنية بالإدارة العامة للغابات، تم إعداد برنامج عمل يتضمن مخططا لانجاز الدراسات وإبرام الصفقات على مدى ثلاث سنوات لتشمل مساحة 175339 هك من الغابات و87000 هك من المراعي و264000 هك من منابت الحلفاء وسيتم انجاز هذه الدراسات في اطار مشروع التصرف المندمج للمشاهد الممول من طرف البنك الدولي.

ت. الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية:

بعد أن بلغنا الهدف المنشود لإحداث شبكة من الحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية والمناطق الرطبة وتغطية كل المنظومات الطبيعية حيث بلغ عدد المناطق المحمية المحدثة 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية، توجب إعداد أمثلة تهيئة وتصرف تشاركي ومندمج تعدهم المصالح الغابية طبقا لأوامر بعث هذه المحميات. غير أن معظم المناطق المحمية غير مهيئة حاليا مما أوجب إعداد الدراسات اللازمة لذلك. وطبقا لبرنامج التصرف حسب الأهداف، تمت برمجة الدراسات لبلوغ هدف تهيئة 44 منطقة محمية في غضون سنة 2024. أي بمعدل 3 إلى 5 دراسات سنويا. ويتم إعداد الدراسات على مستوى الوطني نظرا لأهمية مشاركة الإدارات والوزارات الأخرى في لجان المتابعة و تقييم الدراسات مع تفعيل إنجازها و تقديم الاقتراحات في الغرض.

خلال سنة 2017 تم

- **تحيين مثال تهيئة ببوهدمة ضمن مشروع مع مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة**
- **تحيين مثال تهيئة بالحديقة الوطنية بزمبرة و زمبرته ضمن مشروع مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة**
- **المصادقة على مثال التهيئة الخاص بالمحمية الطبيعية بالقنة.**
- **في إطار مشروع التصرف المندمج للغابات (المرحلة الثانية) تم إعداد مثال التهيئة بواد الزان و كاف الرعي .**

ث. حماية الغابات من الحرائق و سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات

❖ **حماية الغابات من الحرائق :**

في إطار الاستعدادات لوقاية وحماية الغابات من الحرائق خلال صائفة 2017 وبالتنسيق المستمر بين وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري ووزارة الداخليّة ووزارة الدّفاع ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة في مجال تأمين الثروات الغابيّة والزراعيّة، تم تنظيم ندوة وطنيّة للوقاية من الحرائق بالغابات والمزارع يوم 24 ماي 2017 بالإدارة العامّة للغابات. انبثقت عن هذه الندوة بعض التوصيات والتي تتمثّل خاصّة في مناقشة الخطط الجهويّة للوقاية من الحرائق بالغابات والمزارع واقتراح بعض التّدابير والإجراءات والوقوف على النقائص المسجّلة والسبل الكفيلة لتلافيها.

خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى موفى شهر ديسمبر 2017، تمّ تسجيل نشوب 347 حريق تسبب في إتلاف ما يقارب عن 9669 هك من الغابات والغابات الشعراء أي بمعدّل 27.86 هك للحريق الواحد مقابل 415 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1739 هك بمعدّل 4.19 هك للحريق الواحد خلال سنة 2016 و262 حريقا أتوا على ما يزيد عن 751 هك بمعدّل 2.86 هك للحريق الواحد خلال سنة 2015. إضافة إلى حرائق استثنائية بالمناطق المصنّفة عسكرية وذلك خاصّة بولاية القصرين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ خلال الفترة المتراوحة بين 30جويليةو08 أوت 2017 تراوح العدد اليومي للحرائق بين 10و21 حريقا. إضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل حرائق أخرى بالمناطق العسكريّة المغلقة أو مناطق العمليات أين استحالت التدخّلات لإطفاء النيران وذلك على غرار حرائق جبال الشعانبي والسلوم وسمّامة ومغيلة حيث بلغت المساحات المتلفة حوالي 6000 هك. واندلاع 80 حريقا أتوا على ما يزيد عن 11025 هك وذلك خاصّة بولايات بنزرت (سجنان) وجندوبة (عين دراهم) وباجة (نفزة) وسليانة (برقو).

حرائق الغابات مقارنة بالسنة الأخيرة

المحتـوى		2016		2017	
		العدد	المساحة (هك)	العدد	المساحة (هك)
الغابـات	غابـات	272	1572.2655	180	9237
	غابات شعراء	143	166.8300	167	432
	المجمـوع	**415**	**1739.0955**	**347**	**9669**
أعشاب وهشيم	أعشـاب	26	17.5300	31	27.3
	هشيـم	25	25.9535	37	24.6
	المجمـوع	**51**	**43. 4835**	**68**	**51.9**
المجمـوع العـام		**466**	**1782.5790**	**415**	**9721.156**

يمكن تعليل ارتفاع المساحات المحترقة بسبب موجة الحرّ الشديدة التي اجتاحت البلاد التونسية تلتها هبوب رياح قويّة الشهيلي الذي ساعد على انتشار النيران وتسبّب في بعض الحالات إعادة اندلاعها من ناحية وحرائق متعدّدة ومفتعلة (80 حريقا) أهمّها بولايات جندوبة وبنزرت وباجة في فترة وجيزة (10 أيّام) حيث قدّرت المساحة المحترقة 6130 هك. إضافة إلى حريق جبل الكنازيز بولاية سليانة الذي اندلع في 04 مناسبات متتالية وفي أماكن وأوقات مريبة، وفي المرّة الخامسة خرج الحريق على السيطرة وأتى على مساحة 2777 هك وتسرّب إلى عمادة أم الأبواب بمعتمدية الفحص بولاية زغوان وأتى على مساحة إضافيّة قدّرت بـ 322 هك.

هذا وقد تم إخماد هذه الحرائق بمشاركة الحماية المدنية في جميع التدخلات مع اللجوء إلى تعزيزات من المصالح الغابية بالولايات المجاورة أثناء الحرائق الكبرى. كما ساهمت وحدات جيش الطيران في إطفاء حرائق جبل بلوطة وجبل كبوش وجبل السيف.

❖ **<u>سلامة الثروة الغابية وحمايتها من الأمراض والآفات :</u>**

تمت برمجة زيارات ميدانية لمعاينة الأمراض التي تلحق بالغابات بالتنسيق مع الدّوائر الجهوية للغابات ومصالح المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الرّيفيّة والمياه والغابات لحماية الأشجار الغابيّة والشبه الغابيّة من تفشّي هذه الأمراض ومعالجتها:

- زيارة ميدانية إلى ولاية بن عروس بتاريخ 25 أفريل 2017 وإعداد تقرير حول وجود أعراض مرضية غريبة على بعض الأصول الغابية والزينة بالمركب الرياضي ببرج السدرية (أشجار الصنوبر الحلبي والكلاتوسوالفيكيس والدفلة) ومتمثلة في تيبس جزئي ثم كامل ثم موت سريع للأصول واقتراح بعض التوصيات والحلول التي يمكن اعتمادها والعمل بها والتي تتمثل خاصة في:

- ✓ **قطع الأشجار اليابسة كليا وجزئيا وكذلك الأشجار التي تجاوزت سن الاستغلال.**
- ✓ **الإسراع في التفويت في الخشب المقطوع.**
- ✓ **إعادة غراسة مواقع الأشجار المقطوعة واستبدالها بأشجار الكالتوس صنف كمال وصنف قمفو أو الصنوبر الحلبي أو الثمري**

- زيارتين ميدانية إلى ولاية جندوبة حول ظهور حشرة بالنسق الوحيد بغابة الصنوبر الحلبي بمنطقة فج حسين بغار دماء مما تسبب في جفاف براعم هذه الأشجار وقطعها وظهور دودة الفرنان بالنسق الأول من غابة فرنانةوتحديدا بالقطع عدد 16 و17 و20 و21 و22 و24 و25.

– متابعة الأمراض والآفات بالغابات وذلك بإعداد جرد وجذاذات مراقبة لكل المساحات الغابية والشبه الغابية المهدّدة والتعريف بأنواع الحشرات المتسببة في تفشي هذه الأمراض وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الرّيفيّة والمياه والغابات.

❖ **صيانة وإصلاح مكونات الشبكة اللاسلكية للإدارة العامة للغابات بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018 :**

ركزت الإدارة العامة للغابات شبكة راديوية تهدف إلى حماية الثروات الغابية والحيوانية والإنذار المبكر عند اندلاع الحرائق والتواصل بين الأعوان في حالات إداريّة يوميّة وتأمين الشريط الحدودي. ولضرورة إبقاء هذه الشبكة في حالة حسنة، أبرمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للغابات) عقدا مع الوكالة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وذلك في إطار صفقة بإجراءات مبسطة تتعلق بصيانة وإصلاح مكونات الشبكة اللاسلكية للإدارة العامة للغابات بعنوان سنوات 2016 و 2017 و 2018.

العوائق والإشكاليات

- ✓ **نقص في عدد السواق خاصّة صنف "ج " و "هـ والشغورات المسجلة حاليا بجل الولايات وكذلك أعوان الإطفاء وذلك على المستوى الجهوي والمركزي: ضرورة انتداب أعوان ومعيني غابات.**
- ✓ **نقص في عدد وسائل النقل والإطفاء.**
- ✓ **نقص في عدد نقاط الماء.**

.مقترحات الحلول

- ✓ **تأهيل وتكوين سواق صنف "ج " و "هـ (سواق شاحنات الإطفاء والكاسحات وحاملة المعدات الثقيلة) وذلك بتخصيص اعتماد وإبرام اتفاقيات لتغطية معاليم تعليم السياقة والإقامة بمركز تكوين أو بالمدارس الخاصة لتعليم السياقة بكل ولاية.**
- ✓ **العمل على دعم عمليات صيانة المعدات و إصلاحها.**
- ✓ **توفير المحروقات خلال فترة الصيف وتوفير مخزون احتياطي لدى الدوائر الغابية خاصة خلال نهاية الأسبوع والأعياد و شهر رمضان.**
- ✓ **توفير الإعاشة خاصة خلال شهر رمضان.**
- ✓ **عقد جلسات اللجان الجهوية لمجابهة الكوارث وتنظيم النجدة.**
- ✓ **تحسيس المصالح الأمنية لمتابعة ملفات الحرائق المفتعلة.**
- ✓ **تحسيس المصالح الأمنية حول الإحتياطات بالمناطق الحدودية و تأمين المتدخلين.**

- ✓ **تكوين لجنة فنية خاصة في صلب الإدارة العامة للغابات تتعهد في البحث والتحقيق في ملابسات الجرائم المسلطة على الغابات التونسية كما هو معمول به في دول الجوار مثل ايطاليا واسبانيا.**
- ✓ **العناية بالسكان القاطنين بالغابات وتحسيسهم بأخطار الحريق خاصة وأن بعض الحرائق المسجلة سنويا تكون بسبب استعمال النار لاستغلالها في أغراض شخصية لصنع الفحم أو تربية النحل.**
- ✓ **إصلاح شبكة الاتصالات تبعا للأعطاب المسجلة على مستوى الشبكة الراديوية تم إبرام عقد مع شركة مختصة لمدة ثلاثة سنوات 2016 و2017 و2018 لرفع هذه الأعطاب على أن تقوم المندوبيات بتوفير قطع الغيار المتعلقة بمولدات الطاقة الشمسية والأسلاك الضرورية للغرض.**

ج. متابعة استغلال المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية

في إطارمتابعة استغلال المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية عن طريق البتات والبيع بالمراكنةوالبيوعات الصغرى خلال سنة 2017 تم تسجيل النتائج التالية:

- ← **بلغت الكميات المباعة من الخشب 161192 م3 من أصل الكمية الجملية لإنتاج الخشب 328681 م3 وبذلك تكون نسبة استغلال المنتوج الغابي في حدود% 49 .**
- ← **تم جنى حوالي 42790قنطارمن الخفاف من جملة تقديرات كانت قدرت بحوالي 74000 قنطار أي بنسبة 57.6 %**
- ← **التنسيق مع وكالة الاستغلال الغابات والديوان التونسي للتجارة لموسم جني ثمارالصنوبر الحلبي حيث يعتبر إنتاج الموسم لهذه السنة جيدا حيث قدر إنتاج حبوب "الزقوقو" لموسم 2018/2017 بقرابة 345 طن وقدرت المساحات المقترحة للاستغلال هذا الموسم بـ68200 هك، كما أنه لم يسجل نقص الكميات المعدة لتلبية حاجيات السوق للمولد النبوي الشريف نظرا لتوفر مخزون متخلد من الموسم الفارط إضافة إلى إنتاج الموسم الحالي.**

2-1-2-أهم إنجازات البرنامج الفرعي لتهيئة الأراضي الفلاحية:

تتمثل إنجازات سنة 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 في تنفيذ متبقيات المشاريع المتواصلة وإنجاز مكونات برامج المحافظة على المياه والتربة لسنة2017.

أ- تهيئة المصبات :

شهدت سنة 2017 تهيئة40767 هكموزعة كالآتي:

- ❖ **34285هك بواسطة المنشآت**
- ❖ **6298هك تهيئة فلاحية ورعوية .**
- ❖ **184هك بواسطة التقنيات التقليدية.**

وتتلخص الإنجازات في الجدول التالي.

الأشغال المنجزة لتهيئة المصبات

نوعية الأشغال	مبرمج (هك)	منجز(هك)	نسبة الإنـجاز%
1- المنشآت			
مصاطب يدوية	7361	6111	83
مصاطب ميكانيكية	28388	16761	59
إصلاح مجاري	9025	7656	85
أحواض فردية	1767	1511	86
أشرطة حجرية	1958	1786	91
حراثة عميقة وتقليع سدر	580	460	79
مجموع فرعي 1	49079	34285	70
2- تهيئة فلاحية ورعوية			
تثبيت أشغال	3927	2557	65
غراسات رعوية	1685	962	57
غراسات مثمرة	3883	2127	55
أستزراع مراعي	100	100	100
تشجير الأخاديد	847	479	57
تشجير غابي	225	73	32
مجموع فرعي 2	10667	6298	59
3 - **تقنيات تقليدية**			
إحداث جسور	110	101	92
إحداث طوابي	100	83	83
إحداث مسقات	190	0	0
مجموع فرعي 3	400	184	46
التقنيات اللينة (4)	0	0	0
المجموع(1+2+3+4)	**60146**	**40767**	**68**

نلاحظ أن معدل إنجاز الأشغال يعتبر مرضي(68 ٪) مع تسجيل نسبة عالية في مجال الأشغال اليدوية وذلك نتيجة التركيز على تشغيل الحضائر باعتبار أن الأغلبية منهم يعملون بصفة متواصلة ولم يعد هناك مجال للتخلي عنهم في ظل الوضع السياسي والاجتماعي الراهن، لكن الجودة تبقى متدنية في أغلب الجهات كذلك بالنسبة لكلفة إنجاز الأشغال عن طريق الحضائر التي أصبحت مرتفعة مقارنة بالأشغال المنجزة عن طريق المقاولات.

ب-أشغال الصيانة والتعهد :

ترمي هذه الأشغال إلى الحفاظ على أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة وضمان ديمومتها. وقد بلغت نسبة الإنجازات في هذا المجال 92 % إذ تمت صيانة3.646 3ألف هك مقابل 36.626 ألف هك مبرمجة هذه السنة نظرا لاعتماد الطريقة المباشرة في الإنجاز.الإنجازات مبينة في الجدول التالي حسب نوعية الأشغال.

إنـجازات أشغال الصيانة والتعهد

نوعية الأشغال	مبرمج (هك)	منجز(هك)	نسبة الإنـجاز %
صيانة المنشآت صيانة الجسور صيانة الغراسات	26665 2787 7174	24423 2619 6604	92 94 92
المجموع	**36626**	**33646**	**92**

ت-التحكم في مياه السيلان :

❖ **منشآت إصلاح مجاري الأودية:**

وقع اعتماد هذه المنشآت لتلافي حدوث الترسبات بمجاري الأودية وتراكمها بالبحيرات والسدود.

تتمثل هذه المنشآت في:

- **166 منشأة حجرية للأخاديد أنجز منها 143وحدة: 86%**
- **27 وحدة من الجدران الساندة (أنجز34 وحدة): 125%**
- **27منشأة لتعديل الإنعرجات أنجز 22وحدة :81%**
- **323 منشأة لتعديل المجاري أنجز منها 262وحدة: 81%**

❖ **منشآت التحكم في مياه السيلان :**

شملت الإنجازات ما يلي:

- **8 منشآت فرش مياه من ضمن 13 منشأة:62%**
- **126 منشأة تغذية مائدة وحماية من ضمن 208 منشاة:61%**
- **04بحيرات جبلية في طور الإنجاز الفعلي.**

الإعتمادات

بلغت إعتمادات الدفع المنجزة خلال سنة 2017حسب البرامج ما يلي:

- **البرنامج الوطني:50,837 مليون دينارا.**
- **برنامج جهر وادي مجردة وتهيئة ضفافه:4,286 مليون دينارا**
- **برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض الأودية :**
  - **0.381مليون دينار مبوبة على الميزانية الفصل 06676 الفقرة 5**
  - **2.612 مليون دينارقرض خارجي.**

أيام العمل

بلغت أيام العمل المستهلكة خلال سنة 2017 حوالي: 2,4 مليون يوم عمل مجملها على البرنامج الوطني.

❖ **تقدم إنجاز البحيرات الجبلية**

و في نطاق مختلف الخطط الوطنية للمحافظة على المياه و التربة، تمّ إلى حدّ شهر ديسمبر 2017 إنجاز909 بحيرة جبليّة تقدر طاقة خزنها بـــ94.8مليون م3 و بتكلفة جملية تناهز 159.8مليون دينارا.

جدول عدد1:توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الخطط و الجهات

الولايـــات	قبل سنة 1990	الخطة الأولى	الخطة الثانية	فترة2012/2017	المجموع
أريانة	2	7	3	0	12
منوبة	0	18	11	0	29
بن عروس	4	23	0	0	27
نابل	4	40	12	1	57
زغوان	16	65	28	6	115
بنزرت	10	56	12	2	80
باجة	1	42	15	0	58
جندوبة	0	30	9	1	40
الكاف	0	48	23	4	75
سليانة	30	77	30	13	150
سوسة	1	25	1	0	27
المنستير	0	7	1	0	8
المهدية	0	8	2	0	10
القيروان	14	39	17	2	72
القصرين	1	65	15	8	89
سيدي بوزيد	0	25	10	3	38
صفاقس	0	5	13	2	20
قفصة	0	0	2	0	2
المجموع	83	580	204	42	909

كما تتواجد بحيرات أخرى في أطوار إنجاز مختلفة يبلغ عددها الجملي34 بحيرة موزعة كما يلي في الجدول عدد2.

جدول عدد2:توزيع البحيرات الجبلية التي بصدد الإنـجاز حسب الجهات

طور	عدد البحيرات في طور الفعلي
الإنجاز الفعلي	4
إعداد صفقة الإنجاز	3
الدراسة الفعلية	16
الدراسة الأولية	11
المجموع العام	**34**

❖ **كلفة طاقة الخزن بالبحيرات الجبلية**

يعتبر معدل كلفة طاقة الخزن بالبحيرات الجبلية مؤشر هام يمكن من معرفة مدى وجود مواقع بحيرات ذات مردود طوبوغرافي عالي يخول إنجاز منشآت ذات حواجز ترابية من حجم صغير للتحكم في كميات مياه كبيرة تجعل الكلفة

الاقتصادية مشجعة. و يحوصل الجدول عدد 3 مستويات هذه الكلفة حسب الولايات و ترتيبها حسب إمكانية وجود مواقع ذات مردودية فنية عالية.

جدول عدد 3 :ترتيب الولايات حسب معدل كلفة تعبئة المتر مكعب ماء بالبحيرات الجبلية

الولاية	طاقة(ألف م م)	كلفة(ألف د)	كلفة م م معبأ بالدينار	المرتبة
صفاقس	2925	3243	1,109	1
سيدي بوزيد	6523	7687	1,178	2
سوسة	2561	3489	1,362	4
القيروان	8051	11278	1,401	3
قفصة	250	357	1,428	5
باجة	7898	11536	1,461	7
زغوان	11604	17740	1,529	8
القصرين	12295	18918	1,539	6
بن عروس	1983	3107	1,567	9
بنزرت	8311	13627	1,640	10
المهدية	973	1783	1,833	12
نابل	6034	11791	1,954	11
سليانة	12173	23984	1,970	13
المنستير	413	823	1,993	14
أريانة	690	1565	2,269	15
الكاف	6783	15451	2,278	16
منوبة	1813	4404	2,429	17
جندوبة	3563	9014	2,530	18
المعدل الوطني			**1,685**	

تتراوح كلفة طاقة الخزن المحدثة من 1,1 إلى 2,5 دينار للمتر المكعب و تمثل ولايات الوسط الولايات الأقل كلفة.

❖ **أهداف البحيرات الجبلية :**

إلى جانب دورها الفعّال في حماية المنشآت و تغذية الموائد المائية تمكّن البحيرات الجبلية من تعبئة كميات هامّة من مياه السيلان، ممّا يخوّل لها المساهمة في التنمية الفلاحية المحليّة و ذلك بإحداث مناطق إحياء حولها تعتمد أساسا على الري التكميلي لغراسات الأشجار و يلخص الرسم عدد 1 توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الأهداف حسب المعطيات المحينة في الغرض.

رسم عدد 1: توزيع البحيرات الجبلية المنجزة كليا حسب الأهداف(ديسمبر 2017)

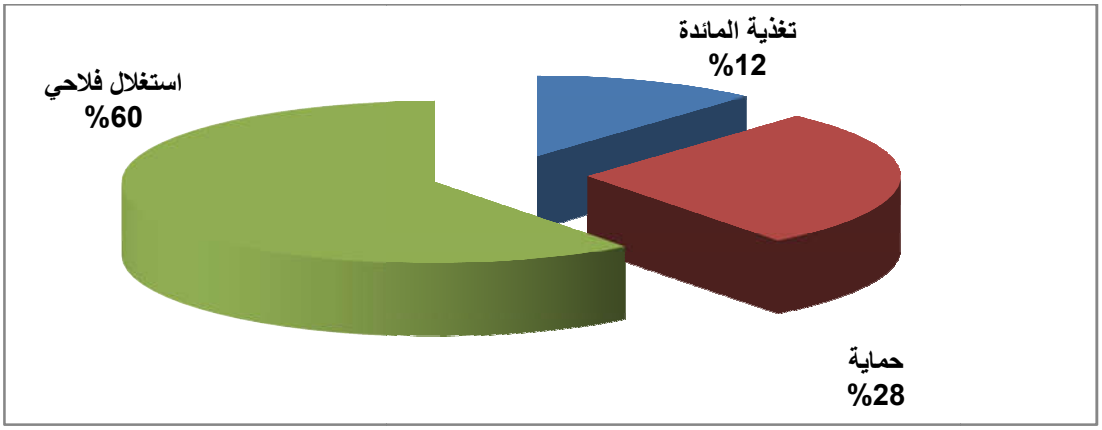

❖ **المخزون المائي بالبحيرات الجبلية :**

تمّ إلى حدّ شهر ديسمبر2017 إنجاز 909 بحيرة جبليّة ناهزت طاقة خزنها الأولية 94.8 مليون. م3غير أن هذه الطاقة تقلصت إلى حدود 58مليون متر مكعب تبعا للترسبات الحاصلة بالبحيرات و قد مكنت هذه البحيرات من الحصول على مخزون مائي بلغ إلى موفى شهر ديسمبر 2017 ما يقارب 7مليون متر مكعب و هو ما يمثل نسبة 12 في المائة من طاقة الخزن المحدثة و تترجم هذه النسبة المتواضعة حالة الجفاف التي ميزت سنوات 2016 و 2017.

❖ **استغلال البحيرات الجبلية :**

➔ **الوضعية الحالية للاستغلال:**

نحوصل في الجداول المصاحبة (13,12,11) توزيع البحيرات الجبليّة حسب الأهداف و الوضعية الحالية للاستغلال.أمّا أهم الاستنتاجات فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- **يبلغ العدد الجملي للبحيرات المنجزة 909 وحدة مكنت من تعبئة ما يزيد عن94.8مليون متر مكعب.**
- **يبلغ عدد البحيرات المجهّزة بمضخات ري 337 وحدة مقابل 541 بحيرة قابلة للتّجهيز و هو ما يمثّل 63%**
- **تشهد عمليّة الاستغلال تأطيرا للفلاحين من خلال تحسيسهم للاستغلال و التصرفّ الجماعي في التجهيزات**
- **بلغ عدد المنتفعين 4038 منتفعا أي بمعدّل 8 منتفعين للبحيرة الواحدة.**
- **تبلغ المساحات المروية 7579 هك موزّعة كما يلي:**

▪ **7226 هك أشجار مثمرة أي ما يعادل 95%من المساحة، و تبرز هاته الأرقام التوجّه السّائد في الاستغلال و المتّجه أساسا نحو الريّ التكميلي للأشجار المثمرة خاصة و أن الموارد المعبأة بالبحيرات تتصف بالندرة و عدم اليقين(ressource rare et aléatoire).**

▪ **231 هك خضروات أي ما يعادل 3% من المساحة**

▪ **122 هك أعلاف و حبوب أي ما يعادل 2% من المساحة.**

إلى جانب الاستغلال الفلاحي تساهم البحيرات في توفير مياه الشرب للحيوانات خاصّة منها الأغنام. هذا و قد تمّ تمكين بعض الفلاّحين المتواجدين حول البحيرات من صهاريج تستعمل لنقل المياه إلى بعض القطع الفلاحية المتاخمةلموقع البحيرة إضافة إلى وجود بعض البحيرات الصّغيرة الحجم بمقاسم الفنيين و شركات الأحياء و التي يتم استغلالها دون اللّجوء إلى تجهيز.

← <u>أهم إشكاليات الاستغلال:</u>

رغم ما شهدته عمليّة الاستغلال من تقدّم خلال الفترة الأخيرة إلا أنّ مواصلة تحسيس الفلاّحين و حثّ بقيّة الأطراف التي يمكن أن تساهم في عمليّة الأحياء تعتبر من الأولويات بالنسبة لبرامج السّنوات المقبلة للعمل على تلبية مطالب المنتفعين بتشريك كل الأطراف الرئيسية في عمليات التجهيز و الإحياء.و يتضح من خلال الزيارات الميدانية و المتابعة الدورية و عديد الاستقصاءات المباشرة لدى الفلاحين أن أهم العوائق التي تحول دون نقلة نوعية في اتجاه التثمين الأمثل للمياه المعبأة بالبحيرات الجبلية في النقاط التالية و المرتبة تفاضليا لدى الفلاحين المعنيين :

- **ضرورة الاعتناء بالمسالك الفلاحية المؤدية إلى البحيرات**
- **إيجاد صيغة تمكّن من إعانة بعض الفلاحين الذين يشتكون من غلاء المحروقات و الأسمدة و لا يمكنهم الانتفاع بامتيازات الدّولة و ذلك نظرا للأوضاع العقارية التي تحول دون تمكينهم من شهادات ملكية خصوصا منهم ذوي الإمكانيات المادية المحدودة.**
- **النظر في إمكانية استعمال الطاقة المتجددة لضخ المياه من البحيرات الجبلية**
- **ضرورة تدخل المصالح الفنية لبعض الدوائر الجهوية بالمندوبات الفلاحية قصد الإحاطة و الإرشاد للفلاحين في ميادين الإنتاج ألفلاحي صيانة المنشآت و معدات ألريالاقتصاد في مياه الري و تأطير الجمعيات المائية المحدثة سواء من ناحية التصرّف المادي و المالي و الإداري.**
- **إدراج صيانة قنوات التفريغ و تثمين مياه البحيرات الجبلية في البرامج السنوية العادية للدوائر الفنية الجهوية المشار إليها في النقطة السابقة و حماية مصبات البحيرات لتقليص الترسبات.**

تقدم إنـجاز الدراسات :

← الانتهاء من إعداد الخطة الإستراتيجية الثالثة لقطاع المحافظة على المياه و التربة ضمن برنامج دعم السياسات العمومية للتصرف في الموارد المائية (PAPS-EAU) :

أشرف على هذا البرنامج مكتب التخطيط و التوازنات المائية و هو ممول من طرف الإتحاد الأوروبي و يتكون من جزئين:

- **دعم الميزانية بخمسين مليون يورو**
- **دعم تكميلي بسبعة مليون يورو**

تم تحديد الخطوط العريضة للخطة الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية ضمن برنامج دعم السياسات العمومية للتصرف في الموارد المائية بتكلفة قدرت ب 908.000 789 أورو .و قد عهدت مهمة إنجاز دراسة إستراتجية

المحافظة على المياه والتربة إلى مكتبي الدراسات .BRL-STUDI وقد انطلق إنجاز الدراسة يوم 18 نوفمبر2014 وحددت مدة الإنجاز ب 26 شهر .

نظمت و رشة انطلاق هذه الدراسة يومي 21 و 22 جانفي 2015. وتم عرض و مناقشة التقرير الأولي للمرحلة الأولى من الدراسة من طرف مكاتب الدراسات BRL-STUDIخلال ندوة انعقدت بتاريخ 05 و 06 مارس 2015 .

خلال سنة 2017 تم انجاز المرحلة الثالثة من دراسة إستراتيجية التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية المتمثلة في تحديدا لسياسات و البرامج المستقبلية لأفق 2050 و المخطط العشري إلى أفق 2030.

و تجدر الإشارة أنه وقع تمديد الدراسة بثمانية أشهر إلى غاية 24 سبتمبر 2017.

← الأهداف الكبرى والتوجهات المستقبلية للإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية

أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع والتي تتمثل في:

- **إرساء مناطق ريفية مزدهرة، ترتكز تنميتها على دعم الفلاحة المنتجة والقائمة على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية إزاء تغير المناخ وذلك من خلال انجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة الملائمة والموجهة نحو تحسين الإنتاج الفلاحي والتشريك الفعلي للفلاحين.**
- **المساهمة في التنمية المستديمة انطلاقا من التنمية الذاتية على مستوى المستغلة الفلاحية**
- **ملائمة نمط استغلال الضيعة الفلاحية للتغيرات المناخية بتحسيس الفلاح وتنويع الإنتاج وملائمة استعمالات الأراضي حسب هاته الظاهرة واعتماد تخطيط المشاريع مع أخذها بعين الاعتبار .**
- **التشجيع على الفلاحة المطرية بالمناطق الهشة من خلال تعبئة المياه الخضراء.**
- **تدعيم الحوكمة المحلية الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المحلية المستديمة**
- **أما عن التوجهات الإستراتيجية فلقد ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:**
- **إعداد إستراتيجية طويلة المدى للمحافظة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية .**
- **مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة.**
- **مزيد التحكم في مياه السيلان لحماية المدن من الفيضانات .**
- **إرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة, تملح وتغدق) وتوجيه استعمالات الأراضي حسب خصائصها الحقيقية.**
- **تهيئة شاملة و مندمجة لأحواض الأودية مع تثمين المنشآت**
- **إرساء حوكمة محلية رشيدة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية**
- **وضع صندوق خاص لتمويل المبادرات الخاصة بإحكام التصرف في الموارد الطبيعية**
- **النهوض بالفلاحة المطرية و استصلاح الأراضي .**

ث-- موارد التربة وتهيئة الفضاء الريفي :

❖ **مراقبة وتقييم الملوحة بالمناطق السقوية :**

تتولى إدارة موارد التربة بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية متابعة الملوحة بالمناطق السقوية علي مساحة جملية تقدر ب 65194 هكتار بالنسبة لسنة 2017 موزعة علي كامل المناطق السقوية سهول الأعلى والمتوسط والمنخفض لوادي مجردة والواحات وسهول القيروان وسيدي بوزيد والقصرين والمهدية بالإضافة للواحات (توزر- قبلي- قابس).

وللوقاية وللتصدي لظاهرة ملوحة المياه والتربة بالمناطق السقوية العمومية (م. س. ع) والتقليص من أثارها السلبي على المنتوج، على المساحة المزروعة وانعكاسها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمنتفعين بصفة خاصة وللبلاد بصفة عامة تقوم إدارة التربة بالأنشطة التالية:

- **إنجاز خرائط تحتوي على مواقع (م. س. ع) و معلومات أخرى حسب المتوفر.**
- **مواصلة مشروع** MODERNISATION DES PPI **بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بكل من ولاية أريانة و منوبة.**
- **إعداد قاعدة للبيانات لمشروع**SISOLSINEAU

- **المشاركة في أشغال ورشة انطلاق مشروع:**PIAIT **بالتنسيق مع** IDG/GREE**الذي يهدف إلى:**

- **تكثيف الزراعة المروية في تونس**
- **إعادة تأهيل البنية التحتية لتوزيع المياه في المناطق المروية لدعمها**
- **تحديث المناطق المروية في 6 ولايات (جندوبة- بنزرت- باجة – سليانة – نابل – صفاقس) وإعداد تقرير يحتوي عل مقترحات من طرف إدارة موارد التربة.**
- **إعداد برنامج متابعة استعمال الآلات الإلكترو مغناطسية في الري و تأثيراتها على التربة**
- **دراسة شروط التمتع بالمنح لمستعملي الآلات المغنطسة و الكهرومغنطسية لمعالجة المياه المالحة في الري بالتعاون مع كل من الإدارة العامة للهندسة الريفية و استغلال المياه والإدارة العامة للتمويل والاستثمارات و الهياكل المهنية.**

❖ **تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية :**

في إطار تطبيق القانون عدد 87 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 والمتعلق بحماية الأراضي الفلاحية،يتواصل إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية للولايات المتبقية . وسعيا لتفادي التأخر الذي تشهده هذه المشاريع تم احداث لجنة قيادة بالإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لمتابعة هذه المشاريع تضم ممثلين عن الإدارات الأربعة المكونة للإدارة العامة. وقد قامت اللجنة بالعديد من الاجتماعات في إطار التشاور المستمر والتنسيق المحكم سعيا للتسريع في إتمام المشاريع والمصادقة عليها في أقرب الآجال.

❖ **دراسة ملفات تغيير الصبغة :**

خلال سنة 2017، تم عقد جلسات للجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بالنظر في مطالب استعمال الأراضي الفلاحية لأغراض غير فلاحيه التي تشارك فيها إدارة تهيئة الفضاء الريفي كعضو قار.

- **الجلسة عدد 80 بتاريخ 21 جانفي 2017 وتضمنت دراسة 06 ملفات**
- **الجلسة عدد 81 بتاريخ 03 ماي 2017 وتضمنت دراسة 09 ملفات**
- **الجلسة عدد 82 بتاريخ 02 جوان 2017 وتضمنت دراسة 04 ملفات**
- **الجلسة عدد 83 بتاريخ 29 أوت 2017 وتضمنت دراسة 08 ملفات**
- **الجلسة عدد 84 بتاريخ 20 ديسمبر 2017 وتضمنت دراسة 05 ملفات**

بالمقابل تم استصدار خمسة (5) أوامر وقرار واحد تتعلق بتغيير صلوحية أراضي فلاحية لغرض إحداث مناطق صناعية أو تركيز مشاريع غير مرتبطة بالنشاط الفلاحي وذلك في اطار دفع التنمية الجهوية.

❖ **دراسة ملفات المقاطع :**

خلال سنة 2017، تم عقد خمس جلسات للجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع تضمنت دراسة 172 ملف مع العلم أن إدارة تهيئة الفضاء الريفي تمثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في هذه اللجنة.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

ميزانية البرنامج حسب طبيعة النّفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات	ق.م	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	2017 (1)	2017(2)	المبلغ (2-1)	2017 (1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	**140 653**	**160 492**	**19 839**	114%
التأجير العمومي	139 505	159 696	20 191	114%
وسائل المصالح	973	664	-309	68%
التدخل العمومي	175	132	-43	75%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**142 022**	**130 103**	**-11 919**	92%
الاستثمارات المباشرة	**126 022**	**128 703**	**2 681**	**102%**
على الموارد العامة للميزانية	121022	116 464	-4 558	96%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	5000	12 240	7 240	245%
التمويل العمومي	**16 000**	**1 400**	**-14 600**	**9%**
على الموارد العامة للميزانية	4 000	1 400	-2 600	35%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	12 000		-12 000	0%
مجموع البرنامج 4	**282 675**	**290 595**	**7 920**	103%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية لسنة 2017

الوحدة: ألف دينار

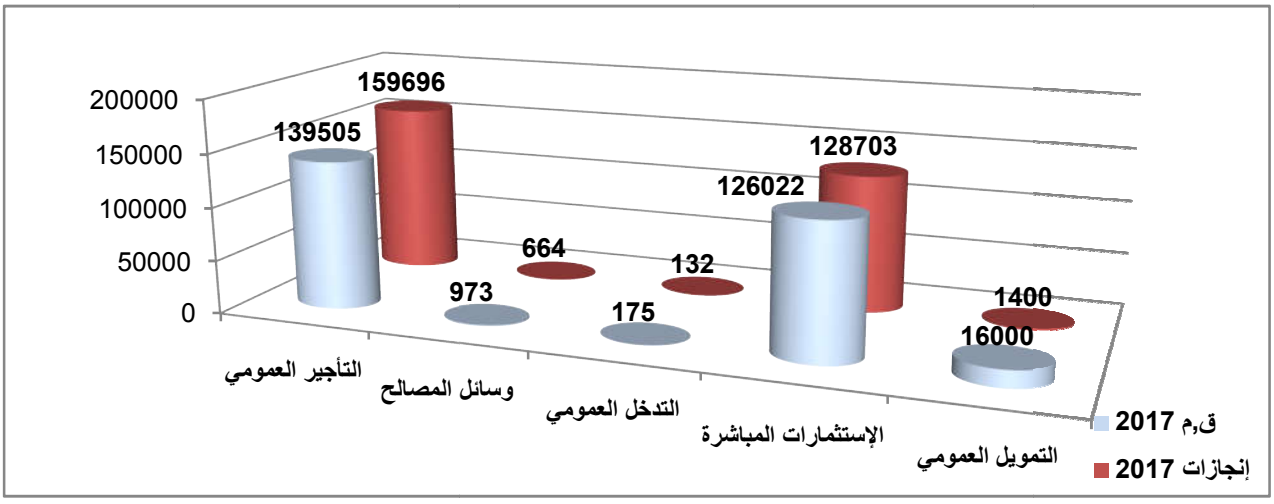

ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	ق.م 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ	النسبة(%)
البرنامج الفرعي 4-1: الغابات والمراعي	188665	195665,4	7000,4	%104
البرنامج الفرعي 4-2: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية	94010	94929,7	919,7	%101
مجموع البرنامج 4:	282675,0	290595,1	7920,1	%103

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

التوزيع حسب البرامج الفرعيّة

الوحدة: ألف دينار

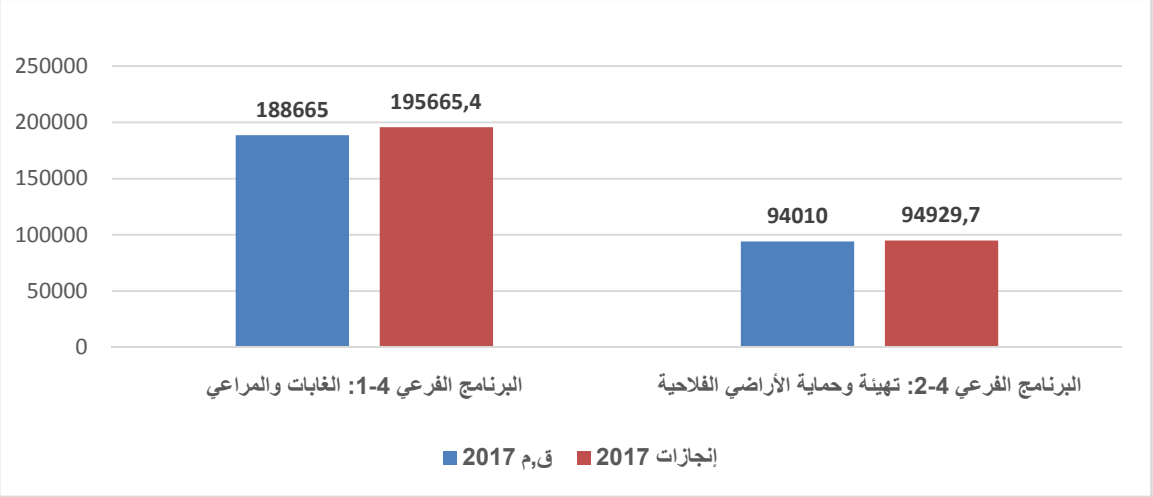

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1.1.4.: الرفع من نسبة الغطاء الغابي

تقديم الهدف :الرّفع من نسبة الغطاء الغابي بالمناطق الجبلية والأحواض المائية للمحافظة على التّربة وإقامة مصدّات الرّياح بالمناطق السّقوية لتحسين الإنتاج الفلاحي.

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
مؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد 16 مليون هك	%	8,39	8.33	%99,3	8,41	8.35	%99,3

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017الخاصة بالهدف .1.1.4: الرفع من نسبة الغطاء الغابي

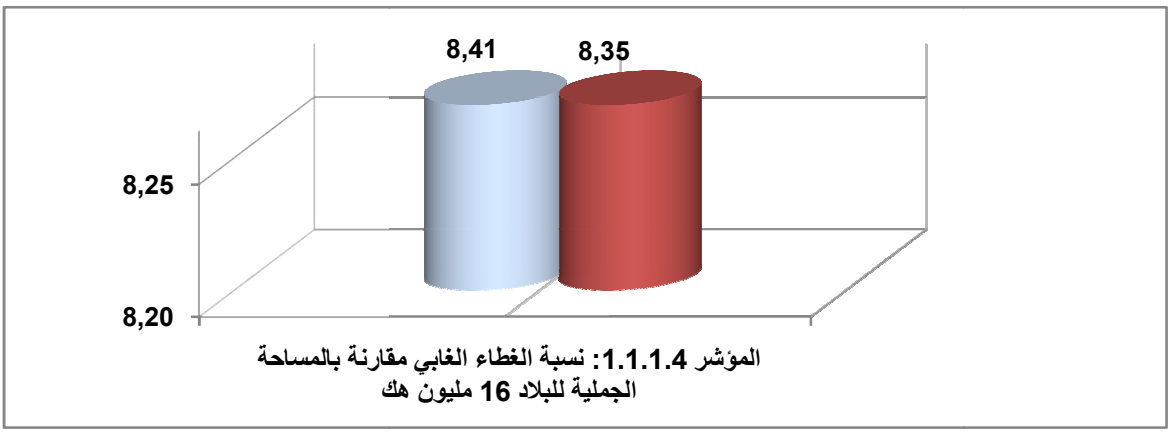

المؤشر 1.1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد 16 مليون هك

- **المؤشر** 1.1.1.4**: نسبة الغطاء الغابي:**

تهدف عمليات التشجير الغابي والرعوي إلى الترفيع في المساحة الغابية لضمان تنمية غابية مستديمة وكذلك إلى الترفيع في نسبة الغطاء الغابي لإقرار التوازن البيئي عبر الترفيع في نسق التشجير.و تشمل هذه المساحة إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي المناطق التالية المناطق الجبلية و الأحواض المائية للمحافظة على التربة وحماية المنشآت المائية وضفاف الأودية والمناطق السقوية بإقامة مصدات الرياح لتحسين الإنتاجية الفلاحية.

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعوي في إنجاز قرابة عشرة آلاف هكتار وذلك بتضافر جهود مختلف المتدخلين في البرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي) وكذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى.

بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية خلال موسم (2016– 46902017) هك من مجموع 7291 هك مبرمجة أي حوالي 64٪ مبرمجة ضمن مختلف المشاريع والبرامج وتوزعت هذه المساحة بين 4078هك تشجير غابى 1758 هك غراسات رعوية.

كما تم غراسة حوالى 2416 هك من الهندى الاملس

وتسعى الإدارة العامة للغابات إلى إعداد برامج تشجير بالمناطق الغابية التى تعرضت للانتهاكات والإتلاف وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية ومقاومة التصحر لبلوغ الأهداف المنشودة.

ولقد شهدت كمية الاشغال المبرمجة انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات وذلك لعدة أسباب من أهمها:

– ارتفاع كلفة الإنجاز المترتبة عن ارتفاع الأجر اليومي .

–الارتفاع في عدد عملة الحظائر الظرفية وتفشي ظاهرة التسيب بعد الثورة نتج عنه ضعف في إنتاجية هذة الحظائر خاصة و كذلك النقص الحاصل في التأطير جراء النقص في عدد الفنيين و في وسائل العمل .

– العوامل المناخية الغير الملائمة للقيام بعمليات التشجير في عدة جهات.

– معارضة السكان لعمليات التشجير.

الهدف 2.1.4:تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية ؛

تقديم الهدف :يرتكز هذا الهدف أساسا على:

- **التحيين الدوري لقاعدة البيانات المتعلقة بالموارد الغابية والرعوية ووضع نظام معلوماتي رقمي وخرائطي بالتعاون مع المركز الوطني للاستشعار عن بعد.**
- **إعداد وتنفيذ أمثلة تهيئة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية و الاجتماعية**
- **تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية**
- **حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها**
- **تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي من خلال تنفيذ مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها واستدامتها وذلك في إطار لزمات**
- **الإحداث والإحاطة بمجامع التنمية التي تنشط في مجال الغابات والمراعي،**
- **تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت والبنية الأساسية.**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر 1.2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال)	%	39	35.5	%91	37.97	35.5	%93.5
المؤشر 2.2.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)	%	85	59.6	70,1	85	49	57.6
المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيئة (على قاعدة مساحة جملية بـ 4,5 مليون هك)	%	19.5	18.5	96%	20.5	18.5	%90,25

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف2.1.4: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية

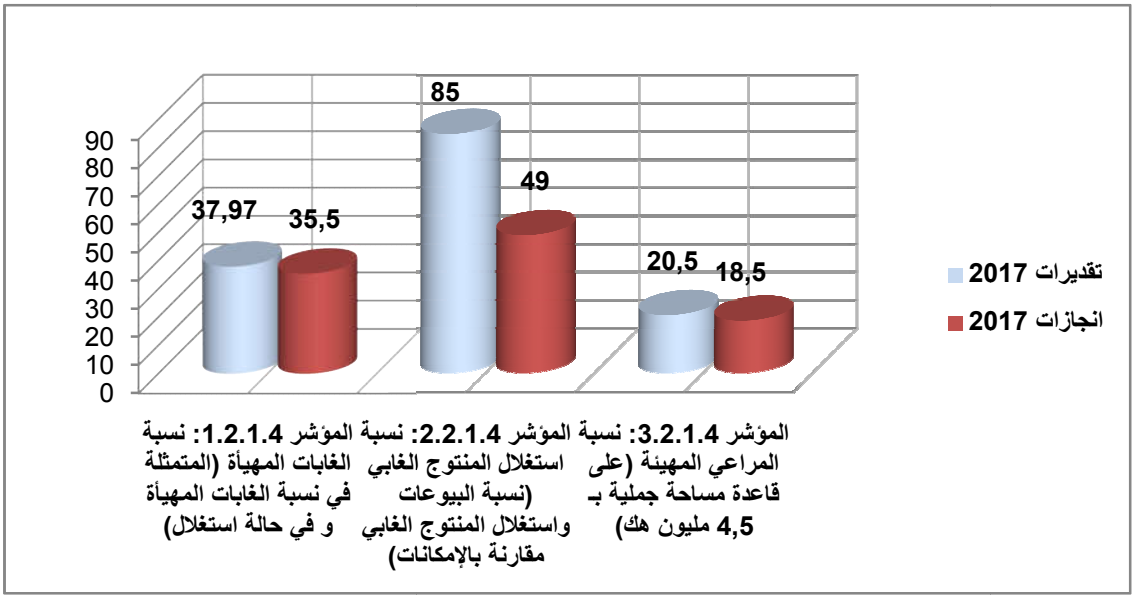

- **المؤشر 1.2.1.4: نسبة الغابات المهيأة:**

ضمن إنجاز دراسات التهيئة لسنة 2016 تم إعداد مخططات تهيئة لحوالى 8173 هكتار من الغابات بولاية جندوبة وبذلك بلغت المساحة الجملية للغابات المهيأة 499000 هكتار من ضمنها 177866 هكتار لها أمثلة تهيئة سارية المفعول وهو ما يمثل 35.71٪ من المساحة الجملية للغابات المهيأة (الطبيعية والاصطناعية).

كما تمّت مناقشة التقرير الأولي للمرحلة الاولى للقسط عدد1 للدراسة الخاصة بتهيئة 14657 هكتار من الغابات بولاية سليانة و تم الانتهاء من الأشغال الميدانية الخاصة بالقسط الثاني والشروع في إعداد التقرير الأولي للمرحلة الأولى لهذا القسط.

وبالتعاون مع مختلف المصالح الفنية بالإدارة العامة للغابات، تم إعداد برنامج عمل يتضمن مخططا لانجاز الدراسات وإبرام الصفقات على مدى ثلاث سنوات لتشمل مساحة 175339 هك من الغابات و87000 هك من المراعي و264000 هك من منابت الحلفاء وسيتم انجاز هذه الدراسات في اطار مشروع التصرف المندمج للمشاهد الممول من طرف البنك الدولي.

- **المؤشر2.2.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي:**

تتمثل أهم المنتوجات الغابية في الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق.

ويقدر استغلال الغابة سنويا بـ :

- **250 ألف م3 من الخشب (مقطوع وأشجار قائمة) في حين أن القدرة الإنتاجية السنوية هي ما يقارب 500 ألف م3.**

- 8 ألف طن من الفلين.
- 40 ألف طنمن الحلفاء.

بالإضافة إلى المواد الغابية غير الخشبية كالنباتات العطرية مثل الاكليل والريحان أغصان الذرو المعد للتزويق وحبوب الزقوقو والزيتون ومواد المقاطع وتربية النحل وكل المواد الأخرى غير الحطب والخفاف المتأتية من الغابات الدولية (68 ألف هكتار سنويا من براعم الإكليل و20 ألف هكتار سنويا من براعم الريحان..).

وتستغل هذه المنتوجات الغابية من طرف 50 مؤسسة على ملك الخواص بعد التفويت فيها لفائدتهم بالمزاد العلني أو بالمراكنة عن طريق وكالة استغلال الغابات وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية. وتمكن المنتوجات الغابية على اختلاف أنواعها من تلبية حاجيات البلاد من خشب الفلاحة والمناجم وحطب العجين وحطب الوقود إلا أننا نسجل عجزا من خشب النشر يتم توريده لسد حاجيات البلاد.

وتتولى دوائر الغابات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووكالة استغلال الغابات تنفيذ البرامج السنوية لاستغلال الغابات أخذا بعين الاعتبار الجوانب الفنية المحددة بأمثلة التهيئة ولإجراءات المنصوص عليها في مجلة الغابات والتوجهات التنموية في قطاع الغابات والمراعي (تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية، حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها، التصرف الرشيد في المنظومات الغابية..) غير أن استغلال المنتوج الغابي بقى دون طاقة الإنتاج المتاحة للتثمين المجدي للمنتوج.

بلغت الكمية الجملية لإنتاج الخشب سنة 2017 حوالى 328681 م3 من أصل توقعات كانت قدرت بحوالى 737471 م3. ويبين الجدول التالي إنتاج الخشب لسنة 2017 :

جدول رقم 13: إنتاج وبيع الخشب لسنة 2017

نوع المنتوج	التوقعات م^3	الكميات المنتجة م^3	الكميات المباعة	الكميات المباعة بالمراكنة مسحوبة	الكميات المباعة بالمراكنة والغير معروضة للبتاتفوترة–	جملة الكميات
خشب مقطوع ومصنف	81330	35273.4	18274	732.5	14137.7	33144.2
أشجار قائمة	656141	293408	80493	32735		113228
أحراج			11180	3640		14820
المجموع	737471	328681.4	109947	37107.5	14137.7	161192.2

كما أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم 2017إنتاج حوالى 42690 قنطار مثلت نسبة 57.6 % من التقديرات النهائية التى كانت حوالى 74000 قنطار وتبقى النتائج المسجلة دون المأمول نظرا لـ:

- **عدم توفر اليد العاملة المختصة بعدد من المناطق**
- **عزوف اليد العاملة عن العمل بحضائر جني الخفاف ببعض المناطق**
- **ضعف مردودية العملة والنقص المسجل في وسائل النقل لدى دوائر الغابات لتمكين الأعوان من عملية التأطير والمراقبة بصفة مكثفة ببعض المراكز الغابية**

- **وجود غابة شعراء كثيفة تحت أشجار الفلين مما يعيق عملية الاستغلال**

- **المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيأة(*):**

تم خلال موسم 2015–2016:

- **غراسةحوالى2416 هك من الهندي الأملس من أصل 3050هك مبرمجةضمن برامج ومشاريع كل المتدخلين كما تم تهيئة حوالي4890هك من المراعى من أصل 6390 هك مبرمجة.**

الأنشطة	المبرمج	المنجز	نسبة الإنجاز
غراسة الهندي	3050هك	2416 هك	٪93
تهيئة المراعي	6390 هك	4890 هك	٪76

الهدف 3.1.4: المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية ؛

تقديم الهدف :يعالج هذا الهدف كيفية حماية الغابات من الآفات والحرائق وتنظيم ومراقبة الصّيد البرّي وحماية الأحياء البرّية, كما يعمل هذا الهدف على الرّفع في نسبة مساحة المناطق المحمية والّتي تمثّل في الوقت الحاضر 17%من المساحة الجملية للغابات.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر 1.3.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)	هك	2	4.64	%232 (*)	2	27.86	%1392 (*)
المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44	عدد	18	15	% 83.3	18	17	%94
المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا	كلم	1300	1005	% 77.3	1300	1212	93%

(*) نسبة سلبية نظرا لأن الهدف هو تقليص معدل المساحة المحترقة.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف3.1.4:المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية

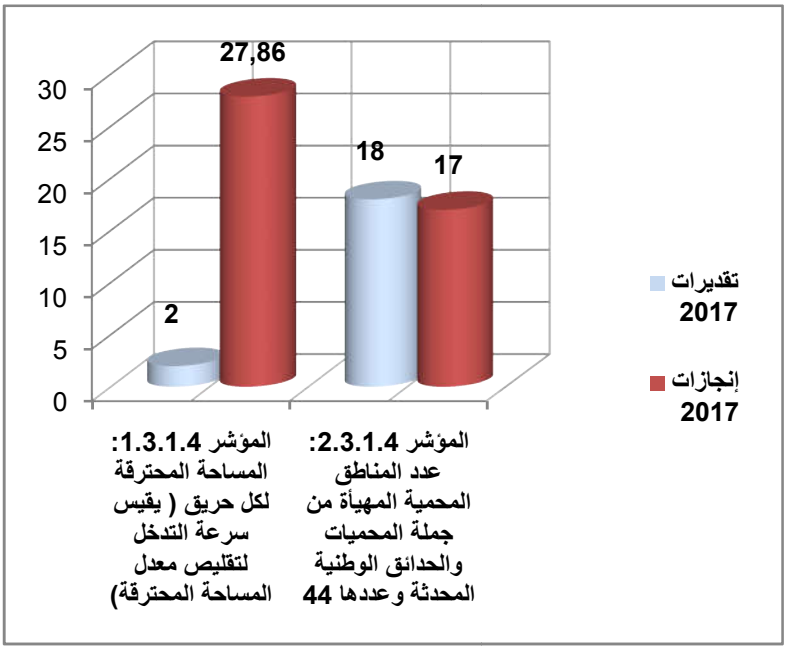

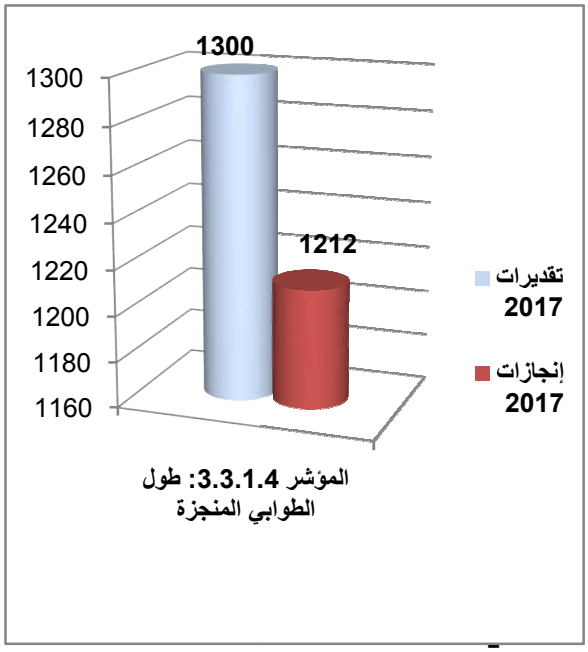

المؤشر 1.3.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق:

تعتبر الحرائق من أخطر العوامل التي تهدّد الثروة الغابيّة نظرا لما تخلّفه من أضرار بليغة بالبيئة وبالممتلكات. وتتميز الغابات التونسية كغيرها من الغابات المتوسّطيّة بقابليتها للحرائق خاصّة خلال السنوات الجافة وفي فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة إلى صعوبة التّحكّم في الحرائق وسرعة انتشارها في بعض الأحيان وذلك راجع لصعوبة الوصول إلى مناطق الحريق.

المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة(محمياتوحدائقوطنية):

بعد أن بلغنا الهدف المنشود لإحداث شبكة من الحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية والمناطق الرطبة وتغطية كل المنظومات الطبيعية حيث بلغ عدد المناطق المحمية المحدثة 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية، توجب إعداد أمثلة تهيئة وتصرف تشاركي ومندمج تعدهم المصالح الغابية طبقا لأوامر بعث هذه المحميات. غير أن معظم المناطق المحمية غير مهيئة حاليا مما أوجب إعداد الدراسات اللازمة لذلك. وطبقا لبرنامج التصرف حسب الأهداف، تمت برمجة الدراسات لبلوغ هدف تهيئة 44 منطقة محمية في غضون سنة 2024. أي بمعدل 3 إلى 5 دراسات سنويا. ويتم إعداد الدراسات على مستوى الوطني نظرا لأهمية مشاركة الإدارات والوزارات الأخرى في لجان المتابعة و تقييم الدراسات مع تفعيل إنجازها و تقديم الإقتراحات في الغرض.

تم خلال سنة 2017 التنسيق مع كافة المتدخلين بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة لوضع برامج التهيئة وتنمية موارد الرزق للمتساكنين المحليين ودعم فرص التشغيل.

- **مصادقة على دراسة مثال التهيئة و التصرف التشاركي و مندمج للمحمية الطبيعية بالقنة.**
- **تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية في إطار المشروع التونسي الياباني بولايات سليانة لمحمية الطبيعية بجندوبة واد الزان و الحديقة الوطنية بجبل السرج.**
- **تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية ببوهدمة و جبيل و دغومس في إطار مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة.**
- **تحسين البنية التحتية للمناطق المحمية ببوهدمة ودغومس وجبيل في إطار مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية بالتعاون مع مصالح وزارة البيئة و التنمية المستدامة.**
- **و في إطار اتفاقية شراكة مع المجلس الأعلى للبحوث العلمية باسبانيا و دراسة الظاهر التونسي لإعادة توطين الغزال الجبلي و الأرو المغاربي بولايات زغوان و سليانة و الكاف تم جلب و إعادة توطين 43 رأسا من الغزال الجبل من الميريا باسبانيا الى الحديقة الوطنية بالسرج و إعداد برنامج عمل لسنة 2018 .**
- **تهيئة مركز لإيواء السلحفاة البرية بجبل بوقرنين بالتعاون مع جمعية ماروال ويلدلايف الأنقليزية.**
- **إعداد شارات خاصة بالمناطق المحمية.**
-

المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا:

تواصلت خلال سنة 2017 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني حيث بلغت الانجازات تقلصا طفيفا حوالي 200 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 215 كم من الطوابي الاصطناعية معلاة بالجريد الجاف موزعة بين العشرة ولايات بالوسط والجنوب بكلفة بلغت مليون دينار وبالإضافة تم إحداث 12 كم من الطوابي أخرى بمنطقة مغنى من ولاية تطاوين (مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية) وتعلية 1000 كلم من الطوابي بكلفة تقدر بـ 3 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن نسق تقلص في إقامة الطوابي الاصطناعية يرجع بالأساس الى ارتفاع التكلفة التى مرت من 2500 د إلى حوالى 5000 د للكلم الواحد وعدم الترفيع في الإعتمادات المرصودة لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى غياب مشاريع توفر إعتمادات تعاضد مجهودات الدولة في هذا المجال كما طرحت خلال السنة الفارطة بعض الإشكاليات المتعلقة ببعض المصدات الرملية المنجزة منذ السبعينات حيث كانت موضوع إحتجاجات المتساكنين ببعض المناطق خاصة بسوق الأحد والنوايل للمطالبة بإزالة الحواجز بتعلة أنها أصبحت مصدر رمال متحركة تغمر البنية التحتية والمنشآت بالمنطقة.

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالانجراف :

1. **تقديم الهدف**:الحد من المساحات المهددة بالانجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر 1.4.2.4: نسبة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف (من جملة الأراضي المهددة بالإنجراف والمقدرة بـ3,5 مليون هك سنة 2010).	%	7,74	8.01	%103,5	8,69	8.68	100 %
المؤشر2.4.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف (2001-2011)والمقدرة بـ641ألف هك)	%	40,10	30.95	%77,2	37,13	36.23	97%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالانجراف

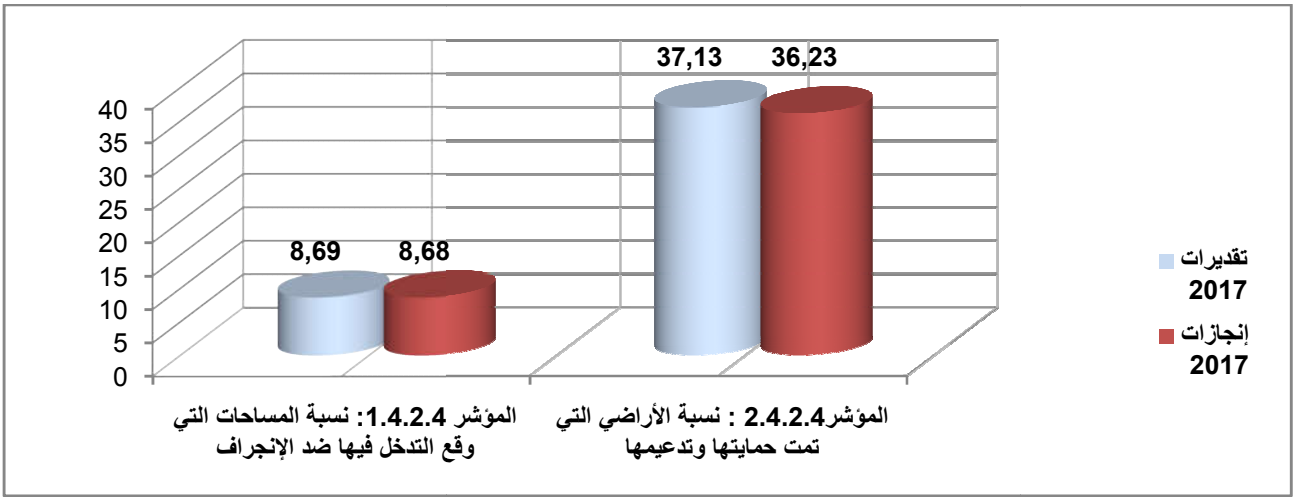

- **المؤشر1.4.2.4: نسبة المساحات المهيأة ضد الانجراف :**

بصفة إجمالية سجلت المؤشرات الخاصة بحماية الأراضي الفلاحية تطورا مقارنة مع ما كان مبرمجا وذلك راجع لتوفير الاعتمادات الضرورية لانجاز البرنامج والتوجه المتواصل إلى التركيز على الحضائر .

- **المؤشر2.4.2.4: نسبةالأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها:**

رغم ما يشهده المؤشر من تطور مرضي إلا أن نسبة تثبيت المنشآت بالغراسات الرعوية تبقى ضعيفة ويرجع ذلك في بعض الجهات إلى نقص في نقاط التزود بمياه الري كما ارتفعت نسبة إنجاز غراسة الزيتون وذلك لوجود مشروع خاص لغراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية.

الهدف 5.2.4: الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء :

تقديم الهدف :نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية:2012–2021 وهي 50 مليون متر مكعب

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر 1.5.2.4: نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية:2012–2021 وهي 50 مليون متر مكعب(*)	%	6,83	9.82	%143,8	10,62	9,82	%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 5.2.4: الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء:

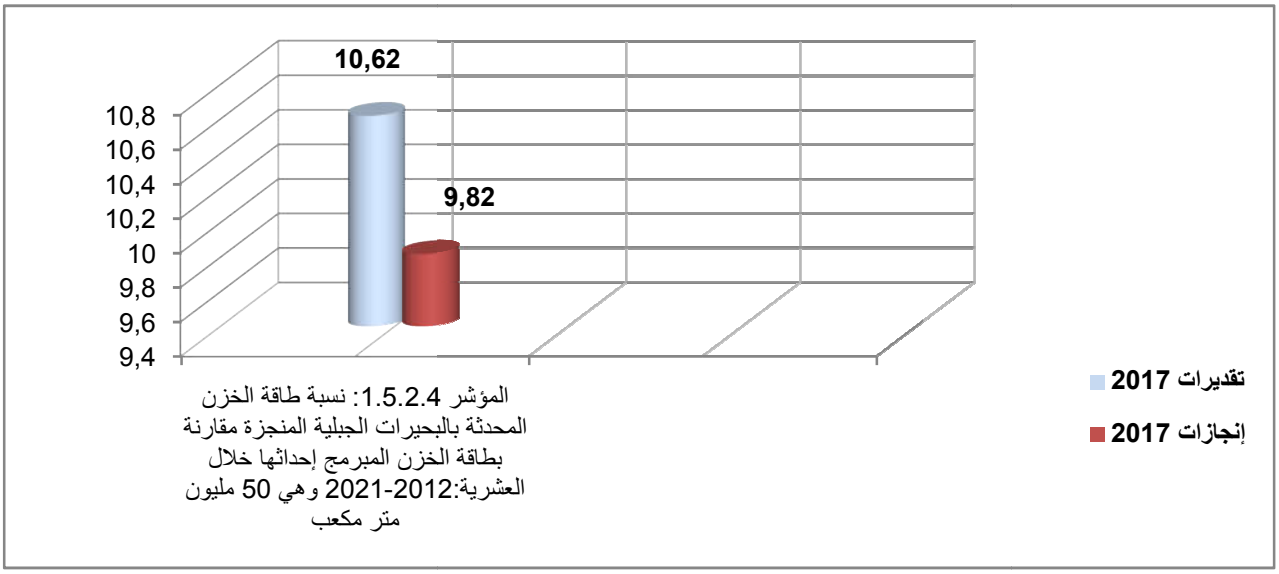

المؤشر.1.5.2.4:نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية:2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب:

وقع البدء في عشرية جديدة:2012-2021 بهدف طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية بـ 50 مليون متر مكعب مقارنة بأهداف الخطة العشرية للمحافظة على المياه والتربة يبقى الهدف بعيدا رغم نهاية هذه الخطة ففي سنة 2011 بلغت قيمة المؤشر 50,79 % وذلك لتقلص المواقع الطبوغرافية ذات الجدوى العالية مع نقص حاد في الإمكانيات المادية والمالية والبشرية كذلك مع إنطلاق العشرية 2012-2021 نلاحظ تدني كبير لقيمة المؤشر لنفس الأسباب.

(*)لم نسجل تغييرا في المؤشر لسنة 2017 لأن البحيرات المبرمجة لا تزال في طور الإنجاز.

الهدف 6.2.4، إحكام التصرف في موارد التربة،

تقديم الهدف :المحافظة على موارد التربة وذلك بحسن الدراسة وتحديد خاصيات التربة لتوجيهها نحو الاستعمالات الملائمة لهذه الخاصيات وإرساء نظام للإنذار المبكر لحالة التربة بالمناطق السقوية.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
المؤشر1.6.2.4: نسبة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها *	%	35,72	37.23	104.2%
المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها *	%	21,69	10.12	46.6%
المؤشر 3.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية *	%	56,71	56.03	98.8%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 6.2.4: إحكام التصرف في موارد التربة

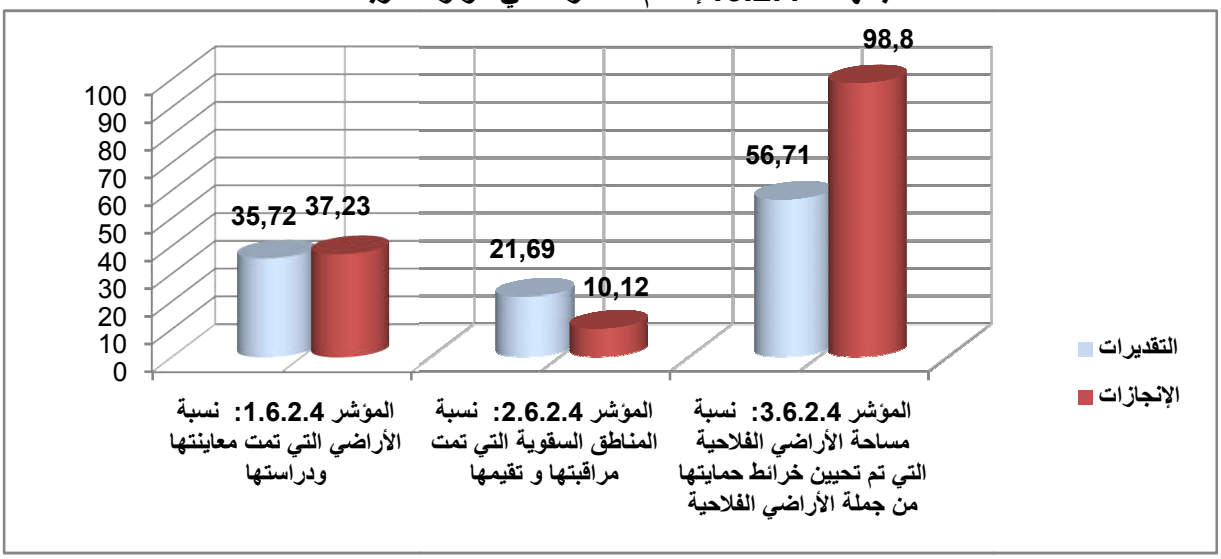

ملاحظة :خلال سنة 2016 في إطار مراجعة مؤشرات قيس الأداء للبرنامج وقع تحيين المؤشرات التالية :

– تغيير على مستوى طريقة احتساب المؤشرين: 1.6.2.4: نسبة الأراضي التي تمت معاينتها ودراستها و2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها.

– تعويض المؤشر 3.6.2.4 : نسبة الأراضي الفلاحية التي فقدت صبغتها الفلاحية بمؤشر جديد : نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية).

- **المؤشر 1.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي التي تمتّ معاينتها ودراستها:**

يرتبط هذا المؤشر بإختبارات التربة المنجزة بطلب من الفلاح (المعاينات و التحاليل)، دراسات التربة الخاصة بإحداث وتحيين مناطق سقوية، دراسات التربة الخاصة بإتمام خرائط موارد التربة أو دراسات أخرى (الإنجراف، الخصوبة..)، تصنيف الأراضي (الإصلاح الزراعي، الإنتزاع،..) والمعينات الخاصة بصبغة الأراضي (المقاطع، مراجعة مثال التهيئة، رخص البناء..). تم تسجيل ارتفاع مقارنة بما هو مبرمج خلال ألسنة الأولى من المخطط الخماسي 2016–2020 وهذا راجع بالأساس الى رجوع النسق العادي لمعاينة الأراضي وعدد الملفات التي تمت دراستها وعدد العينات التي تم تحليلها.

.

- **المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها :**

تم تسجيل سنة 2017 انخفاض نسبة متابعة الأراضي السقوية مقارنةً بسنة 2016 وأيضاً مقارنةً بالنسبة المبرمجة لسنة 2017من 21.69٪ إلى 10.12٪ ويعود ذلك أساساً إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدوائر التربة لبلوغ النسبة المرجوة والتمكن من متابعة كامل المناطق السقوية المبرمجة.

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

4-1 أهم الإشكاليات والنّقائص:

تتمثل أهم الإشكاليات التى حالت دون بلوغ الأهداف في ما يلى:

- **الإشكال الهيكلي للقطاع خاصة على المستوى الجهوي والمتمثل فى عدم التوازن بين المهام الموكولة والصلاحيات وإمكانيات التنفيذ .**
- **تشّعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من عمليات التحوّز التي عرفتها الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوّز بها من طرف الخواص.**
- **عدم معالجة العديد من وضعيات الأراضي المشجّرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتى أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي فى تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال مهددة.**
- **عدم ملائمة قانون الصفقات العمومية مع الإمكانيات المادية والبشرية لمجامع التنمية حيث لا يمكن لها المنافسة للحصول على عقود أشغال.**
- **المقاييس المعتمدة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحديد معلوم اللزمات بملك الدولة للغابات لا تتلاءم مع الأهداف المرتقبة من إسناد اللزمات**
- **قرابة ثلثي أمثلة التهيئة قد انقضت مدة صلوحيتها**
- **استغلال المنتوجات الغابية بقي دون طاقة الإنتاج وذلك راجع لنقص في الموارد البشرية والمادية لاستغلال الغابات وضعف التأطير الفنّي**
- **صعوبة التعاطى مع المنتفعين لعدم اقتناعهم بجدوى تحسين المراعي بالأراضي الاشتراكية.**
- **تقلص مساحات المراعي نتيجة استغلالها بالحراثة وزراعة الحبوب أو غراسة الأشجار المثمرة خاصة في السنوات الممطرة.**
- **صعوبات مرتبطة بالمناخ وبتدهور نوعية الأرض وقلة الموارد المائية والمسالك الفلاحية التي تعتبر عنصرا هاما لإنجاح عمليات تحسين المراعي.**
- **ضعف الإعتمادات المخصصة لتحسين واستغلال المراعي.**
- **الغياب شبه كلي لمجالس التصرف الجهوية لتسهيل التدخل خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات وكذلك دور مجامع التنمية الفلاحية واللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال.**
- **غياب التشجيع فيما يتعلق ببعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية عن طريق المبادرات الخاصة وذلك لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.**
- **عدم وجود مختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي بالدوائر الغابات**
- **عدم صدور النصوص الترتيبية الخاصة باللزمة الغابية وعدم ملائمة بعض النصوص العامة المعتمدة،**
- **عدم ملائمة بعض فصول مجلة الغابات والقوانين المعمول بها لإسناد اللزمات لمشاركة سكان الغابات في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنمية الاستثمار الغابي.**

- **بالإضافة إلى أن التشكيّات الصادرة عن أصحاب الأراضي المشجّرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال أصبحت تشكّل عائقا أمام قيام الإدارة بمهامها وتهدّد بقاء هذه المناطق على حالتها الطبيعية ممّا يستوجب إيجاد حلول جذرية لهذه الغابات وذلك إمّا بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل وفي هذا الإطار تم الشروع في عقد جلسات عمل مع جميع الأطراف المعنية للبت في هذه الوضعية.**
- **تفاقم مشكلة أراضي الخواص المشجرة من طرف الدولة بعد الثورة حيث كثر طلب استعادة هذه الأراضي من طرف مالكيها وبالخصوص بعد تضاعف قيمتها العقارية نظرا لتواجدها في أغلب الأحيان محاذية للبحر أو للمناطق العمرانية.**

- إن الأهداف المرسومة على مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية وهذا راجع إلى عدة أسباب:

- التطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر.

- ارتفاع الكلفة الفردية للأشغال.

- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون اعتبار العنصر التنموي وهو ما نأمل أن نتفاداه في الإستراتيجية القادمة بالاعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

2-4 التّدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:

أعدت كل من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية استراتيجيات عشرية جديدة.

وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع في أن تكون الموارد الغابية والرعوية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتوجات حييث يتم ذلك من خلال الأهداف التالية:

- **تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات والاقتصاد الوطني؛**
- **المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي وتقليص تأثيرات التغيرات المناخية؛**
- **الرفع من نسبة الغطاء الغابي.**

وتقدّر الكلفة الجملية لتنفيذ هذه إستراتيجيةتنمية الغابات والمراعي بـ 900 مليون دينار موزعة على أربعة محاور أساسية:

أ) ملائمة الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وتدعيم القدرات.وثانيها،

أأ) تطوير مساهمة القطاع في التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية،

أأأ) تطوير الوظائف والخدمات البيئية للموارد الغابية والرعوية،

أأأأ) تدعيم وتحسين المخزون الغابي والرعوي.

أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع والتي تتمثل في:

- **إرساء مناطق ريفية مزدهرة، ترتكز تنميتها على دعم الفلاحة المنتجة والقائمة على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية إزاء تغير المناخ وذلك من خلال انجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة الملائمة والموجهة نحو تحسين الإنتاج الفلاحي والتشريك الفعلي للفلاحين.**
- **المساهمة في التنمية المستديمة انطلاقا من التنمية الذاتية على مستوى المستغلة الفلاحية**
- **ملائمة نمط استغلال الضيعة الفلاحية للتغيرات المناخية بتحسيس الفلاح وتنويع الإنتاج وملائمة استعمالات الأراضي حسب هاته الظاهرة وإعتماد تخطيط المشاريع مع أخذها بعين الإعتبار .**
- **التشجيع على الفلاحة المطرية بالمناطق الهشة من خلال تعبئة المياه الخضراء.**
- **تدعيم الحوكمة المحلية الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المحلية المستديمة**

أما عن التوجهات الإستراتيجية فلقد ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:

- **إعداد إستراتيجية طويلة المدى للمحافظة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية .**
- **مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة.**
- **مزيد التحكم في مياه السيلان لحماية المدن من الفيضانات .**
- **إرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة، تملح وتغدق..) وتوجيه استعمالات الأراضي حسب خصائصها الحقيقية .**
- **تهيئة شاملة ومندمجة لأحواض الأودية مع تثمين المنشآت**
- **إرساء حوكمة محلية رشيدة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية**
- **وضع صندوق خاص لتمويل المبادرات الخاصة بإحكام التصرف في الموارد الطبيعية**
- **النهوض بالفلاحة المطرية واستصلاح الأراضي.**
- **تم صياغة مشروع أمر للنظام الأساسي الخاص بمهندسي وتقنيي الغابات بعد القيام باستشارة موسعة شملت مهندسي وفنيي الإدارة المركزية والدوائر الجهوية وقد تم إحالة مشروع الأمر على الكتابة العامة لوزراة الفلاحة والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية للدراسة وإبداء الرأي.**
-
- **أما فيما يخص المؤشرات فهي تشهد تطورا خاصة بعد مناقشتها خلال عدة جلسات مع خبراء أو من خلال النتائج المسجلة حيث أنه:**
- **تتم مراجعة مختلف المؤشرات الخاصة بالبرنامج مع مختلف المتدخلين حتى يتسنى ضبط مختلف التفريعات الخاصة بها وآليات جمع وتحيين المعطيات الخاصة بها.**
- **مواصلة التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة في مجال النهوض بالقطاع الغابي والرعوي والتي من بينها المشروع الإيطالي والذي سيمكن من تغطية جزئية للحاجيات من المعدات لحماية الغابات غير أن البنية الأساسية من حيث الصيانة وإحداث المسالك في حاجة إلى مزيد التمويل.**
- **الشروع في إعداد مشاريع لتمويلها عن طريق مختلف آليات التمويل بالاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية.**
- **إن الأهداف المرسومة لا تزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية إظافة للتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر ويتوجب إيجاد الحلول الكفيلة للتركيز على العنصر التنموي والتخلي على**

الجانب الاجتماعي (حل مشكلة العائلات المعوزة) والاعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

إن الإصلاحات والتوجهات الخاصة بالبرنامج وفق التصرف في الميزانية حسب الأهداف تتطلب أخذ التدابير العامة التالية:

- **سد الشغور الحاصل بالعديد من الهياكل التابعة للبرنامج نظرا لتقلص عدد الإطارات المباشرة بسبب الإحالات على التقاعد وانخفاض عدد الانتدابات خاصة بالمراكز الحدودية المساهمة في المنظومة الأمنية.**
- **إعادة النظر في هيكلة الإدارة للقضاء على القطيعة الفنية والرقابية الحاصلة الآن بين المصالح الجهوية والإدارة المركزية والتي كرّسها قانون تفويض بعض صلاحيات أعضاء الحكومة إلى الولاة والذي أصبحت بموجبه الدوائر الجهوية راجعة بالنظر إلى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خاصة بالنسبة لقطاع الغابات**
- **حل المسائل العقارية المتشعبة خاصة فيما يتعلق بتحديد ملك الدولة الغابي وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين الإدارة وديوان قيس الأراضي**
- **إيجاد حلول جذرية للأراضي المشجّرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال وذلك إمّا بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل**
- **الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التدخل لمقاومة حرائق الغابات (اقتناء معدات والصيانة وتوفير المتطلبات اللوجستية) لمجابهة الحرائق وتوزيع المهام بين مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية و مصالح الغابات ووزارة الدفاع ووزارة التجهيز والإسكان لحسن سير عمليات التدخل والحصول على المردودية المرجوة**

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات و الإصلاحات حول:

- **التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور – الدراسة – التنفيذ).**
- **التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والاستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت .**
- **تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.**
- **تكثيف عمليات استغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للاستغلال الفلاحي.**
- **مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.**
- **اعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والابتعاد عن التدخلات المتشتتة.**

ولبلوغ الأهداف المنشودة لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بات من الضروري :

- **تنزيل الاجراءات الخاصة بالتصرف في الميزانية حسي الأهداف وتركيز نظام معلوماتي لمتابعة الانجاز وتيسير إعداد كافة التقارير الخاصة بالبرنامج والمتابعة عبر المنظومة التي سيقع تركيزها في الغرض(اعتماد أهداف**

ومؤشرات قيس الأداء على مرتكزات فنية ورؤية موضوعية حتى نتمكن من تحقيقها وفق مقاييس يسهل احتسابها، اعتماد قاعدة احتساب واضحة للمؤشر،تحديد آليات المتابعة ودوريتها وغيرها ....) .

- **التنسيق مع الهياكل المتدخلة في البرنامج لبلورة مؤشرات متكاملة وعقد اجتماعات دوريةلإطلاع مدى تقدم الإنجاز وضبط الحلول التعديلية.**
- **توفير الإعتمادات اللازمة ضمن ميزانية البرنامج الوطني للغابات**
- **مراجعة بعض فصول مجلة الغابات لدعم مشاركة سكان الغابات لإنجاز أشغال تحسين وتهيئة واستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة وتنفيذ الأشغال الميدانية لتسيير الغابات والمراعي وكافة الإجراءات النوعية المتعلقة بتأطير متساكني الغابات وتطوير منظومات الإنتاج ودعم المبادرات الخاصّة بصفة دائمة وهياكلهم التنظيمية في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية**
- **إصدار النصوص الترتيبية الخاصّة بإسناد اللزمات بملك الدولة الغابي ومراجعة مجلة الاستثمارات لتنمية الاستثمار في القطاع الغابي والرعوي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاصة ومراجعة كراس الشروط المتعلق بضبط شروط مشاركة المقاولات الخاصّة في تنفيذ الأشغال الغابية**
- **تحديد الصيغ القانونية لرفع الإخضاع لبعض أراضى الخواص التي وضعت في السابق تحت نظام الغابات بهدف مقاومة زحف الرمال**
- **تدعيم الإدارة بالموارد البشرية من فنيين ومختصين والتجهيزات والمعدات التيمن شأنها توفير التأطير الملائم والمتابعة المستمرة لكافة الأنشطة وبكافة مناطق الجمهورية لضمان مزيد النجاعة والمردودية وتكثيف الدورات التدريبية لأعوان الغابات خاصة فيما يتعلق باستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة الغابية وكيفية صياغة المحاضر والاتفاقيات الدولية واستعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة**
- **القيام بدراسات لتقييم سلاسل القيمة للمنتوجات الغابية وتطوير منظومات الإنتاج وإعداد المشاريع ودراسات الجدوى لفائدة المصالح الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي مع تشريك مكاتب الدراسات الخاصّة**
- **التشجيع على المبادرات وتشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال بالاعتماد على الأطر القانونية الملائمة الخاصة لبعث مشاريع صغرى مندمجة لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي**
- **تكثيف عمليات التحسيس لإقناع مجالس التصرف والمنتفعين بجدوى اشغال تهيئة وتحسين المراعي التي تقوم بها الإدارة خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات.**
- **مراجعة مهام وتركيبة مجالس التصرّف وتفعيل دور مجامع التنمية الفلاحية وحث اللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال لمواصلة المهام التي من اجلها بعثت**
- **تصنيف الأراضي الغابية المهيئة لحماية الأراضي الفلاحية والمنشآت ضد زحف الرمال والانحراف ومن أجل المحافظة على الثروة الغابية والنظم الإيكولوجية التي تكونت خلال عقود من التشجير والرعاية قصد عرضها على مجلس وزاري لأخذ القرارات اللازمة وهي:**
  - **أراضي لا يمكن للدولة التفريط فيها لأهميتها الكبيرة وسيتم اقتراح شراءها من طرف الدولة بالتراضي مع مالكيها أو إنتزاعها للمصلحة العامة،**

- **أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها بإنهاء العقود أو إخراجها من أوامر تثبيت الكثبان أو التخلي عنها لأصحابها لكن بشرط عدم تغيير صبغتها الغابية وإبقائها خاضعة لنظام الغابات مع السماح باستغلال منتوجاتها بعد تزويدها بمثال تهيئة أو برنامج استغلال.**
- **أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها مع إمكانية تهيئتها بما يناسب صبغتها ونوع تربتها ومدى هشاشتها وذلك نسبيا في استعمالات أخرى فلاحية أو سياحية بيئية لا تضر بالبيئة والمحيط وتمكن من تنمية الجهة واستفادة أصحابها منها.**

- **دعم البحث العلمي في مجال تحسين المراعي ومنابت الحلفاء وكيفية استغلالها وإبرام اتفاقيات للبحث العلمي الميداني في مجال تهيئة المنتوجات الغابية غير الخشبية وقواعد التصرّف المستدام في هذه الموارد ومقتضيات الشراكة والتنمية المحلية،**
- **إيجاد سبل كفيلة لتسهيل التواصل بين الإدارة والمتساكنين وإيجاد آلية للتشاور والتنسيق مع أرباب المهنة ومستغلي المنتوجات الغابية في كافة مراحل البرمجة والاستغلال والبيوعات والتثمين،**
- **اصدار القانون الأساسي لمعيني الغابات لإبراز حقوقهم وواجباتهم على غرار عدد ساعات العمل والراحة التعويضية والزي الخصوصي والتأمين عند التدخل لمقاومة الحرائق.**
- **تحسين البنية الأساسية داخل الغابات وتكثيف صيانتها وتجهيز الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للصيد بالوسائل الكافية للعمل وتكوين فرق مشتركة بين الغابات والحرس والجيش الوطني لمراقبة الصيد المحضور وحماية الغابات.**
- **التركيز على تشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال ضمن أطر قانونية مثل مجامع التنمية الفلاحية.**
- **التشجيع على المبادرات الخاصة وبعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.**
- **تدعيم دوائر الغابات بمختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي.**
- **ضرورة وضع نماذج تهيئة واستغلال للمراعي وذلك حسب المناطق التي تستجيب للمقتضيات الفنية من ناحية واحتياجات ومشاغل المربين من ناحية أخرى والتركيز على الأصناف الرعوية المحلية.**
- **تكثيفالدوراتالتدريبيةلأعوانالغابات.**
- **تدعيم المجهودات لتحديد ملك الدولة الغابى والعمل على حل المشاكل العقارية العالقة.**
- **وضع برامج عمل لدفع وتشجيع الخواص على التشجير الغابى وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية.**

V-برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

1.1- تقديم البرنامج:

أهداف البرنامج ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
1.5 : دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين	♦ تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي
	♦ جودة التأطير
	♦ نسبة ساعات التّدريس المؤمنة من طرف المدرّسين الجامعيين القارين
	♦ الإنفتاح على المحيط المهني
2.5: توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث	♦ نسبة عمليات البحث الموجهة للأولويات الوطنية
	♦ نسبة عمليات البحث التنموي بالجهات
	♦ عدد عمليات البحث المثمنة/مجموع عمليات البحث
3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي	♦ شبكة بسعة تدفق عالية
	♦ فهرس موحّد
4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري	♦ تأهيل مؤسسات التكوين
	♦ المستوى الكيفي للتأطير والتكوين
	♦ طاقة الإستعاب
5.5: تنمية مؤهلات المنتجين	♦ نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج / عدد الفلاحين المؤطرين

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية :

المسؤول عن البرنامج:

(من أفريل 2017)

السيد محمود إلياس حمزة

رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

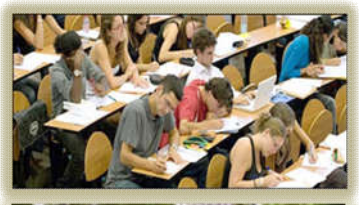

إنجازات الميزانية لسنة 2017:

(ألف دينار)

158198,6

- نفقات التصرف:

151563,4

- نفقات التنمية:

6635,2

1. التقديـــــم العـــام للبرنامج:

تنقسم مهام وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري على ستة برامج حسب القطاعات والهياكل ولقد تم إفراد مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمؤسسات تحت الإشراف ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمؤسسات والمراكز التابعة لها ضمن البرنامج الخامس تحت عنوان "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" ولقد عملت المصالح المختصة للمؤسسة بالتنسيق مع مصالح وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي إلى توزيع برنامجها إلى خمسة برامج فرعية استنادا إلى طبيعة نشاط الهياكل المكونة لها وطبيعة التبويب المحاسبي تمثلت في البرامج الفرعية التالية:

. البرنامج الفرعي 1.5 : التعليم العالي الفلاحي،

. البرنامج الفرعي 2.5 : البحث الفلاحي،

. البرنامج الفرعي 3.5 : معالجة المعلومات العلمية،

. البرنامج الفرعي 4.5 : التكوين الفلاحي،

. البرنامج الفرعي 5.5 : الإرشاد الفلاحي،

و من خلال مجالات اختصاص الهياكل المتدخلة في برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي والرهانات المستقبلية للقطاع تنبثق المحاور الإستراتيجية للبرنامج التالية:

– أهمية ميادين التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي من خلال التّكامل في محتوياتها وبرامجها ضمن منظومة متطوّرة تعمل بالأساس على تدعيم وسائل الإنتاج المستديمة لتعزيز القدرة الإنتاجية بتنويع وتطوير الإنتاج الفلاحي.

– ضرورة تنمية قطاع البحث الفلاحي بإتجاه التّقريب بين المستويين النّظري والتطبيقي لتيسير انتفاع الفلاّح بنتائج البحث.

– دعم البرامج الإرشادية الميدانية التي تنجزها المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وذلك بالرفع من القدرات المعرفية للمرشدين من خلال تنظيم ورشات عمل حول البرمجة والمتابعة والتقييم وتنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية على المستوى الوطني. كما تقوم بدعم بإعداد برامج إرشاد جماهيري تقدمها عبر مختلف قنوات الاتصال والإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة (ومضات تلفزية، أشرطة وثائقية، نشريات ومطويات ومعلقات، برامج وحصص إذاعية...) كما تعمل على دعم وتاطير الإرشاد المهني والخاص من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفنين التابعين للهياكل المهنية القاعدية والمستشارين الفلاحيين في مجالي البيداغوجي والفني وكذلك تعمل على تطوير المناهج والطرق الإرشادية.

– دعم انفتاح البحث على اشكاليات الإرشاد وتأطير الفلاحين خاصة في القطاعات الإستراتيجية مثل الحبوب ،التمور ،الزياتين و القوارص و ذلك في اطار سلسلة تداخل محكمة مع كل الأطراف المهنية المعنية.

– إعداد البرامج ومتابعة الأنشطة المتصلة بالتكوين الأساسي والمستمر.

-تنفيذ ومتابعة برامج تأهيل مؤسسات التكوين بهدف ملائمة التكوين مع حاجيات المهنة وتلبية متطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة من جهة ودعم المعارف العامّة والمكتسبة وتنميتها وملاءمتها مع المستجدات العلمية والتقنية والتكنولوجية وظروف العمل من جهة أخرى.

-إكساب المتكونين كفاءات ومهارات إضافية تمكنهم من الترقية المهنية أو ممارسة نشاط مهني جديد.

وفي إطار مزيد ملائمة التكوين والتعليم العالي الفلاحي مع متطلبات سوق الشغل والنهوض بالبحث الفلاحي التنموي والجهوى وتثمين نتائجه وتفعيل دور الإرشاد الفلاحى في تنمية مؤهلات المنتجين وقدرتهم على التجديد إحتوى البرنامج الخامس "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" على خمسة برامج فرعية مدرجة حسب طبيعة النشاط بالجدول التالي الذي يبرز أهدافها ومؤشرات قيس أدائها:

البرامج الفرعية	الأهداف	المؤشرات
التعليم العالي الفلاحي	دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين	* عدد المدرّسين الجامعيين القارين/عدد الطلبة * عدد ساعات التدريس المؤمنة من طرف المدرّسين الجامعيين القارّين/ العدد الجملي لساعات التدريس * عدد المدرّسين القارّين من الصنف "أ"/ عدد المدرّسين القارين من الصنفين "أ+ب" * الانفتاح على المحيط المهني :عدد الساعات المؤمنة من طرف العرضيين المهنيين / العدد الجملي لساعات التدريس
البحث الفلاحي	توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث	* عدد عمليات البحث الموجهة للأولويات الوطنية/العدد الجملي للعمليات * عدد عمليات البحث التنموي بالجهات/مجموع عمليات البحث * عدد عمليات البحث المثمنة/مجموع عمليات البحث المنتهية
معالجة المعلومات العلمية	دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي	* شبكة بسعة تدفق عالية * فهرس موحّد
التكوين الفلاحي	تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري	* عدد المراكز المؤهلة/ العدد الجملي للمراكز * عدد المتربصين/طاقة الإستيعاب الجملية * عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين
الإرشاد الفلاحي	تنمية مؤهلات المنتجين	* نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

2-1 الإصلاحات والتّوجهات الإستراتيجية:

- **مواصلة برنامج تحسين واصلاح منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال بعث لجان تعنى بالحوكمة والتعليم العالي والبحث العلمي.**
- **إرساء منهجية الجودة في التعليم العالي وخاصة التقييم البيداغوجي**
- **تأهيل المؤسّسات من ناحية البنية التحتية والوسائل اللوجستيّة**
- **الرفع من قدرة المؤسسة والمعاهد على وضع إستراتيجيات للتعليم العالي الفلاحي بالتّنسيق مع وزارة التعليم العالي**
- **العمل على تغيير صبغة مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من مؤسسات ذات صبغة إدارية (EPA) إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة تكنولوجية وعلمية (EPST) تتمتع بالمرونة في التصرف الإداري والمالي.**

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

أ- التعليم العالي الفلاحي

بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال السنة الجامعية 2016-2017 بمختلف مراحل التكوين بمدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي 4364 طالبا و قد تخرج 1206 طالب يتوزعون كالأتي :

- 254 متحصل على إجازة تطبيقية
- 630 مهندس وطني
- 187 متحصل على ماجستير
- 61 طبيب بيطري
- 74 متحصلا على دكتوراه

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة إدارة الشؤون البيداغوجية لسنة 2017 لتحقيق تشغيلية أفضل لخريجين التعليم العالي الفلاحي في ما يلي:

- **مشروع التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي:**

في إطار إرساء و تطوير آليات الجودة في مدارس و معاهد التعليم العالي الفلاحي، قامت إدارة الشؤون البيداغوجية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفركنفونية بإطلاق مشروع التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي. و في هذا الإطار وقع :

- **عقد سلسلة من الاجتماعات بمختلف مؤسسات التعليم العالي الفلاحي للتعريف و مناقشة المشروع، تم أثرها تكوين لجان تقييم ذاتي بمختلف مؤسسات التعليم العالي الفلاحي.**
- **تنظيم يوم إعلامي و تحسيسي حول التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي في 29 مارس 2017 تم خلاله إلقاء محاضرات و تقديم تجارب في التقييم الذاتي لمؤسسات تعليم عالي. من بين المدعووين خبراء في التقييم الذاتي، مدريري مؤسسات التعليم العالي الفلاحي، أعضاء لجان التقييم الذاتي بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.**
- **تنظيم دورة تكوينية لأعضاء لجان التقييم الذاتي من 29 إلى 31 مارس 2017 بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس.**
- **إعداد منهجية العمل و تحديد مراحل المشروع الذي سيتواصل خلال سنة 2018 .**

❖ **مشروع إعداد مراجع مهنة والكفاءات لمهنة مهندس فلاحي**

يسعى المشروع لتحقيق الهدف الاستراتيجي لتحسين جودة التكوين و ملائمته مع متطلبات سوق الشغل و القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و أهداف التنمية الذي يندرج في استراتيجية منظومة البحث و التعليم العالي الفلاحي

- **تم إعداد كراس شروط لاختيار مكتب مرافقة لإعداد مراجع مهنة و مهارات و تكوين لفائدة مهنة مهندسين فلاحيين في 3 اختصاصات.**
- **نشر الاستشارة يوم 30 أوت 2017، و قد تم الفرز و اختيار مكتب مرافقة.**

❖ **دعم كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجية و الجودة و التكوين عن بعد**

قامت إدارة الشؤون البيداغوجية بتنظيم 9 دورات تكوينية في مجالات البيداغوجية و التعليم عن بعد والجودة التعليم العالي و تقنيات التواصل، شارك فيها 147 مدرس باحث.

N	Atelier de formation	nbr de participants
1	Les techniques de communication de base pour une meilleure insertion professionnelle du jeune diplômé niveau 1	16
2	Scénarisation d'un cours en ligne	13
3	Conception, planification et mise en œuvre d'une évaluation interne	20
4	Conception, développement et évaluation d'un cours en enseignement agronomique	13
5	Article de recherche: comment réussir sa publication	19
6	Les techniques de communication de base pour une meilleure insertion professionnelle du jeune diplômé niveau 2	13
7	outils web 2.0 pour l'enseignement	17
8	Conception, développement et utilisation d'un cours en ligne	23
9	Les techniques de communication de base pour une meilleure insertion professionnelle du jeune diplômé niveau 3	13

ب- <u>البحث الفلاحي</u>

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تمّ القيام بها سنة 2016 لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي :

- **الانتهاء من إعداد التقرير الأولي للتوجهات الإستراتيجية لقطاع البحث العلمي الفلاحي للعشريتين القادمتين.**
- **المتابعة السنوية لبرامج ومشاريع البحث المتواصلة بفتح المجال للتعبير عن الاهتمام إلى المدرسين الباحثين بالجهات والمنتمون لهياكل البحث، لتقديم مقترحاتهم في مجال اختصاصاتهم موجه لحاجيات التنمية الفلاحية بالجهات والقيام بعمليات تقييم المشاريع المتوصل بها من قبل لجان برمجة وتقييم البحث الفلاحي وقبول المشاريع البحثية المصنفة ذات أولوية على مستوى الجهات لتحظى بالتمويل من طرف مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.**

ت- <u>معالجة المعلومات العلمية:</u>

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تمّ القيام بها سنة 2017 لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي :

- **مواصلة تأهيل مزوّد خدمات الأنترنات مع السهر على القيام بعملية التدقيق والسلامة المعلوماتية والصيانة ،**
- **إيواء الموزعات (أنظمة المعلومات) ومواقع الواب والمنظومات لفائدة قطاع الفلاحة،**
- **تم إنجاز مشروع تهجير مكتبة الموارد العلمية الفلاحية من منظومة "Horizon" إلى منظومة جديدة مفتوحة المصدر "Koha" ، وإستغلال الرصيد الوثائقي بالمكتبات ومستجدات البحث العلمي الفلاحي مع حصر**

مواقع الدوريات الإلكترونية لقطاع الفلاحة و ضمها إلى الإشتراكات. و مواصلة تعميمها على جميع مؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي مع الحرص على إثراء المحتوى وتطويره،

- **بصفتها مزود لخدمات الأنترنات والأنترانات يجب على المؤسسة القيام بعملية تأهيل المعدّات التي تستعمل لإسداء الخدمات وتحسين البرمجيات والسهرعلى سلامة الشبكة وحسن إستغلالها حتى تقدّم الخدمات للمستعملين على أحسن وجه وعليه قامت المؤسسة بدراسة في الغرض عن طريق مكتب دراسات الذي أعد كراس شروط للقيام لتأهيل قاعة إيواء الموزعات « Data Center » لمزود خدمات الأنترنات وذلك طبقا للمواصفات الدولية "TIA 942" و "ISO 27001" وتم نشرها عن طريق طلب عروض وطني " AO 29/2017"و إختيار الشركة المزودة التي ستقوم بالأشغال.**
- **تحسين الخدمات وتطويرها،**
- **تأهيل الشبكة لمزود خدمات الأنترنات،**
- **القيام بعمليات التدقيق في السلامة المعلوماتية لشبكة أقرينات،**
- **توحيد الربط (أنترنات ، منظومات المركز الوطني للإعلامية، موزعات الهاتف ،Visioconférence)،**
- **مواصلة تكوين ومرافقة ومساعدة مستعملي الشبكة.**

ث- <u>الإرشاد الفلاحي</u>

في إطار مزيد دعم جهاز الإرشاد الفلاحي و الرفع من قدراته ، تم خلال سنة 2017 تنظيم الأنشطة الإرشادية التالية:

- **<u>على مستوى المندوبيات :</u>**

– بلغ عدد الأنشطة الجماعية 580 نشاط (917 يوم إعلامي، 417 حصة تطبيقية، 246 زيارات منظمة) مقابل 1477 نشاط خلال الموسم الفارط أي بزيادة بـ 7 %، كما تم تركيز51 قطعة مثالية وشملت هذه الأنشطة الجماعية بالخصوص قطاعات الأشجار المثمرة والزراعات الكبرى والخضروات والهندسة الريفية وتربية الماشية.

– بلغ عدد الأنشطة فردية 164708 تدخل على الضيعة مقابل 131368تدخل سنة 2016 أي بنسبة زيادة بـ 25 %، وكان التركيز حسب الأهمية على قطاعات الأشجار المثمرة و الخضروات و الزراعات الكبرى و الهندسة الريفية وتربية الماشية.

- **<u>على مستوى وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي :</u>**

تنظيم 12 يوم إعلامي وتكويني لفائدة المرشدين والمكونين في مجال القطاع ألفلاحي قصد الرفع من الزاد المعرفي للمرشدين.

تنظيم 62 يوم إعلامي ميداني لفائدة المرشدين و المنتجين في قطاع الزراعات الكبرى بالتنسيق مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى والشركة التعاونية المركزية للقمح والشركة التعاونية المركزية للزراعات الكبرى والشركة التعاونية المركزية للبذور .

تنظيم 02 دورات تكوينية في مجال منهجيات الإرشاد لفائدة المرشدين الجدد (25) ورؤساء خلايا الإرشاد ألفلاحي ومنسقي عمليات الإرشاد (25) ، تحتوي هذه الدورات على 10 محاور (التنمية المستدامة– منهجية تحديد الحاجيات من الإرشاد– تطبيق منهجية التشخيص: درس حالة– مناهج وطرق الإرشاد– تقنيات التواصل – طرق و تقنيات التنشيط – إعداد برنامج الإرشاد – التصرف وتنظيم الأنشطة الإرشادية على مستوى خلية الإرشاد الفلاحي– سيرورة تنظيم المجتمع الريفي – المتابعة والتقييم).

تنظيم 01 دورة تكوينية في مجال منهجية المدارس الحقلية بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي لفائدة 17 مرشد بولايات الوسط والجنوب .

تنظيم 05 زيارات ميدانية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية قصد الوقوف على الإشكاليات المطروحة بجهاز الإرشاد الميداني والإحاطة بالمرشدين ومتابعة الأنشطة الإرشادية بكل من ولايات الكاف و نابل و زغوان وباجة و منوبة.

تنظيم ندوة وطنية حول تثمين مستجدات البحث في جهاز الإرشاد " قطاع الزياتين " يوم 25 ماي 2018 العلمي الفلاحي

تنظيم ندوة وطنية حول الإرشاد يوم 17 أكتوبر 2017.

برمجة وبث 32 حصة إذاعية موزعة حسب القطاعات على النحو التالي: الزراعات الكبرى (4)، الصيد البحري (6)، زراعة الخضروات (3)، الأشجار المثمرة (2)، تربية الماشية (5)، فلاحة بيولوجية (1)، الغابات (1) الاقتصاد في الماء (3) مواضيع مختلفة (7) من أهمها تخصيص حصة إذاعية لتقديم منظومة البحث والإرشاد الفلاحي وذلك على هامش انعقاد الندوة الوطنية حول الإرشاد الفلاحي يوم 17اكتوبر 2017.

تمّ إعداد وبثّ 13 بلاغا عبر17 إذاعة (وطنية، جهوية وخاصة) وشملت المواضيع: الزراعات الكبرى (4)، الخضروات (3)، الأشجار المثمرة (1)، تربية ماشية (2)، الاقتصاد في الماء (2) مواضيع مختلفة (1).

- **بث 96 ومضة تلفزية بصفة مجانية بالقناتين التلفزيتين الوطنية 1 و 2 على امتداد سنة 2016. تناولت هذه الومضات مختلف القطاعات وتمحورت حول المواضيع التالية: زراعات كبرى (29)، أشجار مثمرة (12)، خضروات (1) تربية ماشية (12)، الصيد البحري (13)، غابات (6)، الاقتصاد في الماء (15) ، مواضيع مختلفة (8).**

- **شمل الإنتاج الجديد (07) مواضيع تعلقت بالحملة الوطنية للإقتصاد في الماء وترشيد إستهلاكه وبالإستعمال الآمن والرشيد للمياه المستعملة ، مكافحة مرض الملديو بمزارع البطاطا، بحماية غراسات الزياتين من الأمراض والآفات وبمكافحة الأمراض الفطرية بمزارع الحبوب و الوضعية الحالية للسدود والاقتصاد في مياه الري و التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.**
- **إنتاج 04 شريط وثائقي في عديد من المجالات تتناول مواضيع فنية فلاحية وأخرى لها صلة بتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة.**
- **طباعة 30 وثيقة مختلفة بين مطويات ونشريات وجذاذات ومعلقات ووثائق إدارية وقد شملت على 23 وثيقة جديدة تم إعداد محتواها بالتعاون مع مختلف المؤسسات والهياكل الفنية الإدارية التابعة لوزارة الفلاحة .**

ج- التكوين الفلاحي:

*** التكوين المستمر في الفلاحة:**

بلغ عدد المرسمين خلال السنة التكوينية 2016-2017 بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي 383 متكونا منهم 160 فتاة (41.77٪). وتخرج 137 متكونا منهم 60 فتاة (ملحق عدد 09):

- **تنظيم مناظرات الالتحاق بمسالك مؤهل التقني المهني ومؤهل التقني السامي،**
- **في مجال استقطاب التلاميذ الجدد وفي ظل ما يشكله عزوف التلاميذ على الالتحاق بالتكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري من تأثير سلبي على مردودية جهاز التكوين المهني قامت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ببرنامج قصد إستقطاب التلاميذ بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري الراجعة لها بالنظر .**

**** متابعة امتحانات إثبات الكفاءة المهنّية:***

تبعا للمقرر عدد 1260 بتاريخ 1 نوفمبر 2004 (الصادر عن السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والسيد وزير التربية والتكوين المهني آنذاك) والمتعلق بإسناد شهادة في إثبات الكفاءة المهنية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وتطبيقا لمذكرة وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي حول هذا الموضوع، تمت متابعة هذه الاختبارات من طرف إدارة التكوين المهني الفلاحي ودعم الإرشاد وقد بلغ عدد المشاركين 414 تحصل منهم 215 مشاركا على الشهادة المذكورة أعلاه خلال سنة 2016 (ملحق عدد11).

***التكوين الأساسي للصيد البحري**

بلغ عدد المرسمين خلال السنة التكوينية 2016– 2017 بمؤسسات التكوين المهني في الصيد البحري 546 متكونا، وتخرج 164 متكونا.

***التكوين المستمر في الصيد البحري:**

خلال سنة 2016 تواصل بمراكز التكوين المهني للصيد البحري نشاط التكوين المستمر في مختلف اختصاصات الصيد البحري مثل الملاحة البحرية والميكانيك البحري وتقنيات ومعدات الصيد ومعالجة ومداولة المنتوج وقد شمل هذا النشاط 808 منتفع و4856 يوم تكوين.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1-3 - تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	ق.م 2017 (1)	إنجازات2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات2017	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات تصرف	**148 119**	**151 563**	**3 444**	102%
تأجير عمومي	136 794	141 341	4 547	103%
وسائل مصالح	10 833	9 780	-1 053	90%
تدخل عمومي	492	443	-49	90%
نفقات تنمية	**8 371**	**6 635**	**-1 736**	79%
إستثمارات مباشرة	**7 201**	**5 465**	**-1 736**	**76%**
على الميزانية	7 201	5 465	-1 736	76%
على القروض الخارجية			0	
تمويل عمومي	**1 170**	**1 170**	**0**	**100%**
على الميزانية	1 170	1 170	0	100%
على القروض الخارجية			0	
صناديق خزينة				
المجموع العام:	**156 490**	**158 199**	**1 709**	101%

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات(الموارد)**

*** *باعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات(النفقات).**

رسم بياني :مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

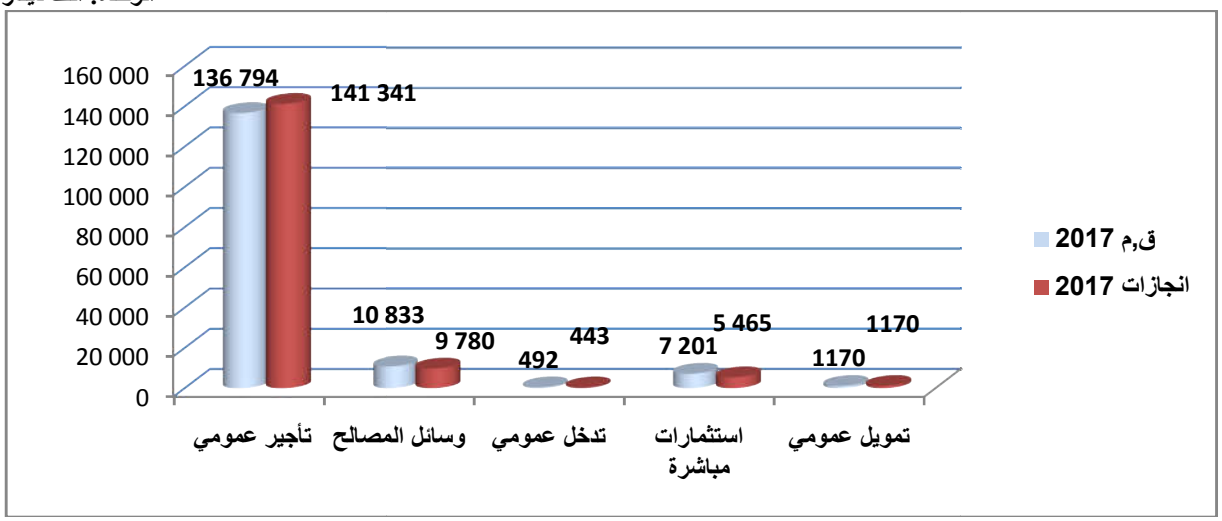

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرامج الفرعية	201تقديرات 7 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 5-1: التعليم العالي الفلاحي	59 393	43 685	-15 708	74%
البرنامج الفرعي 5-2: البحث العلمي الفلاحي	34 667	48 304	13 637	139%
البرنامج الفرعي 5-3: معالجة المعلومات العلمية	600	413	-187	69%
البرنامج الفرعي 5-4: التكوين الفلاحي	25 396	27 955	2 559	110%
البرنامج الفرعي 5-5: الإرشاد الفلاحي	36 434	37 842	1 408	104%
مجموع البرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	**156 490**	**158 199**	**1 709**	**101%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات(الموارد)**

*** *باعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات(النفقات).**

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

الوحدة: ألف دينار

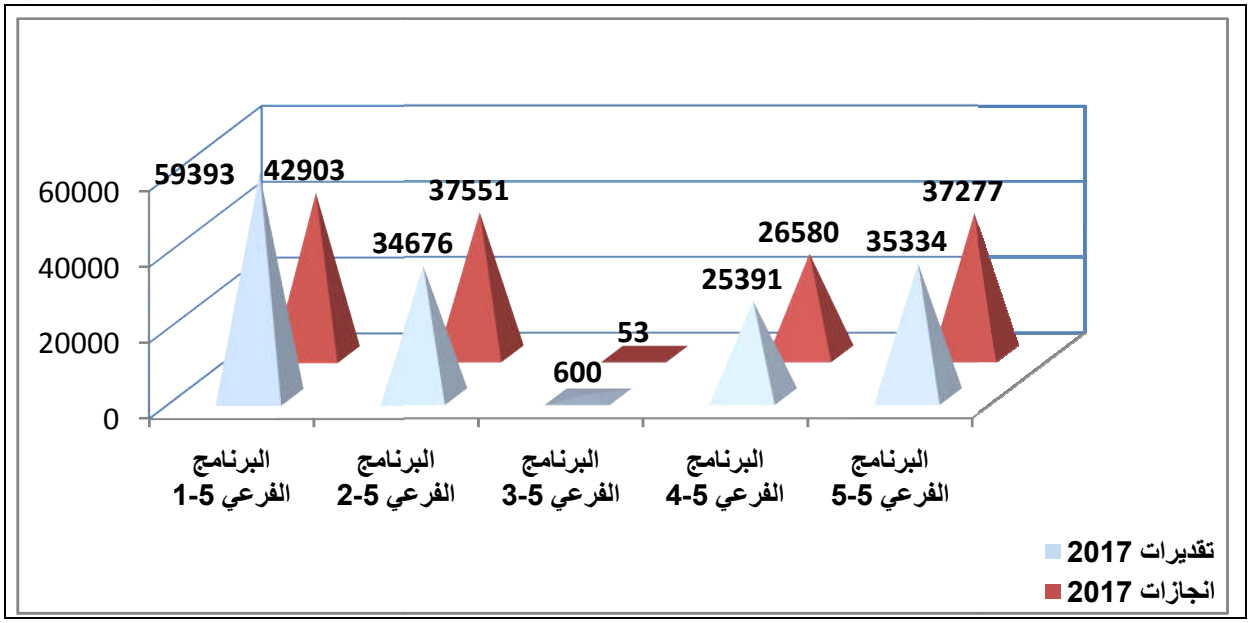

شهدت سنة 2017 تنفيذ جميع البرامج المخطط لها بنسبة تقدر 96.06 % و نلاحظ هذا من حيث أن شهدت كل البرامج الفرعية نسبة إنجاز تقدر كما يلي :

- التعليم العالي بنسبـــــة 72.24%،
- البحث الفلاحي بنسبـــــة 108.29 %،
- معالجة المعلومات العلمية بنسبة 8.83 %،
- التكوين الفلاحي بنسبـــــة 104.68 %،
- الإرشاد الفلاحي بنسبـــــة 102.5 %،

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين

- **تقديم الهدف :**

يساهم الهدف في دفع الجودة بمدارس ومعاهد التّعليم العالي الفلاحي عبر تحسين نسبة تأطير الطلبة من قبل مدرّسين جامعيّين قارّين والتّرفيع في عدد الساعات المؤمنة من طرف المدرّسين الجامعيين القارّين مقارنة بالسّاعات المؤمنة من طرف المدرّسين العرضيّين من جهة، ومن جهة أخرى بمهننة التعليم العالي الفلاحي بالنسبة لبرامج مراحل الاجازات التطبيقية والتكوين الهندسي والماجستير المهني من خلال إقحام مدرسين فنيين مختصين في شتى المجالات الفلاحية في تكوين الطلبة الموّجهين إلى المراحل المذكورة سلفا دون التّغافل على الحفاظ على نسبة مئوية من المدرّسين الجامعيّين من الصنف

"أ" (40 من العدد الجملي للمدرّسين القارّين) لتأمين الجودة في تأطير طلبة الماجستير والدكتوراه والمدرسين من الصنف "ب".

جدول مؤشرات قيس أداء الهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين

الهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
	المؤشر 1.1.1.5 نسبة تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي	مدرس لكل عدد من الطلبة	11/1	11.35/1	97%	1/10	10/1	100%
	المؤشر 2.1.1.5 جودة التأطير : نسبة المدرسين من الصنف " أ"	%	40	36	90%	35%	33%	98%
	المؤشر 3.1.1.5 نسبة ساعات التّدريس المؤمنة من قبل المدرّسين الجامعيين القارين	%	75	67	89%	-	-	-
	المؤشر 4.1.1.5 الإنفتاح على المحيط المهني عدد الساعات المؤمنة من طرف العرضيين المهنيين / العدد الجملي لساعات	%	7	5	71%	-	-	-

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 1.1.5: دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخرّيجين

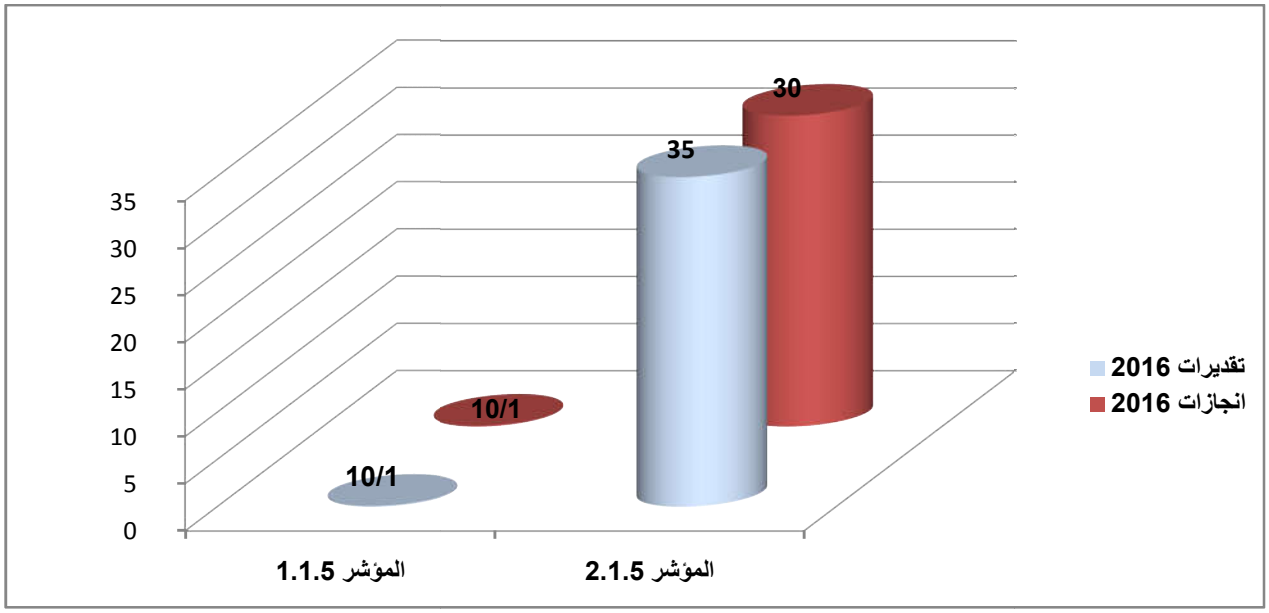

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء للهدف 1.1.5

- **المؤشر1.1.1.5 نسبة تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي**

تحسن مؤشر تأطير الطلبة من 11.35/1 في السنة الجامعية 2015–2016 إلى 10/1 في السنة الجامعية 2016– 2017 (10 طالب للمدرس الجامعي القار الواحد). يرجع هذا التحسن لارتفاع في عدد المدرسين الجامعيين القارين اثر التحاق المدرسيين المنتدبين الجدد من مناظرة الانتداب و الترقية بعنوان 2014–2015 (حوالي 40 مدرس باحث) و لانخفاض عدد الطلبة بنسبة 11٪ كما يبينه الجدول التالي.

جدول : تراجع أعدد الطلبة

المراحل	2015-2016	2017-2016	نسبة الانخفاض
مرحلة تحضيرية بيولوجيا جيولوجيا	459	407	11%
مرحلة مهندس	2024	1877	7%
مرحلة اجازة تطبيقية	890	776	13%
مرحلة ماجستير	453	352	22%
المجموع	3826	3412	11%

كما أدى انخفاض أعداد الطلبة خاصة طلبة الاجازة و الماجستير إلى تفاقم التفاوت في نسبة التأطير بين المؤسسات و من المتوقع أن يزيد التفاوت و تتراجع نسبة المؤشر نظرا لانخفاض عدد المدرسين الباحثين اثر خروجهم على التقاعد (21 مدرس في 2018, 17 مدرس في 2019 و 15 مدرس في 2020)

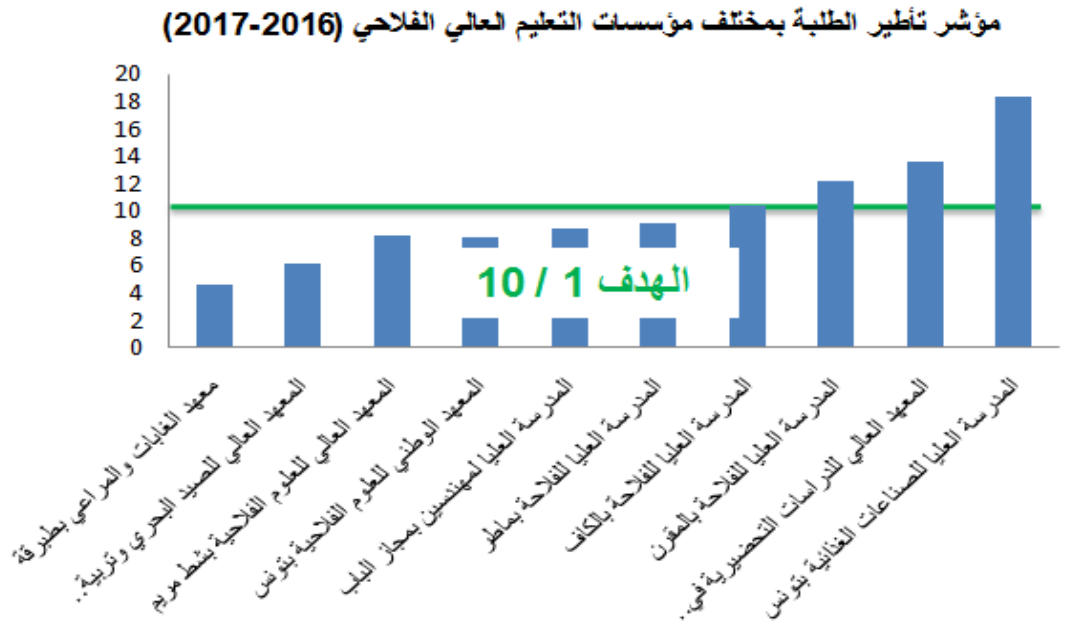

- **المؤشر 2.1.1.5 جودة التأطير : نسبة المدرسين من الصنف " أ"**

شهد المؤشر تقلص في السنة الجامعية 2016 – 2017 إذ بلغ 33% مقابل 36% في سنة الجامعية 2015 – 2016 . يفسر هذا التقلص خاصة لارتفاع عدد المدرسين الباحثين من الصنف ب اثر مناظرة الانتدابات بعنوان سنة 2014– 2015 و تقلص عدد المدرسين الباحثين من الصنف أ اثر الخروج على التقاعد.

إلا أن هذا المؤشر متفاوت جدا بين المؤسسات فهو يبلغ 60% بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية و0 % في المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت. بلوغ الهدف المرجو يتطلب ترفيع في عدد خطط ترقية المدرسين الباحثين في المناظرات القادمة.

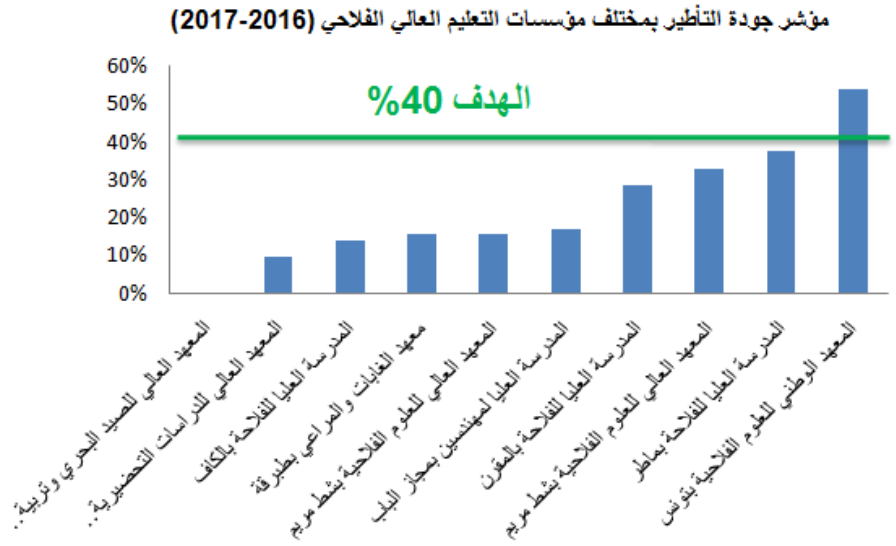

<u>الهدف 2.2.5:</u> توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث

<u>تقديم الهدف :</u>

يساهم هذا الهدف في تقييم ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية العامة لمنظومة البحث وضبط برامج بحث وطنية تستجيب لرهانات المرحلة ومن ذلك تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد الطبيعية وتحسين جودة المنتجات الفلاحية والصيد البحري وكذلك الاطلاع واستغلال نتائج عمليات البحث وتقييم مدى تثمين نتائج البحث العلمي الفلاحي.

هذا و تجدر الإشارة هنا إلى وجوب ضبط الأولويات الوطنية بصفة دقيقة اذ تعتمد إلى حد الآن توجيه البحث نحو الرهانات الكبرى مثل الأمن الغذائي و يستوجب ترجمة هذه الرهانات الى توجهات استراتيجية أوضح وأدق تمكن من توجيه البحث نحو أولويات وطنية علمية وبين رهانات عامة غير كافية لتوجيه البحث نحو المستخرجات الإستراتيجية.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني المطلوب من طرف الدولة أي نسبة مشاريع البحث التنموي يجب تقييم جدوى هذا المؤشر نظرا للطبيعة التطبيقة للبحث الفلاحي. في نفس السياق، يجب إعادة النظر في نوعية المؤشر الثالث و خاصة توصيف مفهوم التثمين الذي يبقى إلى هذا الحد إداري و ليس فني.

جدول مؤشرات قيس أداء الهدف2.5:توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث

الهدف 2.2.5: توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017
	المؤشر 1.2.2.5 نسبة عمليات البحث الموجهة للأولويات الوطنية	%	67	59	88	32	39	**122**
	المؤشر2.2.2.5 نسبة عمليات البحث التنموي بالجهات	%	33	41	124	68	61	**90**
	المؤشر 3.2.2.5 عدد عمليات البحث المثمنة/مجموع عمليات البحث المنتهية	%	33	47	142	100	60	**60**

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف2.2.5: توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث لسنة 2017

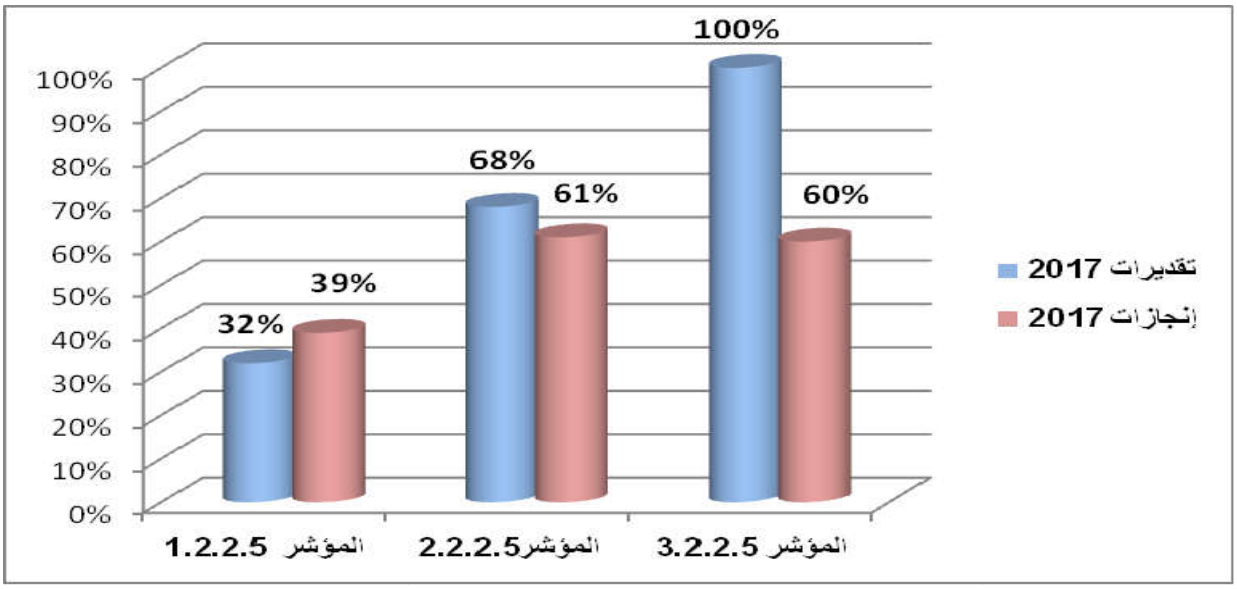

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 2.2.5:توجيه البحث الفلاحي نحو الأولويات الوطنية ودعم البحث التنموي والجهوي وتثمين نتائج البحث

- **المؤشر1.2.2.5 : سجل هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا مقارنة بتقديرات سنة 2017. ويعود هذا التحسن إلى انخفاض عدد مشاريع البحث التنموي بالجهات.**
- **المؤشر2.2.2.5 : شهد هذا المؤشر انخفاضا طفيفا مقارنة بتقديرات سنة 2017. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض عدد مشاريع البحث التي تم قبولها في إطار الدعوة للتعبير عن الاهتمام لدعم هياكل البحث للقيام بأنشطة بحثية والتي أعلنت عنها مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي خلال سنة 2016، حيث تم الانطلاق خلال سنة 2017 في إنجاز 06 مشاريع بحثية ذات أولوية على مستوى الجهات، عوضا عن 10 مشاريع كانت مبرمجة.**
- **المؤشر3.2.2.5: يقع تقييم نتائج البحوث على إثر انتهاء مشاريع البحث وذلك ضمن ملتقيات وورشات وأيام علمية تنظمها المؤسسة والهياكل التابعة لها وكذلك الجهات التنموية والدواوين وكذلك عبر النشريات العلمية المختصة والمعارض. وتُعتبر هذه الورشات والأيام العلمية الوسيلة التي يتمّ بواسطتها التعرّف بدقة على نتائج البحث القابلة للتبنّي من طرف الإرشاد وعرضها على التّطبيق الميداني لدى الفلاحين، إضافة إلى ما ينبثق عن المناقشات التي تتخلّلها من مواضيع بحوث جديدة تكميليّة أو تطبيقيّة.**

شهدت سنة 2017 الانتهاء من إنجاز 10 عمليات بحث متعلقة بالابتكار والتجديد انطلقت منذ سنة 2015. وقد توصلت إدارة التخطيط ومتابعة وتقييم برامج البحث بالتقارير النهائية حول الأنشطة المنجزة خلال مدة التنفيذ والنتائج المتحصل عليها لـ 06 عمليات بحث فقط من جملة 10 عمليات بحث المنتهية.

الهدف 3.3.5: دعم شبكة أقربنات والإعلام العلمي

تقديم الهدف :

يساهم هذا الهدف في تطوير البنية التحتية والنظم المعلوماتية للبحث والتعليم العالي الفلاحي بهدف تحقيق جودة عالية للخدمات و وضع محتوى علمي وبيداغوجي على الخط وإرساء بنية إتصاليّة متطورة.

جدول مؤشرات قيس أداء الهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي

الهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
	المؤشر 1.3.3.5 شبكة بسعة تدّفق عالية	م.ب.ث	600	550	91,66%	700	700	%100
	المؤشر 2.3.3.5 فهرس موّحد لاستغلال المراجع العلمية والبيداغوجية لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي	مرجع	80000	72300	90,37%	80000	75884	%94,85

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3.3.5: دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي

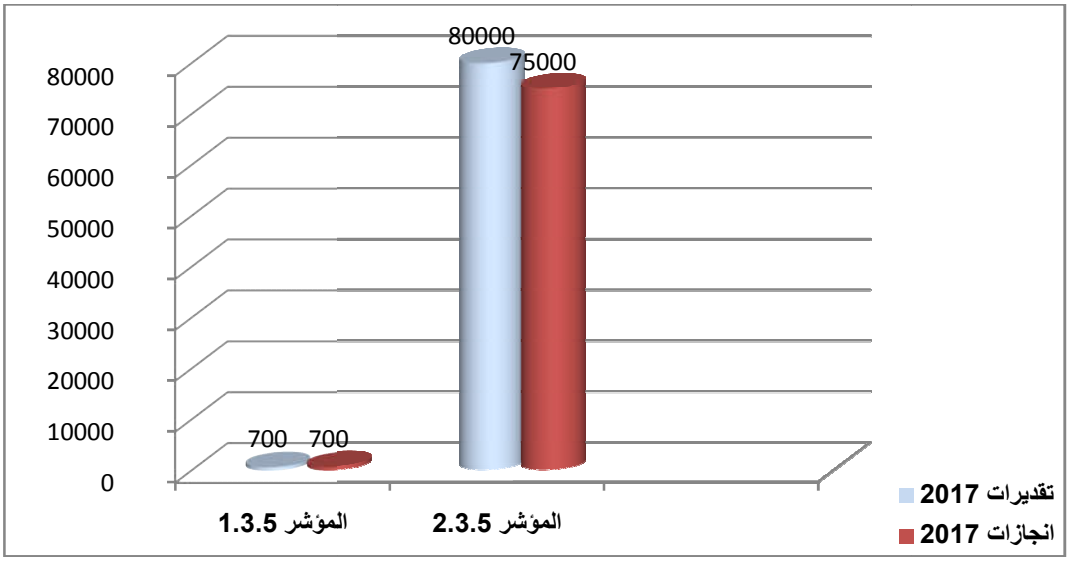

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء للهدف 3.3.5

- **?لم?ش? 1.3.3.5: شبكة بسعة تدّفق عالية** (900م.ب.ث في غضون سنة 2019):

بلغت سعة تدفق الأنترنات الجملية لشبكة أقرينات 700 م.ب./ ث في موفى سنة 2017 ، أي بنسبة إنجاز 100% . حيث تم الترفيع في سعة تدفق خطوط تراسل المعطيات لعديد مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والربط عبر خطوط ألياف بصرية بسعة تدفق تتراوح بين 4 و20 م.ب.ث (بلغ 56 مؤسسة ومندوبية).

في الأثناء وقع تأهيل شبكة أقرينات وتركيز معدات شبكية وسلامة معلوماتية جديدة ببعض نقاط تواجد المؤسسة لدى اتصالات تونس مما مكن من تحسين جودة خدمات الأنترنات المسداة بصفة عامة.

- **المؤشر 2.3.3.5: فهرس موّحد لاستغلال المراجع العلمية والبيداغوجية لمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي (بلوغ 90 ألف مرجع في غضون سنة2018).**

بلغ عدد المراجع العلمية المفهرسة بقاعدة منظومة مكتبة موارد البحث العلمي الفلاحي 'BIRSA' 72300 وهو

أقل مما كان مبرمجا (80000 مرجع). يعود بالأساس هذا التراجع الى تقلص عدد المكتبيين ذوي الاختصاص و

الخبرة في هذا المجال وذلك لإحالتهم على التقاعد وعدم تعويضهم مما يستدعي انتداب الموارد البشرية اللازمة

حسب حاجيات مكتبات مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.

وللوصول إلى الأهداف و المؤشرات المذكورة بالجدول أعلاه من المقترح ملائمة ?لمي?نية مع مت?لبا ?

تحقي? الأهداف و ذلك بـ :

- **برمجة انتداب مكتبيين لكل المؤسسات المعنية.**
- **تخصيص دورات تكوينية في ميدان الفهرسة والرقمنة**
- **انتداب تقنيين في الاعلامية لدعم المؤسسات في التصرف في المحتوى والشبكات.**

الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

- **تقديم الهدف :يساهم هذا الهدف في تقييم ومتابعة آليات النهوض بالقطاع الفلاحي وما يتطلبه من اليد العاملة المختصة ومن الترفيع في المهارات والمؤهلات للناشطين فيه، وذلك عبر ملائمة التكوين مع الحاجيات الحقيقية للمستغلات عن طريق إرساء علاقة شراكة بين الإدارة والمهنة ودعم برامج التكوين الأساسي والمستمر لفائدة الفلاحين والبحارة وأبنائهم مع تعميم التكوين مع المؤسسة (التكوين بالتداول وعلى عين المكان) وتطوير وظيفة هندسة التكوين وتكوين المكونين بما يساعد على تأهيل جهاز التكوين وتلبية حاجيات القطاع وتطوير طاقة استيعاب الجهاز بتأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بما يمكن من تكوين يد عاملة وتقنيين وفنيين قادرين على مسايرة التطورات التقنية.**

جدول مؤشرات قيس أداء الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.4.4.5: تأهيل مؤسسات التكوين	%	65	55	%84	67	-	-
	المؤشر 2.4.4.5 : المستوى الكيفي للتأطير(عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين)	%	80	75	93%	82	-	-
	المؤشر 3.4.4.5 : طاقة الإستيعاب	%	55	55	%0	58	-	-

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري لسنة 2017

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 4.4.5: تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

- **المؤشر1.4.4.5 تأهيل مؤسسات التكوين**

سجل هذا المؤشر تحسنا مقارنة بإنجازات سنة 2017 لكن يبقى نسق الإنجاز دون المطلوب وذلك لأسباب التالية:

- **بطئ من بعض المجالس الجهوية لصرف الإعتمادات المفتوحة لفائدة المؤسسات الراجعة لها بالنظر.**
- **بطئ من بعض المقاولين في إنجاز المشاريع في مدة المحددة.**
- **مزيد تكوين المديرين الجدد في ميزانية التصرف والتنمية.**
- **تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز .**

الحلول:

- **تحديث بعض المراكز التكوين بإسراع في إنجاز تأهيل فضاءات وتجهيزات البيداغوجية وذلك للحد من عزوف الشباب على التكوين وتحسين ظروف ملائمة للإقامة والإعاشة للمتكونين والرفع من جودة التكوين.**
- **تكثيف عمليات المتابعة والتأطير لبعض المديرين المنتدبين حديثا لإنجاز مراحل مشاريع التأهيل.**

- **المؤشر2.4.4.5 المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين**

شهد هذا المؤشر تحسنا نسبيا رغم إحالة بعض المكونين على التقاعد وذلك:

- **إلحاق بعض الإطارات من مؤسسات أخرى.**
- **تحسن نسبة التدرج والترقية المهنية للمكونين.**

الحلول:

- **مواصلة تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكونين وأعوان تأطير والتسيير) حسب الحاجة .**
- **وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين المستمر.**
- **دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.**
- **مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.**

- **المؤشر3.4.4.5 : طاقة الإستيعاب : عدد المتربصين/طاقة الإستيعاب الجملية**

توجد الإشكاليات التالية:

- **التأخير في إنجاز فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي بصدد التأهيل.**
- **عزوف الشباب عن التكوين المهني الفلاحي.**
- **ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.**
- **تقادم الفضاءات وافتقار بعض المؤسّسات إلى المعدات والتجهيزات البيداغوجية الضرورية للتكوين.**
- **ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40 %).**
- **صعوبة في تشريك المهنة في تحديد حاجيات التكوين وتركيز نمط التكوين مع المؤسسة.**
- **بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.**
- **افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين.**
- **بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.**
- **صعوبة التصرف في الضيعات الفلاحية الملحقة بمؤسّسات التكوين المهني الفلاحي مرتبطة أساسا بتقلص عدد رؤساء الضيعات الفلاحية وقلة خبرة المتواجدين منهم.**

الحلول:

- **استكمال فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي هي بصدد التأهيل مع الإسراع في الإنجاز.**
- **مراجعة التوزيع الجغرافي لمراكز التكوين المهني الفلاحي وإعادة النظر في اختصاصاتها حسب خصوصيات الجهات إقليميا.**

- **إحداث آليات جديدة لاستقطاب المتكونين**
- **تمكين المتكونين من منحة خصوصية خلال فترة التكوين.**
- **ربط منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي في عملية التوجيه وإحداث المعابر بين مختلف المسالك التربوية والتكوينية.**
- **إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.**
- **تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.**
- **إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.**
- **استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.**
- **تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.**
- **العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.**
- **تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية...**
- **العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.**
- **انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.**
- **مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.**

الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين

- **تقديم الهدف : يساعد هذا الهدف في تنمية مؤهلات المنتجين والرفع من أداء وفاعلية منظومة الإرشاد الفلاحي عبر :**
- **تأمين وتأطيرو إرشاد المستغلات الفلاحية و وحدات الصيد البحري في إطار جهاز وطني يضم هياكل ومؤسسات إدارية ومهنية وخاصة مع ضمان التنسيق بينها.**
- **التدرج من إرشاد عام إلى إرشاد هادف بالتركيز على المستغلات ووحدات الصيد البحري القابلة للتطور وإعطاء الأولوية للقطاعات الإستراتيجية.**
- **توسيع مجالات التدخل لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية .**
- **الاعتماد على طرق ومناهج إرشادية متنوعة وناجعة مثل المدارس الحقلية والتنشيط الريفي والقطع المثالية للمزارع.**
- **تفعيل دور الهياكل المهنية والخواص في منظومة الإرشاد ودعم وتنظيم المنتجين.**

- إرساء نظام معلوماتي علمي وتقني واقتصادي (محلي).

جدول مؤشرات قيس أداء الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين

الهدف 5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2016
	المؤشر 1.5.5.5 نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين	%	73	49.54	67.86	73	67.81	92.8

رسم بياني لمقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف5.5.5: تنمية مؤهلات المنتجين

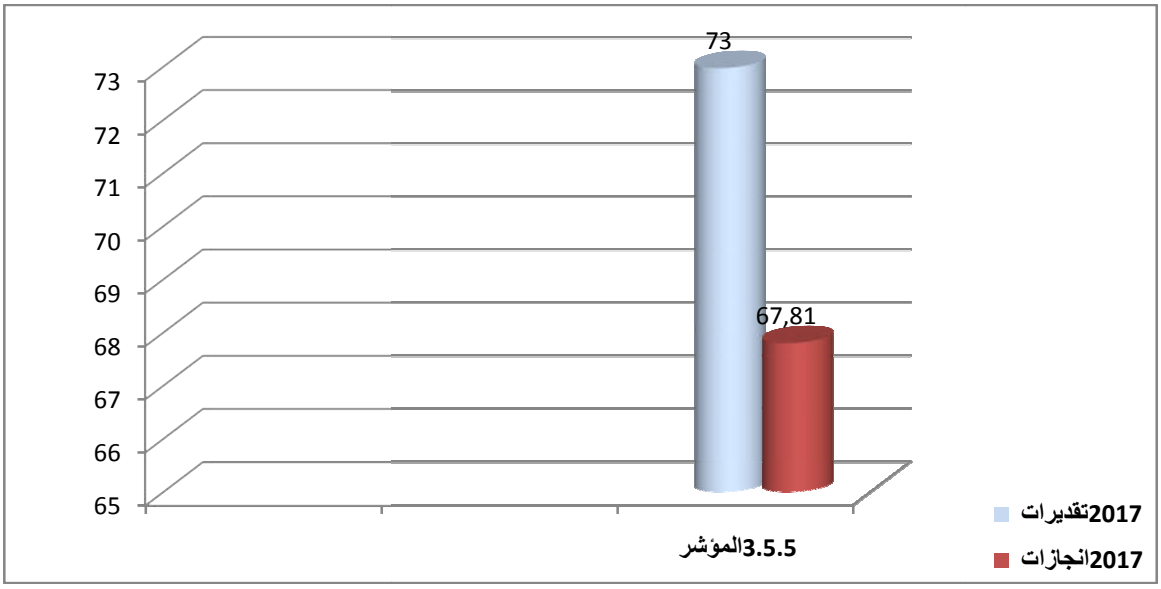

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

.الهدف 5.5.5 : تنمية مؤهلات المنتجين

- **المؤشر 1.5.5.5 : نسبة تبني تقنيات الإنتاج**

- **تقدر نسبة الإنجازات للمؤشر تبني تقنيات الإنتاج لسنة 2017 بحوالي 68 % (معدل ل23 ولاية) . نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 تقدر بحوالي 93 % تعتبر هذه النسبة حسنة بالرغم من الصعوبات والإشكاليات المتواجدة على مستوى الميدان مثل :**

- ✓ **ضعف إمكانيات المادية خاصة لصغار الفلاحين**
- ✓ **عدم إستقرار العملة الفلاحيين**

- ✓ **نقص في التأطير اللصيق للفلاحين الذي يتطلب عدة إمكانيات مادية و بشرية ، علما وان سنة سنة 2017 قدرت نسبة الإحاطة الميدانية للفلاحين ب حوالي 41 % ونسبة مشاركة الفلاحين في الأنشطة الإرشادية بحوالي 80 %.**

ملاحظة : لمزيد تحسين القيمة المنشودة لهذه المؤشرات يقترح :

- **تركيز مجموعات مستهدفة متجانسة لها نفس الإهتمامات و الحاجيات عوضا على التأطير الفردي**
- **حث الفلاحين على تنظيمهم صلب هياكل مهنية**
- **إعداد برامج إرشادية هادفة**
- **اختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق و المحافظة على البيئة مع تحيين و تبسيط المعلومة**
- **ترغيب الفلاحين في المشاركة في الأنشطة الإرشادية باستعمال طرق إرشادية متطورة مثل المدارس الحقلية ...**

4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

4-1 بيان وتحليل أهمّ الإشكاليّات والنقائص المتعلّقة بتنفيذ البرنامج

أ- التعليم العالي والبحث الفلاحي

- **صعوبات عامة:**

- **قدم البنية التحتية وضعف الإعتمادات المخصصة لصيانة البناءات لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي.**
- **نقص الموارد البشرية في بعض الاختصاصات.**
- **المرونة في التصرف المالي بحكم الصبغة الإدارية لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.**
- **النقص في الوسائل اللوجستية كالتجهيزات العلمية ووسائل النقل.**
- **تكريس تمشي الجودة بالنسبة للتصرف الإداري والمالي والبحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي.**

- **صعوبات خاصة بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي**

- **النصوص الترتيبية المتعلقة بالتنظيم الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي لتتلاءم مع مهام وأنشطة المؤسسات.**
- **النصوص الترتيبية المتعلقة بالتعليم العالي الفلاحي في حاجة إلى مراجعة و ملاءمتها مع النصوص الترتيبية الصادرة عن التعليم العالي.**
- **وجود فراغ تشريعي وترتيبي في بعض مجالات التعليم العالي الفلاحي مما نتج عنه اللجوء إلى تطبيق النصوص القانونية الصادرة عن وزير التعليم العالي والتي صدرت دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البحث والتعليم العالي الفلاحي.**
- **ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في منظومة البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي (تضخم هيكلي في المنظومة).**
- **ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي (أقل من 1 % من ميزانية الوزارة).**

- **صعوبات خاصة بمؤسسات البحث العلمي الفلاحي**

- **عدم تنقيح القوانين الأساسية للباحثين لمعادلته بقانون مدرّسي التعليم العالي.**
- **عدم وجود قانون أساسي للإطار التقني العامل في ميدان البحث مما أحدث توترا في صفوف هذا السلك أثّر في بعض الأحيان سلبا على السير العادي للعمل.**

- **إفتقاد الموارد البشريّة المختصّة في تثمين نتائج البحث الفلاحي القادرة على تبسيط المعلومة العلميّة ونقلها للمزارعين والموارد البشريّة المختصّة في تّنشيط التّنمية الفلاحية والريفية الذي من شأنه أن يدعم مجهود تجديد الضيعات الفلاحيّة وتطبيق نتاج البحث العلمي.**
- **نقص الموارد الماليّة ومستلزمات العمل الخاصة بتثمين نتائج البحث بكلّ المؤسّسات.**
- **تعدّد المتدخّلين في تثمين نتائج البحث وقلّة التّنسيق بينهم وتشتت المجهود والموارد الماليّة والبشريّة.**
- **الدور المحتشم للمهنة في تثمين نتائج البحث علما وأنها شريك في كل الهياكل واللجان المحدثة للغرض.**

هذا وقد تم كذلك تسجيل عديد النقائص شملت المجالات التالية:

❖ المستوى العلمي:

- **عدم توفر تنسيق و تكامل كافي على مستوى برامج البحث بين مختلف مؤسسات البحثية ينجر عنه تداخل في برامج البحوث وضبابية في الرؤى المستقبلية. مما يحتم إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي قصد إحداث هيكل تنسيقي يؤمن تكامل بين برامج البحث و تثمين أفضل للموارد البشرية و المادية.**
- **بقيت العديد من نتائج البحث بدون استغلال نظرا لغياب هياكل مختصة.**
- **تعدّد المتدخّلين في تثمين نتائج البحث وقلّة التّنسيق بينهم وتشتت المجهود والموارد الماليّة والبشريّة.**

❖ نقائص على المستوى الإداري و المالي

- **صعوبة في اقتناء معدات البحث وطول آجال الإجراءات الخاصة بالشراءات ضمن نظام الشراءات المجمعة.**
- **صعوبات عديدة في صرف الميزانية على مستوى منظومة التصرف الحالية (يعقوب) و على مستوى مراقبة المصاريف العمومية.**
- **صعوبات في عمليّات الصيانة للمعدّات العلميّة والإعلاميّة.**
- **ضعف الميزانية المخصصة لأجور المتعاقدين و بطء الإجراءات الإدارية عند وضع و تجديد العقود.**
- **غياب إعتمادات مالية خاصة بتسيير الوحدات المختصة ذات العلاقة بتثمين نتائج البحث والإعلام والتوثيق العلمي.**
- **بطئ صرف الإعتمادات : من الصعب تطبيق النصوص القانونية وخاصة المتعلقة بالشراءات المجمعة على مؤسسات البحث والتعليم التي في صورتها الحالية أصبحت لها انعكاسات سلبية على سير عمليات البحث.**
- **الموارد المالية المتاحة لا تفي بتغطية متطلبات انجاز الأنشطة البحثية المبرمجة.**
- **الاعتمادات المرصودة للمعاهد (العنوان الأول) أقل بكثير من المتطلبات.**
- **انعدام الجاهزية الكافية لمؤسسات البحث لتغيير الصبغة من حيث توفر الإطار الإداري والمالي ومن حيث البنية التحتية البحثية ومن حيث القدرة على استقطاب موارد مالية ذاتية.**

❖ نقائص على مستوى الموارد البشرية

- **محدودية الموارد البشرية (مدرسين، باحثين، تقنيين، إداريين، عملة) مما يؤثر على تنفيذ البرامج حسب الأهداف المرسومة (خلال الخطة العشرية الأولى تم إنجاز 150 عملية بحثية من أصل 200 عملية بحث مبرمجة أي نسبة 75) و إرساء مخابر و وحدات بحث طبقا للمقاييس الجديدة و تدعيم المراكز الجهوية. و تشكو المنظومة من قلة التقنين و إطارات المساندة و العملة المختصين.**
- **نقص الإطارات البحثية في بعض الاختصاصات (تخزين و تحويل المنتجات...).**
- **نقص هام في التقنيين وأعوان المخابر (غياب الإعتمادات الضرورية لتأمين التكوين والتأهيل الدوري للتقنيين والأعوان).**
- **عدم توفر تقنيين مختصين قارين لمعاضدة الباحثين في أشغالهم المخبرية و الميدانية.**
- **عدم توفر خطط وظيفية على مستوى المصالح الإدارية.**
- **إفتقاد الموارد البشريّة المختصّة في تثمين نتائج البحث الفلاحي القادرة على تبسيط المعلومة العلميّة ونقلها للمزارعين .**
- **إفتقاد الموارد البشريّة المختصّة في تّنشيط التّنمية الفلاحية والريفية الذي من شأنه أن يدعم مجهود تجديد الضيعات الفلاحيّة وتطبيق نتاج البحث العلمي.**
- **نقص الموارد الماليّة والبشريّة ومستلزمات العمل الخاصة بتثمين نتائج البحث بكلّ المؤسّسات.**

ب- <u>الإرشاد الفلاحي:</u>

- **تعدد المتدخلين من دواوين ومراكز فنية ومعاهد بحث وإدارات فنية مما أدى إلى صعوبة التنسيق والمتابعة والتقييم للنتائج**
- **نقص في الإمكانيات البشرية (تقلص عدد المرشدين بمراكز الإشعاع حاليا مرشد لكل 1050 فلاح مع عدم تفرغهم الكلي لأنشطة ألإرشاد**
- **نقص في وسائل العمل الضرورية.**
- **تقلص نسبة التأطير الفني للفلاحين بتقلص عدد المرشدين حاليا**
- **محدودية مساهمة الهياكل المهنية القاعدية والخواص في الأنشطة الإرشادية.(نظرا لعدة عوامل من أهمها: نقص في التأطير والموارد المالية والنصوص التشريعية المحدثة لها وكذلك لعوامل متصلة بالمنتجين منها التقدم في السن وتدني المستوى المعرفي)**
- **تدني ملحوظ في أسطول وسائل التنقل على جميع المستويات لتمكين المرشدين الراجعين للمندوبيات من القيام بالأيام الحقلية والتأطير المكثف.**
- **نقص في التجهيزات الإعلامية والربط بالشبكات المعلوماتية لفائدة المرشدين.**
- **نقص ملحوظ في عدد الفنيين المختصين في إعداد وتحيين الدعائم الإرشادية السمعية البصرية والمكتوبة.**
- **المراجع التقنية الاقتصادية المحلية غير متوفرة في جل الاختصاصات.**

- **عدم ملائمة الطرق الحالية للإرشاد للتغيرات الحاصلة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وأمام التحديات الجديدة والمتطلبات المتطورة للمهنة،**

ت- التكوين المهني الفلاحي:

- **عزوف الشبان على التكوين الأساسي في الفلاحة والصيد البحري وتراجع الإقبال على التكوين في بعض مؤسسات التكوين وخاصة في المجال الفلاحي. (50 بالمائة من طاقة التكوين الأساسي)**
- **تقلص في الموارد البشرية (مكونين، أعوان التأطير والتسيير ...) جراء الإحالة على التقاعد وضعف الانتدابات الجديدة.**
- **بطئ في التدرج والترقية المهنية للمكونين.**
- **ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.**
- **افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين**
- **تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز. (30 بالمائة من المؤسسات انتفعت ببرنامج التأهيل).**
- **صعوبة في تشريك المهنة في تحديد الحاجيات من التكوين وفي تركيز نمط التكوين مع المؤسسة.**
- **ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40).**
- **بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات والمؤسسات التكوينية.**
- **بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.**
- **بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.**

2-4 تقديم التّدابير والأنشطة التي يتعيّن القيام بها لتدارك النقائص في تنفيذ البرامج:

أ- التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي

- **مراجعة النصوص الترتيبية المتعلقة بـ:**

*** صبغة مؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،**

*** التنظيم الهيكلي ل مؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،**

*** الأنظمة الأساسية للعاملين ب مؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي،**

- **إعادة تهيئة البنية التحتية لمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي طبقا للمواصفات المعتمدة،**
- **تدعيم المؤسسات بالموارد البشرية طبقا لحاجياتها الحقيقية،**
- **إدخال تقنيات التصرف الحديث،**
- **إدخال تقنيات التكنولوجيات الحديثة،**

- **على مست؟ ؟؟لتعلي؟؟لعالي:**

- **الدخول في برنامج شامل لإرساء الجودة في التعليم العالي (مراجع الكفاءات، التدقيق البيداغوجي، الأساليب البيداغوجية،...).**
- **الربط بين طاقة الإستيعاب والتأطير وعدد الموجهين للتعليم العالي الفلاحي.**
- **اعادة النظر في الشهادات الممنوحة قصد احكام التنسيق والتكامل بين المعاهد والمدارس التابعة للمنظومة.**
- **التفكير في صيغ لجمع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في هياكل مشتركة قصد تحسين التكامل على كل المستويات (التعليم العالي ، الإدارة، الموارد العلمية،...).**
- **العمل على ارساء استراتيجية واضحة لانتداب المدرسين الباحثين لبلوغ الأهداف المرجوة و التقليص من التفاوت بين المعاهد و المدارس.**
- **الحث على مزيد اقحام المهنيين في التدريس ودعم التّكوين التّطبيقي للطلبة ممّا يساعد على إدماجهم في الحياة المهنية.**

- **على مست؟ ؟؟لبح؟؟لعلمي؟لفلاحي :**

- **وضع إستراتيجية واضحة خاصة بالبحث الفلاحي وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2035.**
- **تكوين فرق عمل للنظر في هيكلة منظومة البحث الفلاحي (الهياكل، البرامج، الموارد، تثمين النتائج...)مع تنظيم ورشات تفكير واستشارة موسعة في الغرض.**

- **مراجعة عدد ومهام لجان برمجة وتقييم البحث الفلاحي وتنقيح الأمر المتعلق بإحداث لجنة لبرمجة وتقييم البحث الفلاحي في كل من 13 ميدان ذو أولوية .**
- **وضع منظومة للاستعمال المشترك للمعدات العلمية الثقيلة.**
- **اعتماد وتأهيل المخابر طبقا للمواصفات الدولية.**
- **الإنطلاق في المرحلة الأولى الخاصة بإرساء منهجية الجودة بمؤسسات البحث الفلاحي والتي تتمثل في إعداد تقارير التقييم الذاتي. وفي مرحلة أولى سيتم العمل سنة 2015 على مؤسستي بحث فلاحي وهما المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات ومعهد الزيتونة.**
- **مواصلة العمل على إعداد قواعد بيانات خاصة بمنظومة البحث الفلاحي (قاعدة بيانات للباحثين وقاعدة بيانات للمشاريع البحثية (المشاريع الوطنية ومشاريع التعاون الدولي)).**
- **وضع سلاسل لتثمين نتائج البحث بمشاركة كل الأطراف المتدخلة في هذا المجال وقد شرعت المؤسسة في هذه العملية مع بعض المراكز على غرار المركز الوطني للزراعات الكبرى .تدعيم المراكز الجهوية للبحوث من الموارد البشرية اللازمة لتلعب دورها على المستوى الجهوي.**
- **مراجعة الهياكل الوظيفية للمراكز الوطنية للبحث بما في ذلك وضعية محطات التجارب لتسهيل عملية تسييرها وتحسين مردوديتها.**
- **تدعيم البحث الإستراتيجي خاصة في مجال انعكاسات الانحباس الحراري على الفلاحة وتطوير منظومات الإنتاج نحو مردودية أعلى ومستديمة.**

ب- <u>الإرشاد والتكوين الفلاحي:</u>

لمزيد تحسين القيمة المنشودة للمؤشرات الخاصة بالإرشاد الفلاحي يقترح :

- **تعزيز الخلايا الترابية للإرشاد الفلاحي بإمكانيات بشرية ومزيد تدعيمها بوسائل العمل الضرورية وتجهيزها بالأنترنات قصد مواكبتها تقنيات الإتصال الحديثة.**
- **مزيد الإحاطة ودعم الهياكل المهنية القاعدية وتحفيزها للقيام بالنشاط الإرشادي الفلاحي**
- **مزيد تشريك القطاع الخاص في منظومة الإرشاد .**
- **تكوين المرشدين خاصة المنتدبين الجدد في مجالي الفني والبيداغوجي للرفع من زادهم المعرفي**
- **العمل على تطوير و تنويع الطرق الإرشادية مثل المدارس الحقلية واخرى التي تعمل خاصة مع**
- **مجموعات من المستهدفين متجانسة لها نفس الإهتمامات و الحاجيات عوضا على التأطير الفردي الذي غالبا ما يقوم به حاليا في المرشدون واختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق و المحافظة على البيئة ...**

وضع آليات جديدة لمزيد إستغلال نتائج ومستجدات البحث العلمي و تبسيط المعلومة الفنية للمنتجين.

❖ **التكوين في الفلاحة والصيد البحري**

- **تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية : مكونين وأعوان التأطير والتسيير (الإدارة، المطبخ، الضيعة..)**
- **وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين مستمر تخول لهم الترقية المهنية. (نظام أساسي للمكونين والمهندسين المكونين بصدد التحيين)**
- **دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.**
- **انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.**
- **مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.**
- **تحديث بعض مراكز التكوين بتأهيل فضاءاتها وتجهيزاتها البيداغوجية.**
- **استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.**
- **تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.**
- **العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.**
- **تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية...**
- **إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.**
- **تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.**
- **إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.**
- **تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات والمؤسسات التكوينية لخدمة قطاع التكوين المهني في مجالي الفلاحة والصيد البحري.**
- **تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.**
- **العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.**

****

المسؤول عن البرنامج

منذر الخميري

الكاتب العام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

VI- برنامج القيادة والمساندة

أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.6: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج	♦ نسبة التأطير.
الهدف 2.6: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية	♦ معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة ♦ معدل كلفة إصلاح وصيانة و تعهد وسائل النقل
الهدف 3.6: تحسين جودة الخدمات	♦ نسبة الربط بشبكة الأنترنات

الهياكل المتدخلة في البرامج الفرعية:

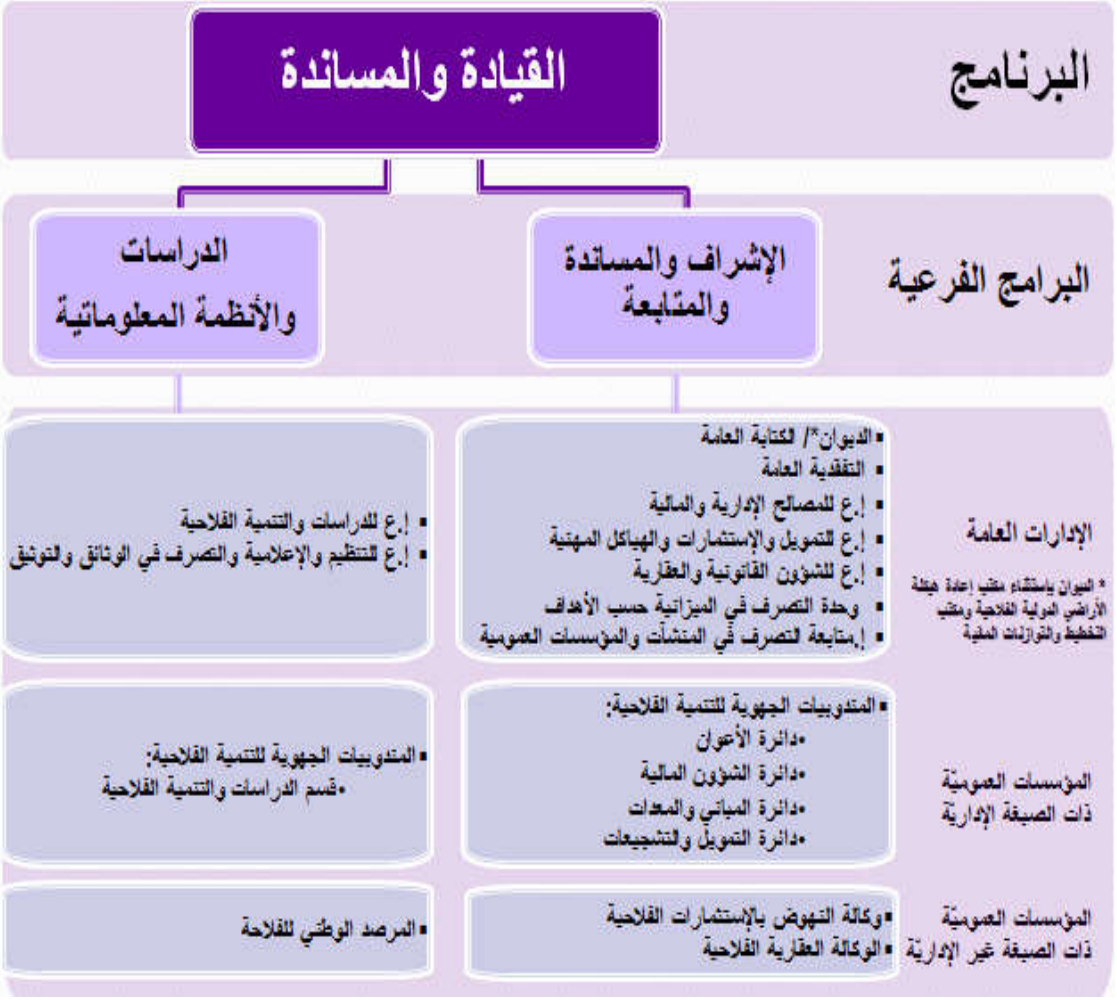

إنجازات الميزانية لسنة 2017

(ألف دينار)

197601,8

-نفقات التصرف:

155329,2

-نفقات التنمية:

42272,6

1. التقديم العام للبرنامج:

نظرا للصبغة الفنية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تعمل على تنفيذ سياسة الدولة في مجالي الفلاحة والصيد البحري قصد تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الثروة المائية والحيوانية برا وبحرا بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي اللذين يمثلان مكونا أساسيا من مكونات المنظومة الوطنية لإعداد وتطوير الموارد البشرية ورافدا من روافد التنمية وأمام تهرم القاعدة العمرية وإستنفاذ جميع وسائل إعادة توظيف الأعوان، شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إرتفاع نسبي في نسبة التأطير خلال السنوات الأخيرة من 21% سنة 2015 إلى 22.1% سنة 2017 بإرتفاع يقدر ب 1.1%.

وتعود الأسباب إلى تطور نسبة الإنتدابات الإستثنائية من فنيين وإداريين وأطباء بياطرة خلال السنوات مابعد الثورة توازيا مع إنعدام الإنتدابات في السنوات الحالية والمقبلة وإرتفاع نسبة الترقيات وخاصة بتسوية الوضعيات الإدارية والترقيات الإستثنائية التي تتم بصفة دورية وفق شروط وإجراءات قانونية معينة أدت إلى إرتفاع عدد الإطارات غير متوازي مع إرتفاع العدد الجملي للأعوان وذلك نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017 وإنعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا لسد الشغورات.

كما شكل التطور الحاصل في العمل الفني والإداري أرضية أساسية لدعم مردودية القطاع الفلاحي وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والإداري لمختلف المصالح الفنية والإدارية المركزية والجهوية ومساعدتها على حسن تنفيذ الالتزامات المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقا.

وفي هذا الصدد ولإستحثاث نسق نمو القطاع الفلاحي تواصل سنة 2017 المجهود الذي انطلق سنة 2015 لتركيز هيكلة إدارية عصرية في إطار تكريس المسار الإصلاحي وذلك بدعم الإدارة بالموارد البشرية الّتي تعد غير كافية مقارنة بنسبة المحالين على التّقاعد سنويا، وإدخال التّقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخّلين في القطاع.

2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-1 الإصلاحات والتّوجّهات الإستراتيجية:

تتوزع ميزانية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على ستة برامج تضم العديد من المشاريع التي تستوجب توفر العنصر البشري الكافي والكفء والمعدات والتقنيات الملائمة لمتابعة إنجازها وتنفيذ ميزانياتها.

وفي هذا الصدد ولاستحثاث نسق نمو القطاع، وجب تركيز هيكلة عصرية ودعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

وتتمثل أولويات برنامج مصالح المساندة في:

- تحسين نسبة التأطير بالإدارة.

- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.

- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2-2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج:

تواصلت خلال سنة 2017 مجهودات الدولة في دعم قطاع الفلاحة من خلال برنامج مصالح قيادة ومساندة السياسات الفلاحية وذلك عن طريق دعم نسب تأطير الأعوان وتكوينهم في مختلف مجالات التصرف وترشيد الإستهلاك، وكذلك استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير النظام المعلوماتي للوزارة.

ويهدف برنامج مصالح قيادة ومساندة السياسات الفلاحية إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية عبر دعم تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة وتكوينهم ورسكلتهم للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته كما يهدف هذا البرنامج إلى ترشيد التصرف في الموارد والبنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها، كما عملت الوزارة على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان وكذلك وضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

حيث قامت الوزارة بتوفير الموارد البشرية اللازمة وتحفيزها من خلال إرتفاع نسبة الترقيات إلى حدود الضعف مما ساهم في تسوية عدة وضعيات إدارية مما شكل حافزا معنويا للعديد من الأعوان للرفع من مردودية ونجاعة الأعمال المناطة بهم بالإضافة إلى تسوية وضعيات الأعوان المتعاقدين والوقتيين وعملة الحضائر المسترسلين.

كما شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إرتفاع نسبي لنسبة التأطير يبلغ 22.1بالمائة سنة 2017 بسبب الترقيات وليست بسبب إرتفاع نسبة إنتداب الإطارات الجديدة في الواقع.

3 نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

3-1 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 مقارنة بقانون المالية المحين(إع الدفع)

حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	ق.م	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	(1) 2017	(2) 2017	المبلغ (2-1)	(1) 2017
نفقات تصرف	**149 660,5**	**155 329,2**	**5 669**	104%
تأجير عمومي	117 288,5	116 642,2	-646	99%
وسائل مصالح	16 989,0	23 632,1	6 643	139%
تدخل عمومي	15 383,0	15 054,9	-328	98%
نفقات تنمية	**47 257,0**	**42 272,6**	**-4 984**	89%
إستثمارات مباشرة	**43 207,0**	**40 622,6**	**-2 584**	**94%**
على الموارد العامة للميزانية	18 957,0	17 385,1	-1 572	92%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	24 250,0	23 237,5	-1 013	96%
التمويل العمومي	**4 050,0**	**1 650,0**	**-2 400**	**41%**
على الموارد العامة للميزانية	4050,0	**1 650,0**	**-2 400**	**41%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة		0	0	0
المجمـــوع العام:	**196917,5**	**197601,8**	**684**	**%100,3**

تمت إضافة اعتمادات تكميلية لفائدة كل من :

القسم الأول " تأجير عمومي" بمبلغ يقدر بحوالي 1169 ألف دينارا لفائدة الفصل 01136 "تاجير الاعوان القارين" لصرف الأجور إلى موفى السنة المالية 2017 .

- **القسم الثاني "وسائل المصالح" بمبغ يقدر ب 7.259 ألف دينارا موزعة كالآتي:**

✓ **استهلاك الكهرباء والغاز: 4640.400 ألف دينارا وذلك لخلاص 50%¨ من مديونية المجامع المائية بتورز تجاه الشركة الوطنية للكهرباء والغاز طبقا لما تم إقراره بمجلس وزاري مضيق حول ولاية توزر.**

✓ **دفع الخطايا والتعويضات: 300 ألف دينارا لتنفيذ حكم قضائي صادر ضد الوزارة.**

✓ **منحة دعم بعنوان التسيير لفائدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية 2500 ألف دينار. كما تم تحويل من القسم الثالث لفائدة القسم الثاني مبلغا قدره 324 ألف دينارا تغطية العجز الحاصل في الموارد الذاتية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية نظرا للنقص في كميات المياه المرخص في بيعها.**

<u>ملاحظة</u> تم إقرار حجب من قبل مصالح وزارة المالية نسبة 10% من منح الدعم بعنوان التاجير والتسيير و التدخل لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة و غير الخاضعة لملة المحاسبة العمومية.

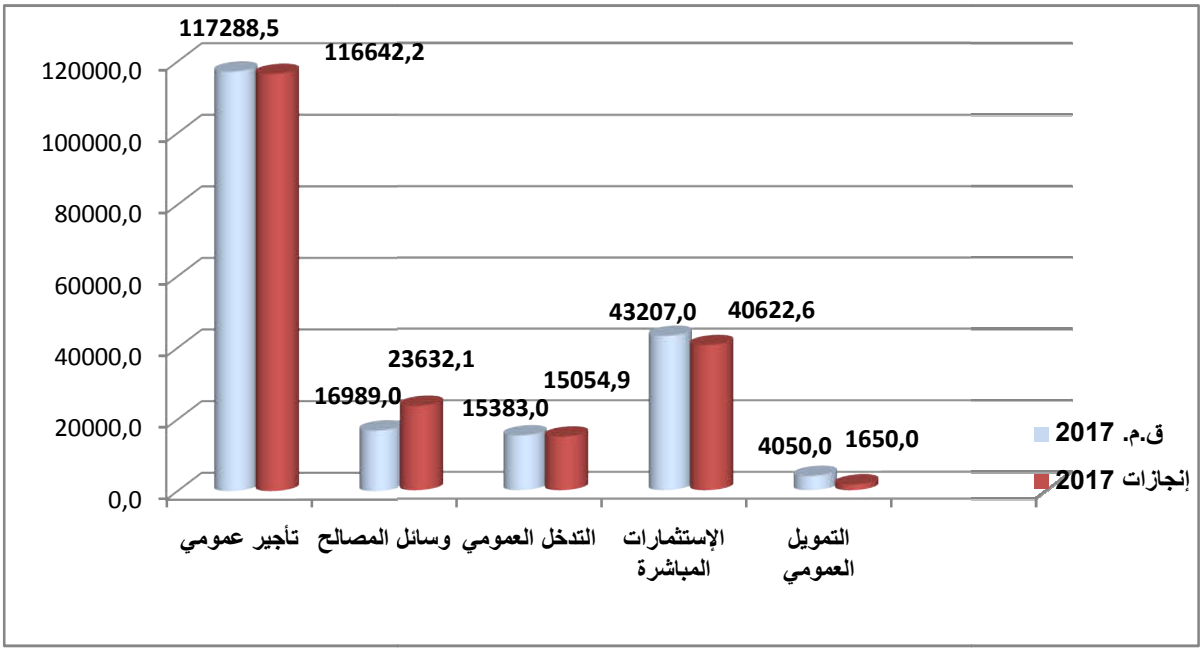

مقارنة بين ق.م (إع الدفع) وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندةلسنة 2017

حسب طبيعة النفقة

ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

بيـــــــــان البرامج الفرعية	ق.م 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ	النّسبة
البرنامج الفرعي 6-1: الإشراف والمساندة والمتابعة	186 782,0	188 086,3	1 304,3	100,70%
البرنامج الفرعي 6-2: البرنامج الفرعي 2: الدراسات والأنظمة المعلوماتية	10 135,5	9 515,6	-619,9	93,88%
مجموع برنامج القيادة والمساندة	**196 917,5**	**197 601,9**	**684,4**	**100,35%**

مقارنة بين ق.م (إع الدفع) وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

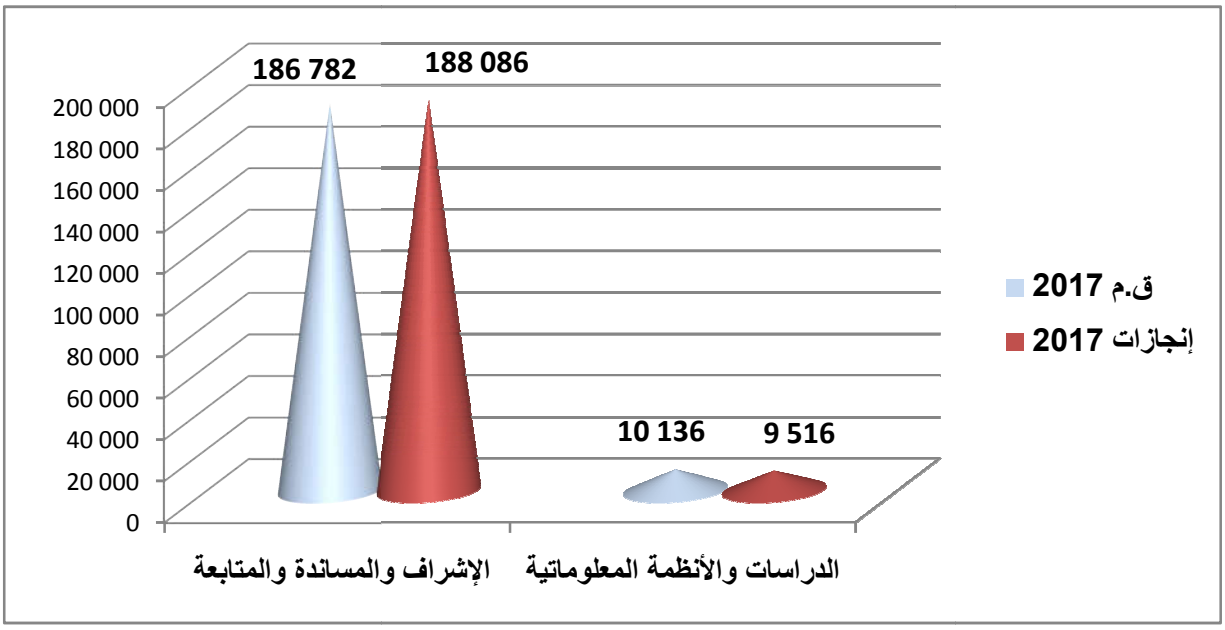

3-2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.6. وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتامين تنفيذ البرامج:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وإنجاز الترقيات، والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع إنعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على

التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

الهدف 1.6 وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج.	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 7201	إنجازات 7201	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
	نسبة التأطير	%	12	12.2	%105
	إطارات : عدد الأعوان المنتمين للصنف أ	إطار	6058	6065	105%
	العدد الجملي لأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائة والصيد البحري	عون	28850	27338	%100.96

الفارق بالنسبة لسنة 2017 في نسبة التأطير بين النسبة المنجزة والمقدرة تتمثل في:

22.1%-21%=+1.1% أي زيادة تقدر بـ1.1 % وذلك لإنخفاض العدد الجلي للأعوان نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي توازيا مع إنعدام الإنتدابات.

الفارق في نسبة التأطير بين المنجز والمقدر لسنة 2017يتمثل في:

22.1% -- 21% =

أي إرتفاع يقدر بـ 1.1%

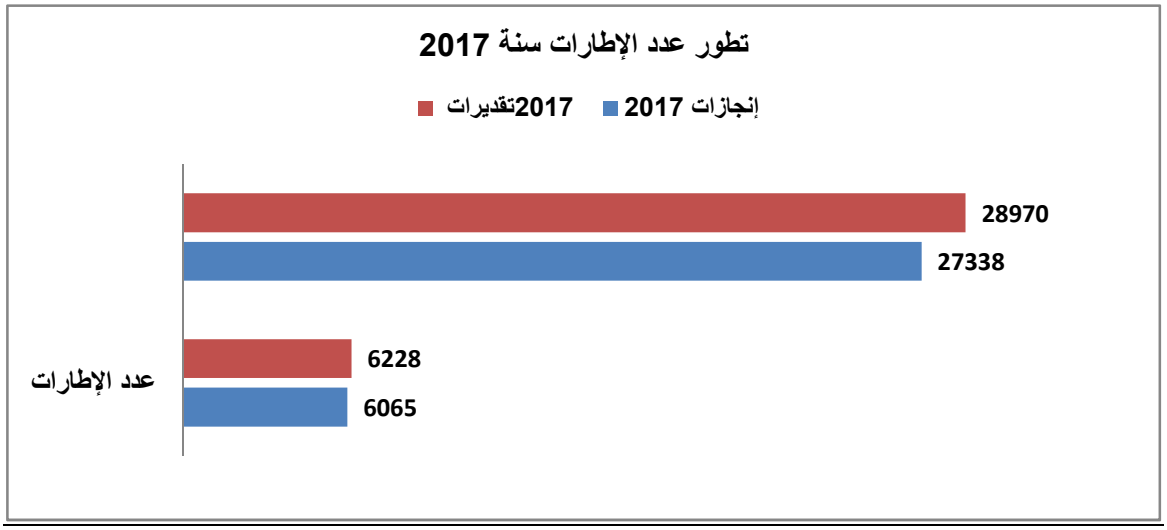

شهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إنخفاض في عدد الأعوان نتيجة الإحالة على التقاعد وإنعدام الإنتدابات توازيا مع إنخفاض نسبي في عدد الإطارات من صنف أ1 وأ2 بسبب إحالة البعض منهم على التقاعد مما أدى إلى إرتفاع نسبة التأطير المقدرة بـ21 بالمائة سنة 2017 إلى نسبة 22.1 بالمائة أي بفارق يقدر بـ 1.1%بالمائة.

- **المؤشر 1.1.6: نسبة التأطير :**

تم تحقيق نسبة تأطير 22.1٪ خلال سنة 2017 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة 21٪ أي ما يخالف التوقعات بإرتفاع يقدر بـ 1.1٪ وهو ما نتج عنه إرتفاع في نسبة تأطير بالمقارنة بالتوقعات غير ان هذا الإرتفاع يفسر بسبب إنخفاض العدد الجملي للأعوان نتيجة إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي توازيا مع إنعدامالإنتداباتوإرتفاع نسبي في عدد الإطارات وذلك بالترقيات.

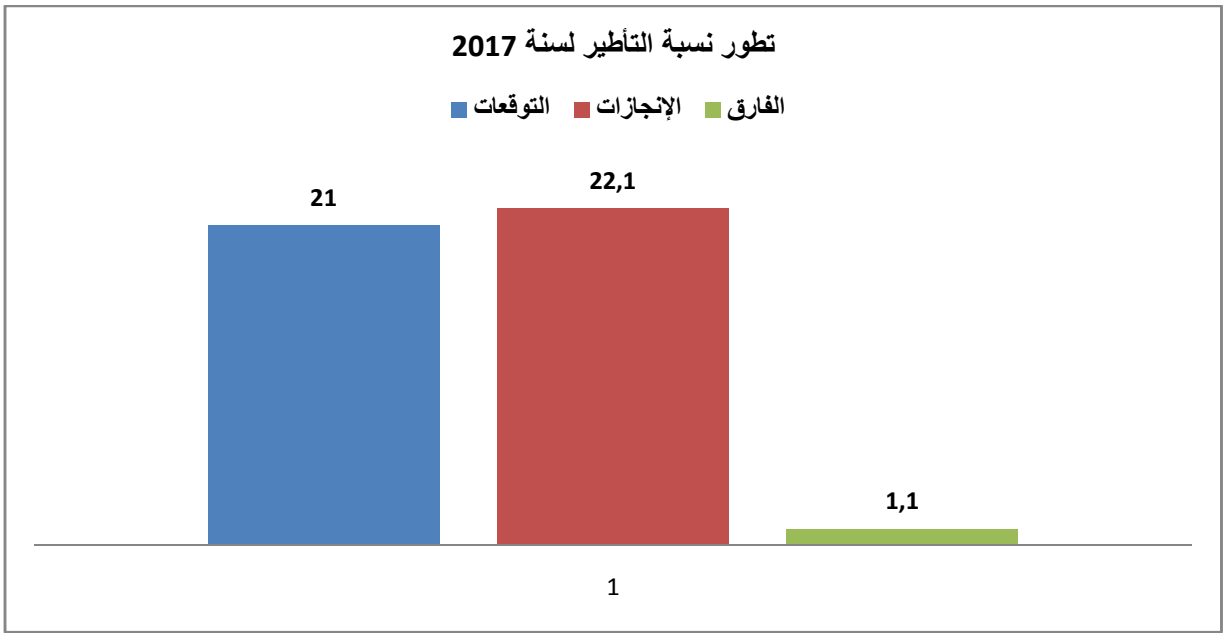

نظرا لهذا الفارق بين نسبة الإنجازات والتوقعات أصبح من الضروري تعديل التقديرات للسنوات الثلاث القادمة (2019-2020-2021) المتعلقة بتطور نسبة التأطير وهو ما جعلنا نجري تعديل على الجدول المتعلق بمؤشر نسبة التأطير لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على النحو التالي:

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التاطير لسنة 2017

نسبةالتاطير	الوحدة	الإنجازات				التقديرات			
		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	%	20.5	21	22	22.1	22.3	22.3	22.4	22.5
الإطارات	-	5493	5930	6303	6065	6053	6033	6021	6000
ع ج للأعوان	-	26795	28241	28650	27338	27110	26950	26830	26650

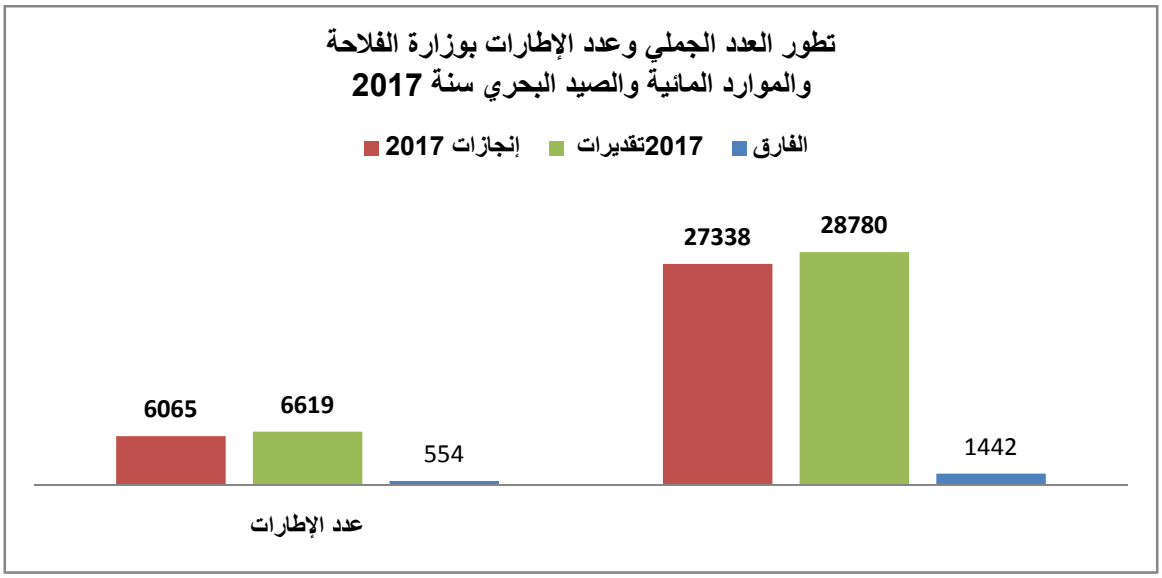

الهدف 2.6: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال والاستهلاك، وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

الهدف 2.6: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية.	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2017
	المؤشر 1.2.1.6: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	لتر/100 كم	8.3	8	%96.4	8,5	8	94
	المؤشر 2.2.1.6: معدل كلفة إصلاح وصيانة و تعهد وسائل النقل	ألف دينار	727	540	%74.27	726	530	73

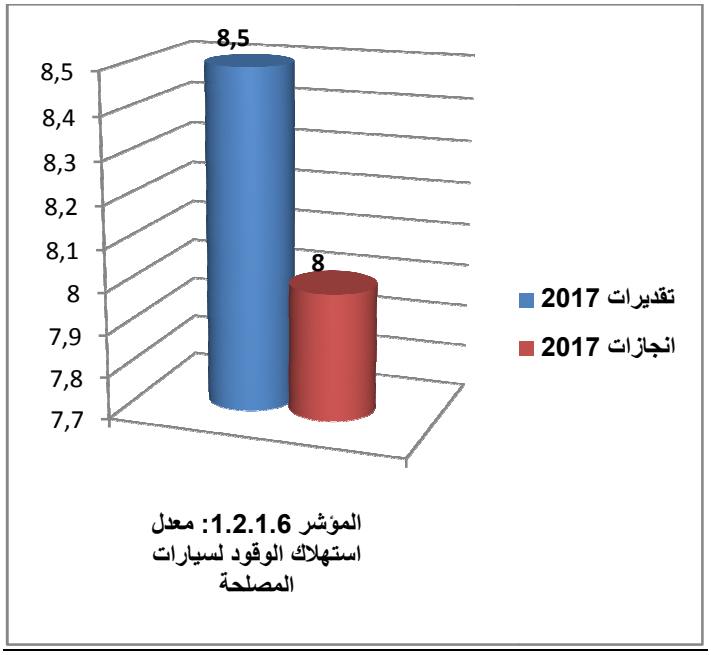

المؤشر 1.2.1.6: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

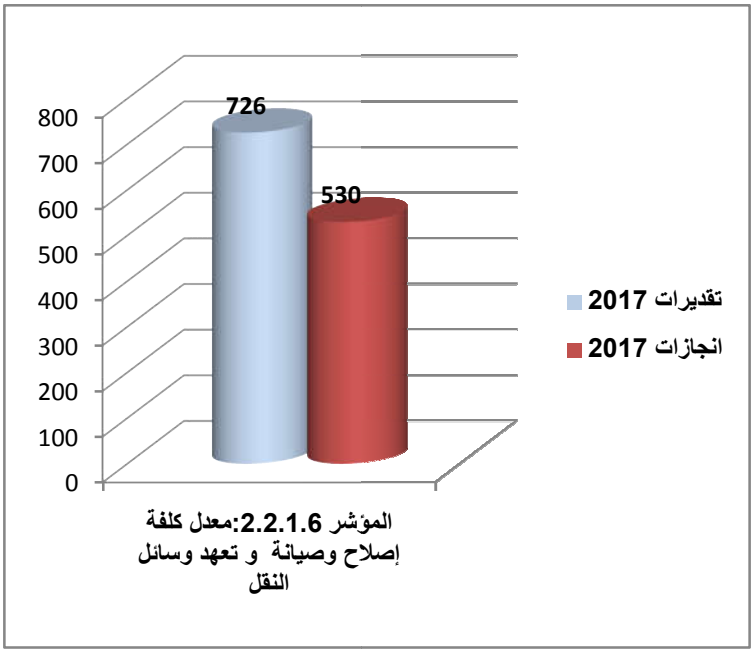

المؤشر 2.2.1.6:معدل كلفة إصلاح وصيانة و تعهد وسائل النقل

النتائج المسجلة خلال سنة 2017

❖ <u>على مستوى الاقتصاد في الوقود :</u>

تواصل السعي في مجال إحكام التصرف في المحروقات والتحكم في الطاقة بمتابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا والتي بلفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية والجهوية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.وكذلك تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل و السياقة الرشيدة.

❖ <u>على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات :</u>

رغم تقادم أسطول النقل فانه تم التقليص في كلفة الصيانة وذلك ب:

- **الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاك للوقود وأقل كلفة.**
- **جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية**
- **إصدار مناشير تحث على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل**
- **تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل :**

- تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والات تسجيل الحضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير واجراءات تاديبية ضد كل مخالف.

الهدف 3.6: تحسين جودة الخدمات.

تقديم الهدف : إن الغاية من هذا الهدف هو تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات قصد تطوير تبادل المعلومات بين أعوان الوزارة على المستويين المركزي والجهوي.

الهدف 3.6: تحسين جودة الخدمات.	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (1) /(2)
	1.3.2.6: نسبة الربط بشبكة الأنترنات	%	78,1	73	93,5	83,3	78,1	93,8

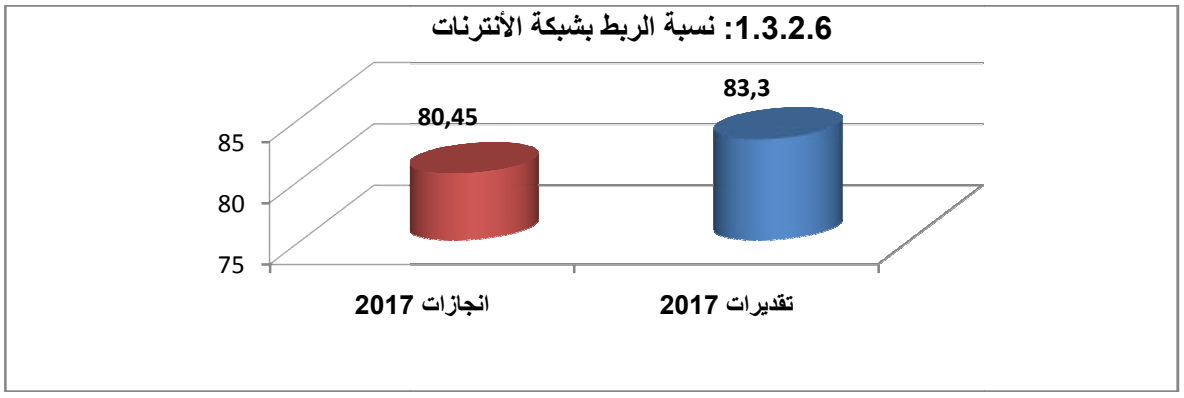

- ✓ أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تأهيل وصيانة الشبكة المعلوماتية وتوفير المعدات الاعلامية والشبكية وضمان استمرارية العمل بها.
- ✓ تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: المؤشر ذو صبغة كمية quantitatif يحيل على توفير المتطلبات الفنية اللازمة لربط أكبر عدد ممكن من الاطارات والأعوان بالانترنات وبالشبكة المحلية أي توفير مراكز عمل جاهزة

لاستغلال التطبيقات postes opérationnels**ولا يمكن من إعطاء فكرة عن مراكز العمل التي تتولى القيام بالعمل المطلوب بصفة فعلية**postes fonctionnels **لذا فهو يفتقد بالتالي لعنصر النوعية.** un indicateur non qualitatif

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

مقترحات التطوير والتحسين:

1. **إعادة توظيف السيارات بإحالة جميع السيارات المسندة والمصلحة بالإدارات المركزية ووضعها على ذمة مصلحة النقل قصد التصرف فيها وعلى ذمة دائرة البناءات جهويا**
2. **تحجير إسناد السيارات التي تم اقتناءها في إطار مشاريع ممولة بقروض خارجية أو هبات لأغراض شخصية أو وظيفية وتجهيز جميعها بمنظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية.**
3. **تعميم منظومة التصرف في أسطول النقل "جاسبارك" أو إيجاد نظام إعلامي باستعمال تقنية "WEB" وبعث بنك للمعلومات يتم تحينها في الإبان ويتم ربطه بمختلف المصالح المركزية والجهوية لتسهيل انسياب المعلومة وتوفيرها في أحسن الآجال.**
4. **تعميم مراقبة أسطول النقل عبر الأقمار الصناعية "GPRS على جميع الهياكل**
5. **مزيد ترشيد نفقات المحروقات وصيانة السيارات الإدارية.**
6. **أمام تهرم وقدم أسطول العربات التابعة للوزارة وما ينجر عنه من تحمل لنفقات إضافية وباهضه للصيانة وللمحروقات المخصصة لها فإنه يقترح:**

***إقتناء سيارات المصلحة (والتي تمثل النسبة الأهم من أسطول السيارات) الجديدة مستقبلا التي لا تفوق قوتها الجبائية 5 خيول،ما عدى الحالات الإستثنائية التي يقتضيها السير العادي لبعض الهياكل الإدارية، و من شأن هذا الإجراء أن يوفر في كلفة استهلاك المحروقات المرتبطة أساسا بالقوة الجبائية.**

***استغلال الغاز الطبيعي كبديل لمحروقات السيارات الإدارية لما يوفره من ترشيد واقتصاد في الطاقة وحماية**

البيئة، وذلك على غرار التجربة النموذجية التي قامت بها شركة النقل بتونس على جزء من أسطول حافلاتها.

***تجهيز خزانات الوقود الموجودة خاصة لدى الإدارات الجهوية بمنظومة تعنى بالمراقبة.يمكن استعمال منظومة مراقبة عبر الأقمار الصناعية على غرار المنظومة مراقبة مياه السدود.**

7. **تخصيص باب مستقل في مستوى التقرير السنوي لنشاط الإدارة، يتم التطرق فيه إلى النتائج المسجلة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.**
8. **إبراز الأهداف الخاصة بالتحكم في الطاقة في مستوى الميزانية التقديرية للإدارة والوسائل المعتمدة والنتائج المنتظرة.**
9. **إدراج متابعة تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة كنقطة قارة ضمن جدول أعمال وخاصةضمن جلسات الإصغاء التي تقوم بها الإدارة.**
10. **العمل على مزيد مراقبة وتنظيم تنقلات السيارات الإدارية لنقل الأعوان لنقل الأعوان أو البريد الإداري وذلك خاصة من خلال إحكام التنسيق واستغلال إمكانيات الإتصال الأخرى (فاكس-بريد إلكتروني..).**
11. **مواصلة تنظيم الدوريات التكوينية لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة، في مجالات الصيانة والسياقة الرشيدة، وتحسيسهم بالانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود.**
12. **مراجعة النصوص والتراتيب الجاري بها العمل مع اخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل هياكل وزارة الفلاحة وخصوصياتها والمهام التي تحتم الإقامة الدائمة بأماكن العمل المختلفة وفي ميادين متعددة ومتنوعة وملنزمة باليقضة والمتابعة المستمرة.**
13. **مراجعة أحكام الأمر عدد** 11 **المؤرخ في** 10 **جانفي** 2005 **و المتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد** 189 **المؤرخ في** 11 **فيفري** 1988 **المتعلق باستعمال سيارات الدولة و الجماعات العمومية و المحلية و المؤسسات العمومية.**

الملاحق

1. الخريطة الحالية لسدود في تونس
2. منشأت خزن و توزيع المياه
3. توزيع المياه السطحية حسب الأحواض الهيدرولجية
4. خرائط المنشأت المائية التي تحت تصرف شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال (1 و 2 و 3)
5. خريطة توزع الموائد المائية المشحونة
6. جدول رقم 1 : الطاقة والترسبات بالسدود الكبرى
7. خارطة المحطات المطرية
8. خارطة نقاط مراقبة الموائد المائية
9. خارطة توزع الموائد المائية المشحونة
10. مؤشر التزود بالماء الصالح للشراب حسب الجهات سنة 2017

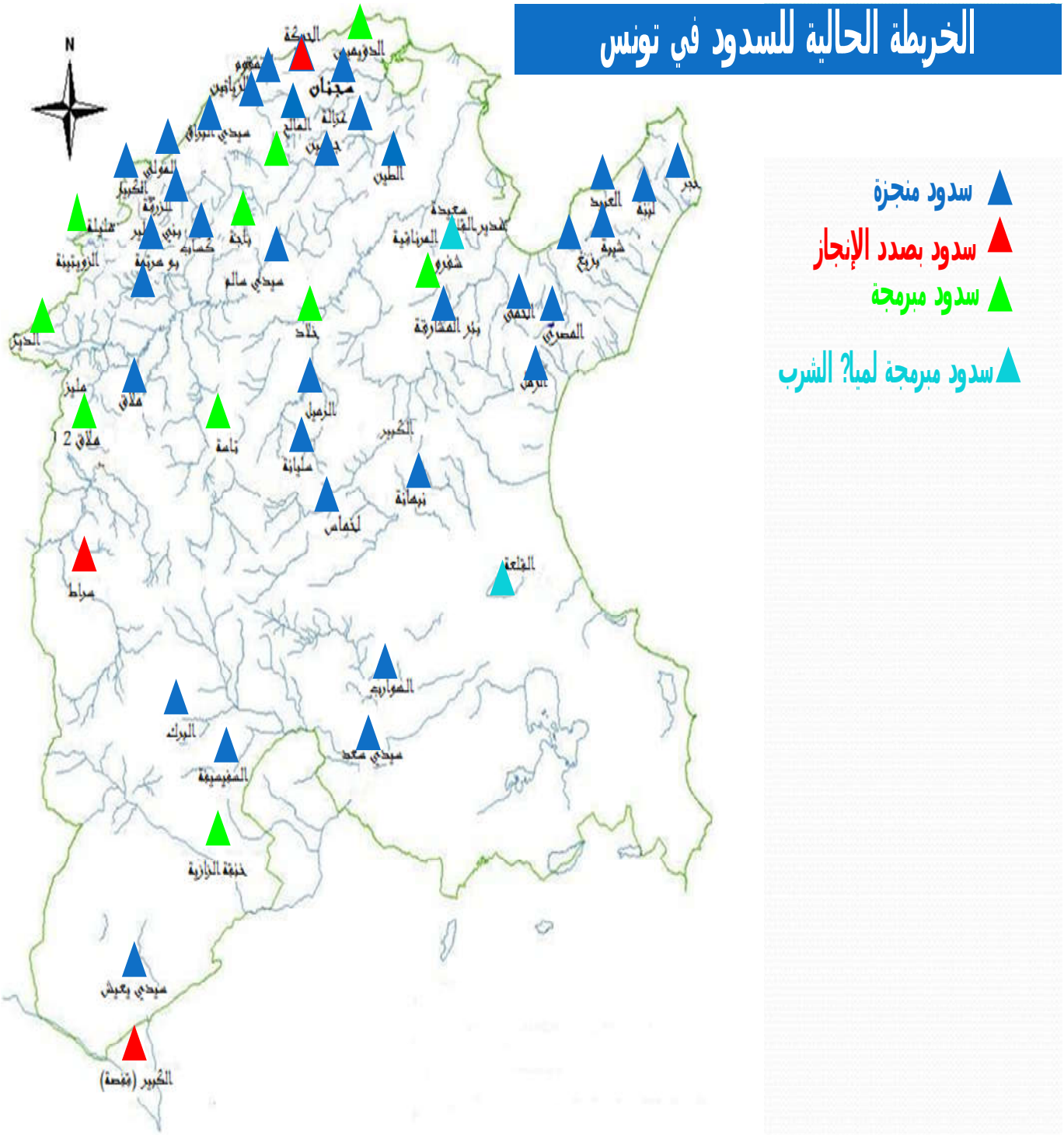

الخريطة الحالية للسدود في تونس

منشآت خزن و تحويل المياه

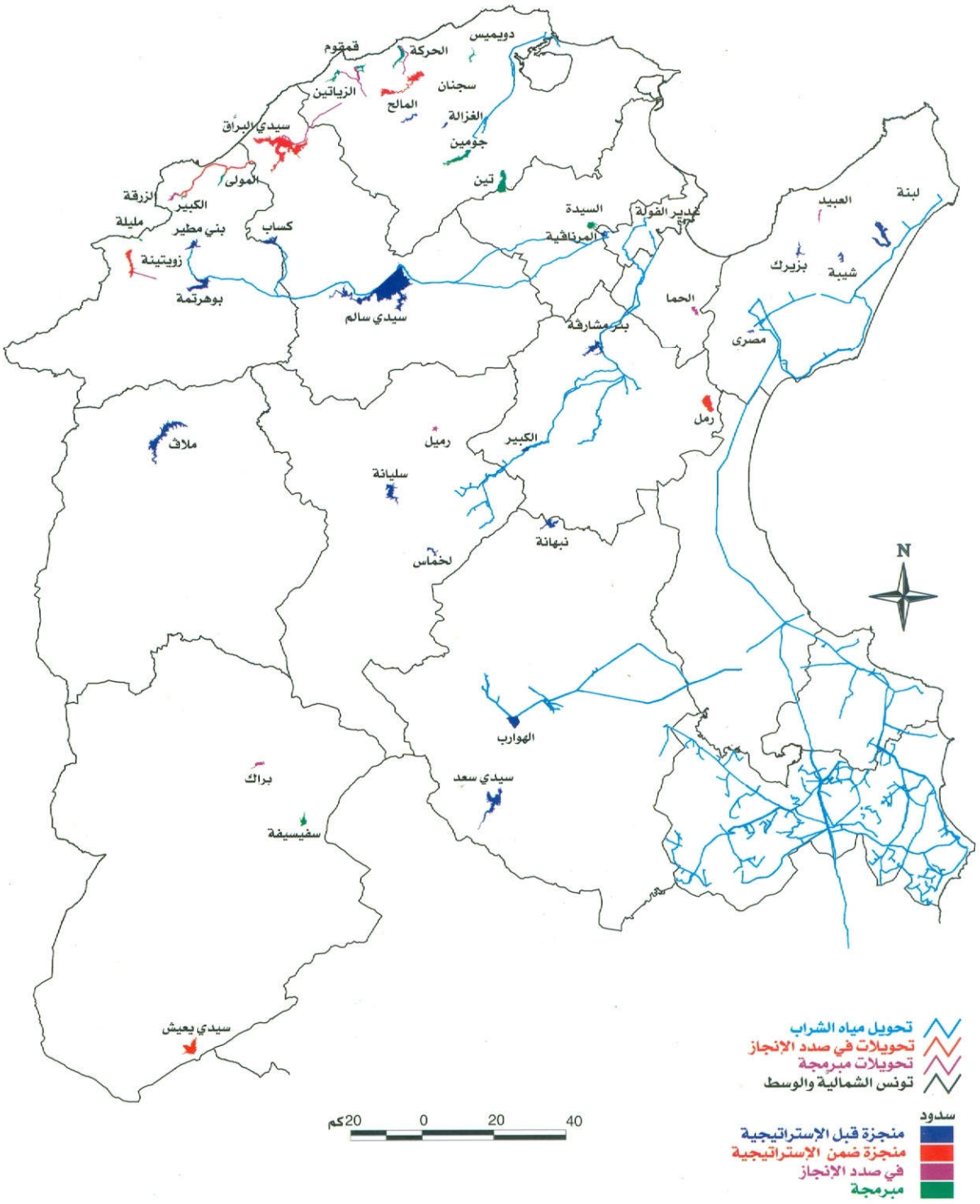

توزيع المياه السطحية حسب الأحواض الهيدرولوجية

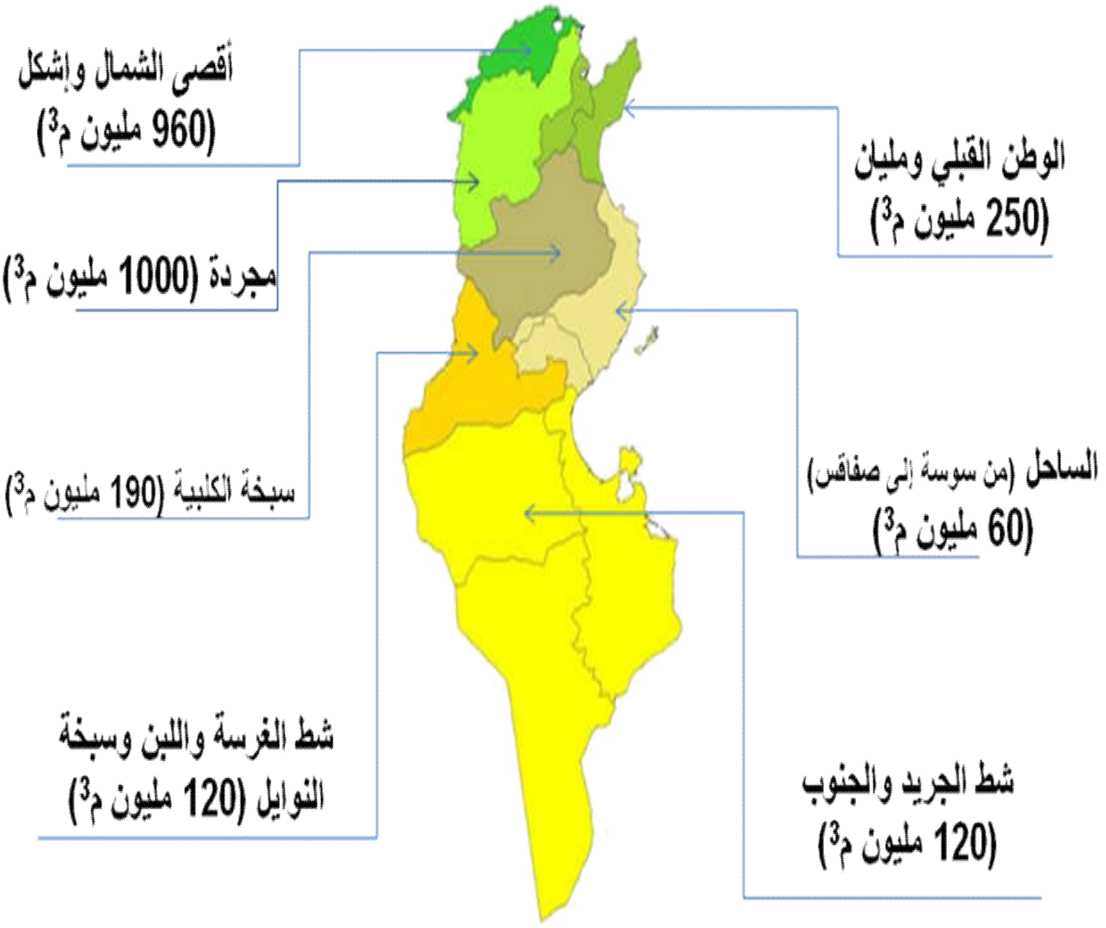

2,7 مليار م³ في السنة ما يمثل 55% من مجموع الموارد منها 2 مليار م³ في السنة (74%) متأتية من أحواض الشمال (مجردة وأقصى الشمال وإشكل)

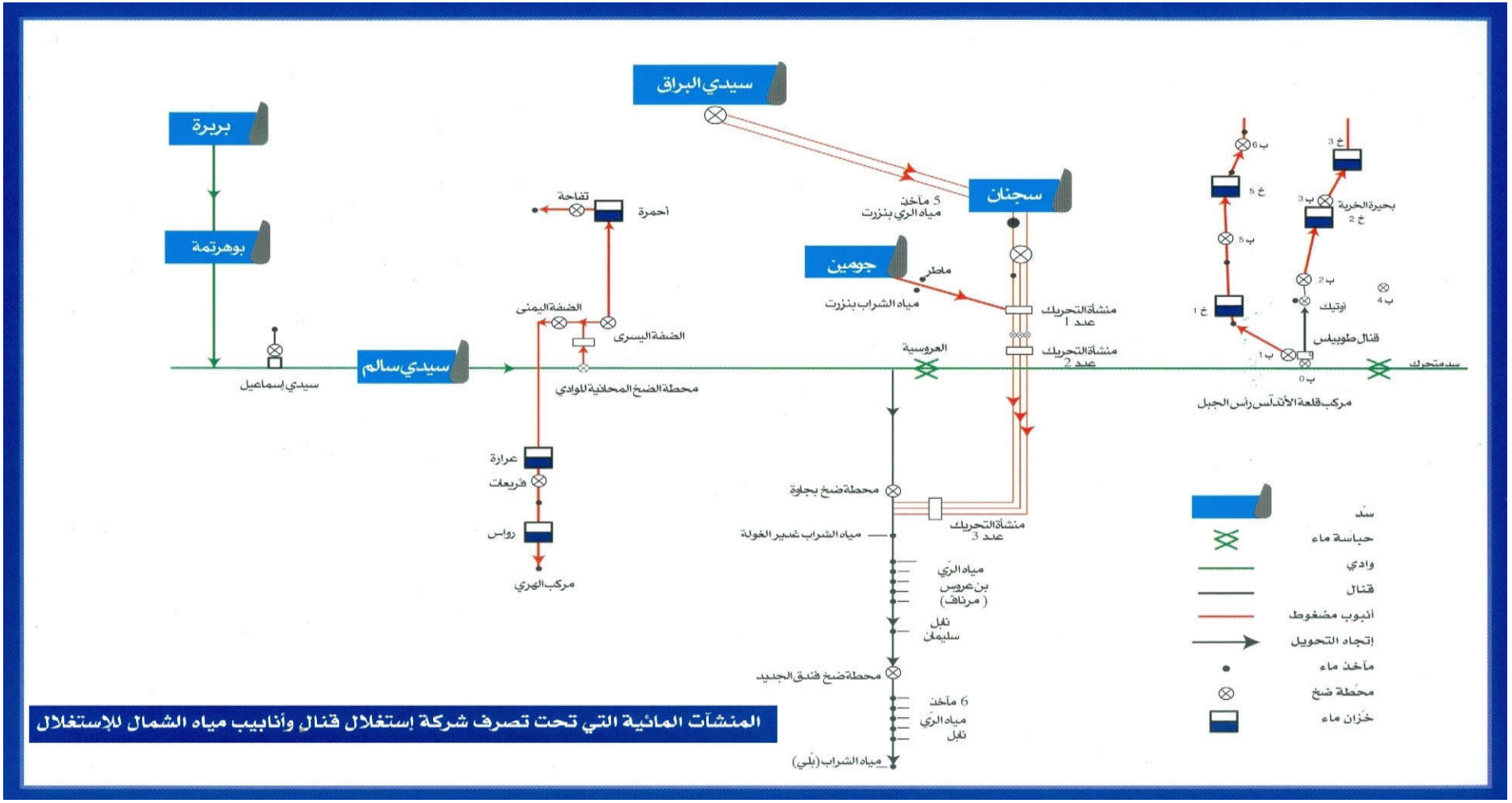

المنشأت المائية التى تحت تصرف شركة استغلال قنال وأنابيب مياه(1)

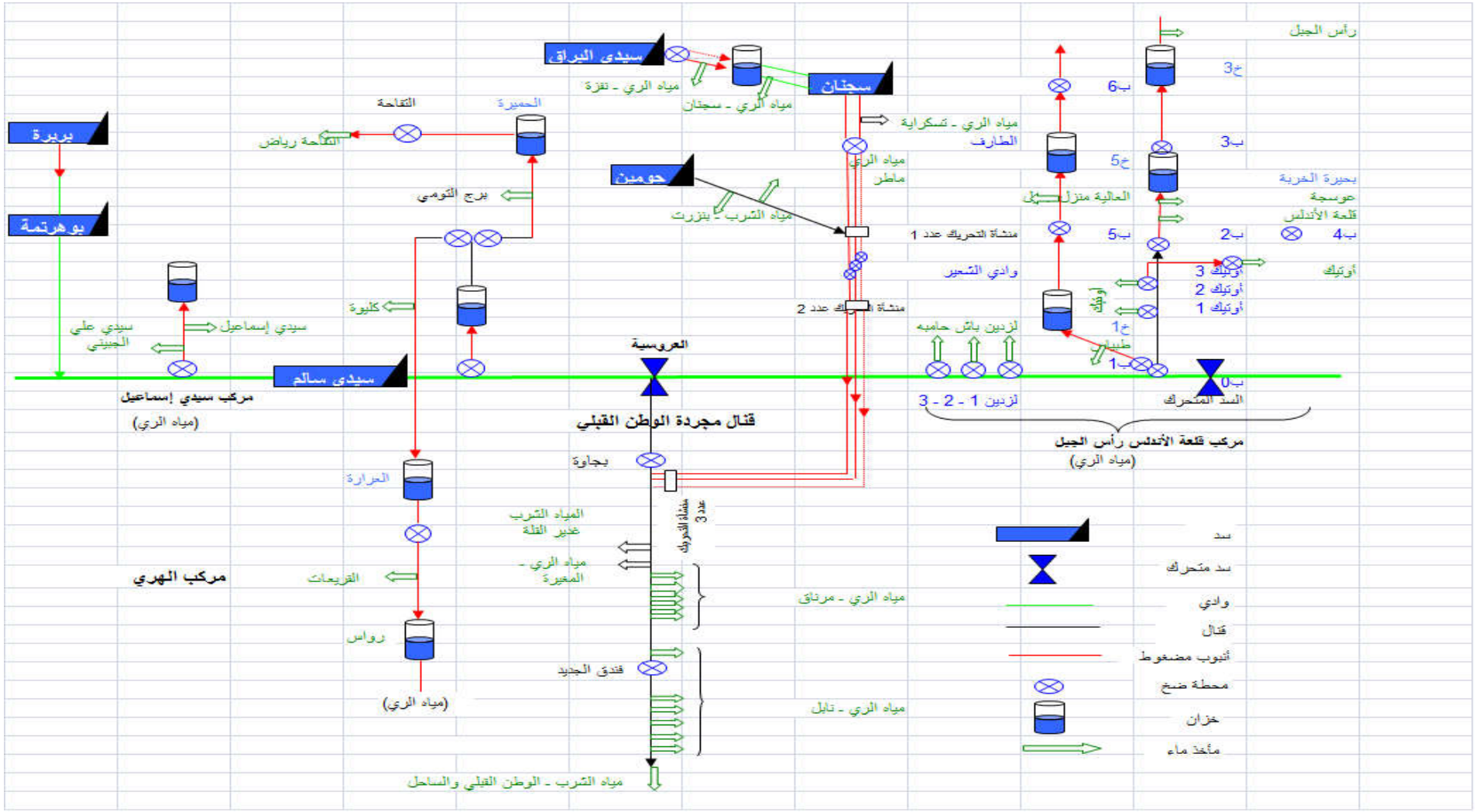

المنشأت المائية التى تحت تصرف شركة استغلال قنال وأنابيب مياه(2)

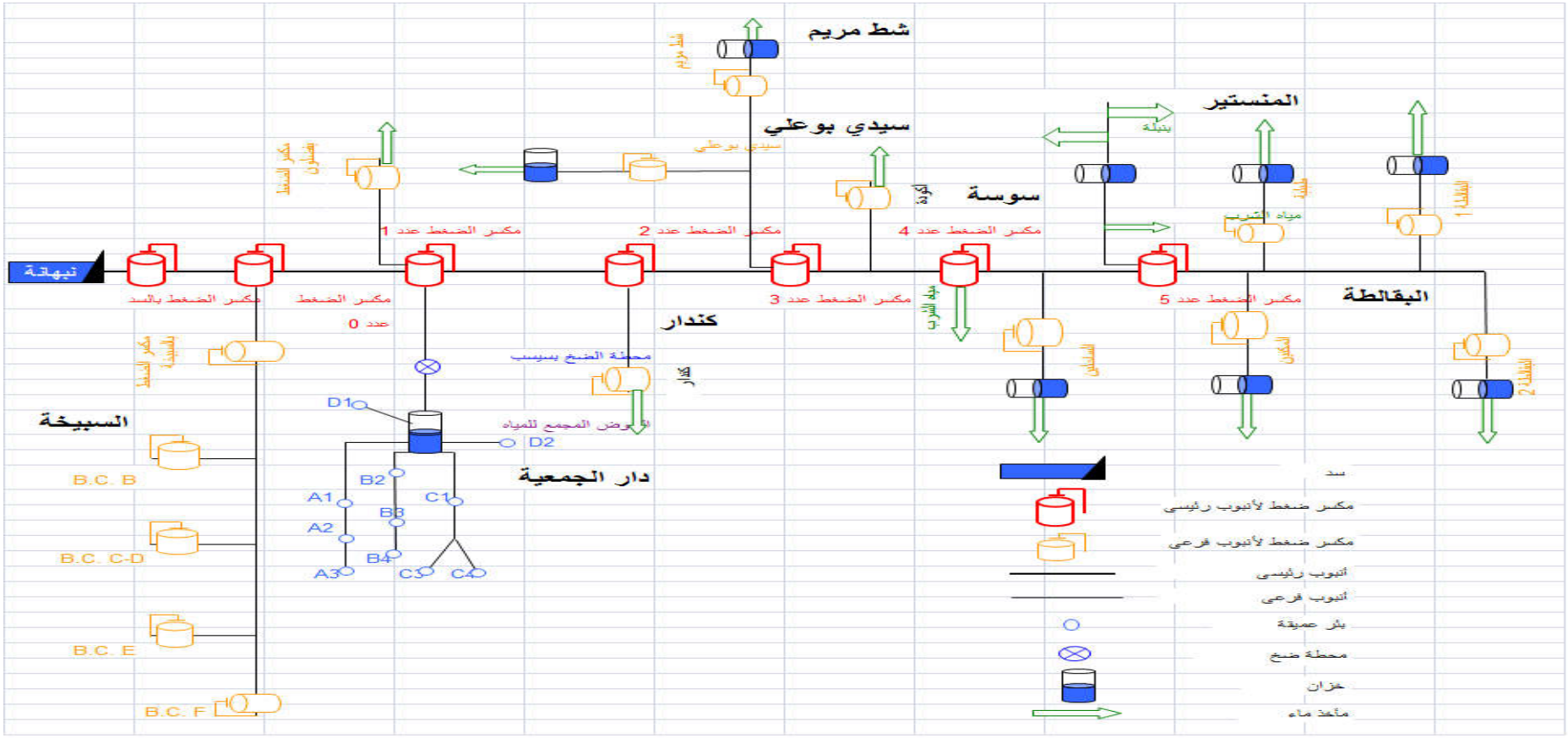

المنشأت المائية التي تحت تصرف شركة استغلال قنال وأنابيب مياه(3)

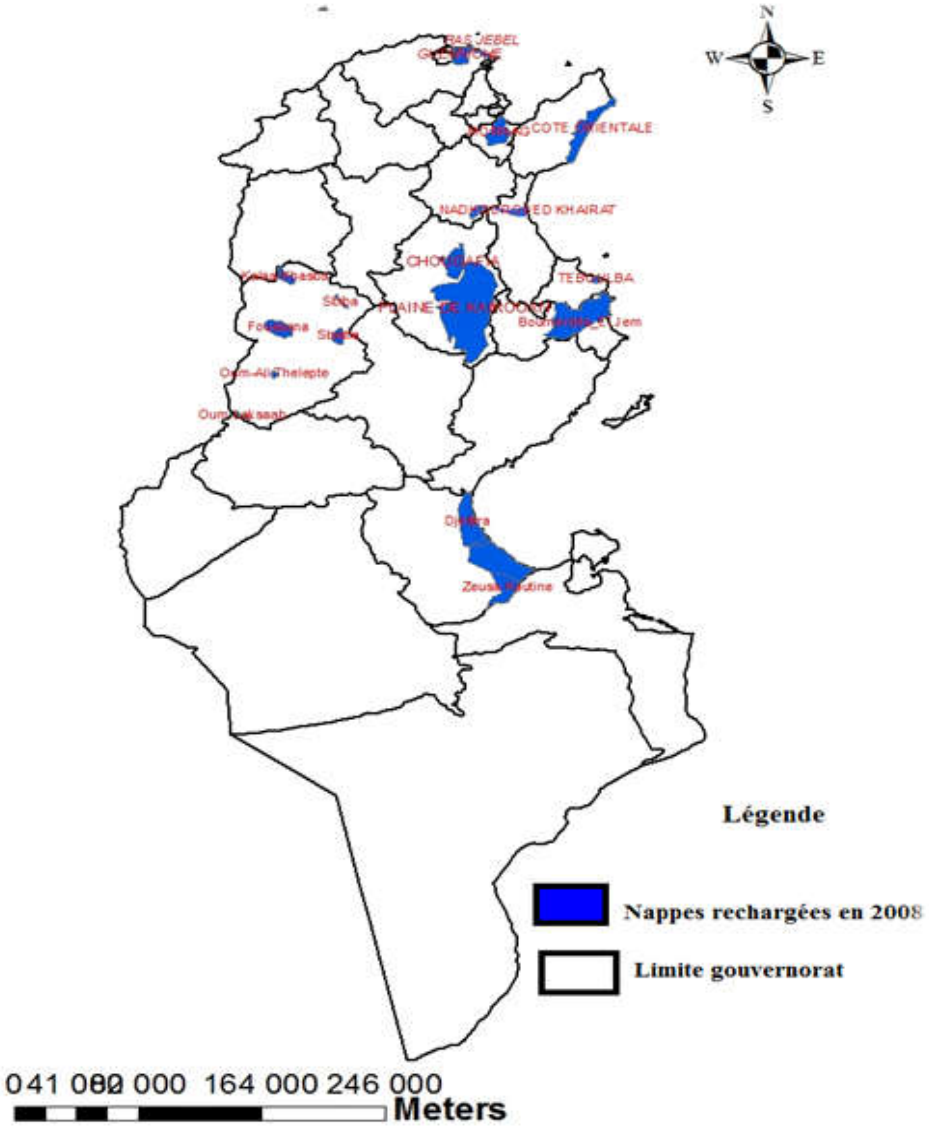

خريطة توزع الموائد المائية المشحونة

خطة السدود الكبرى المنجزة قبل 1990

العدد الرتبي	المشروع	طاقة الخزن الأولية (م م^3)	طاقة الخزن الحالية (م م^3)	سنة الاستغلال
1	سدّ ملاق	182	60	1954
2	سدّ بني مطير	62	60	1954
3	سدّ كساب	82	79	1968
4	سدّ سيدي سالم	814	643	1981
5	سدّ بوهرتمة	117	112	1976
6	سدّ جومين	130	123	1983
7	سدّ غزالة	12	12	1984
8	سدّ سليانة	53	36	1987
9	سدّ لخماس	8	7	1966
10	سدّ بئر مشارقة	53	42	1971
11	سدّ نبهانة	86	58	1965
12	سدّ سيدي سعد	209	154	1981
13	سدّ الهوارب	25	12	1989
14	سدّ بيزيرك	7	6	1949
15	سدّ شيبة	8	6	1963
16	سدّ مصري	7	6	1968
17	سدّ لبنة	30	24	1986
المحتوى 17 سدّ		**طاقة الخزن الأولية 1885 م.م3**	**طاقة الخزن الحالية 1440 م.م3**	

الخطة العشرية الأولى

العدد الرتبي	المشروع	الكلفة (م.د)	نسبة الإنجاز موفى 2015	طاقة الخزن الأولية (م م3)	طاقة الخزن الحالية (م م3)	سنة الاستغلال
1	سدّ سجنان	115	%100	138	133	1994
2	سدّ الحجر	5	%100	5	4	1995
3	سدّ سيدي عيش	34	%100	88	83	1997
4	سدّ الرمل	32	%100	22	21	1998
5	سدّ بربرة	191	%100	75	64	1998
6	سدّ سيدي البراق	183	%100	286	286	1999
7	سدّ الحمى	23	%100	12	11	2002
8	سدّ الرميل	21	%100	4	4	2002
9	سدّ العبيد	21	%100	10	9	2002
10	سدّ البرك	22	%100	16	15	2002
11	سدّ السفيسيفة	20	%100	8	7	2005
12	سدّ الزرقة	39	%100	24	24	2012
13	سدّ الكبير	106	%100	64	64	2013
14	سدّ المولى	85	%100	26	26	2013
15	سدّ الزياتين	43	%100	33	33	2012
16	سدّ القمقوم	31	%100	18	18	2011
17	سدّ الطين	46	%100	34	34	2015
18	سدّ المالح	37	%100	41	41	2015
19	سدّ الحركة	41	% 95	30	-	-
20	سدّ الدويميس	33	% 5	45	-	-
المحتوى 20 سدّ				طاقة الخزن الأولية 979 م.م^3	طاقة الخزن الحالية 877 م.م^3	

الخطة الإضافية 10 سدود

العدد الرتبي	المشروع	الموقع	بداية الإنجاز	طاقة الخزن الأولية (م م3)	الكلفة التقديرية (م. د)
1	سدّ سراط	الكاف	2009	21	61
2	الكبير ققصة	قفصة		25	31
3	سدّ ملاق العلوي	الكاف	2016	195	277
4	سدّ السعيدة	منوبة	2016	46	123
5	سدّ القلعة الكبيرة	سوسة	2016	28	101
6	سدّ تاسة	الكاف وسليانة	2017	44	148
7	سدّ خلاد	باجة	2018	22	69
8	سدّ المالح العلوي	باجة	2022	45	135
9	سدّ الرغاي	جندوبة	2020	-	-
10	سدّ سليانة 1	سليانة	2021	-	

STATIONS DE DESSALEMENT EN EXPLOITATION

Stations de dessalement en cours d'exploitation

Station	Capacité m3/j	Nombre de Lignes	Année de mise en service
Station de dessalement de Kerkenah	3300	3/1100	1983
Station de dessalement de Gabes	30 000	4/7500	1995
Station de dessalement de Zarzis	15000	3/5000	1999
Station de dessalement des eaux saumâtres à Jerba	20000	3/5000-2/2500	2000-2007
Station de dessalement des eaux saumâtres à Ben Guerdane	1800	3/900	2013
Station de dessalement des eaux saumâtres à Kébili	6000	3/2000	2015
Station de dessalement des eaux saumâtres à Souk Lahad	4000	2/2000	2015
Station de dessalement des eaux saumâtres à Douz	4000	2/2000	2015
Station de dessalement des eaux saumâtres à Matmata	4000	2/2000	2015
Station de dessalement des eaux saumâtres à Mareth	5000	2/2500	2015
Station de dessalement des eaux saumâtres àBéni Khédache	800	1/800	2015
Station de dessalement des eaux saumâtres à Belkhir	1600	2/800	2015
Station de dessalement d'eau de mer à Djerba	50000	2/25000	Mars 2018
Station de dessalement des eaux saumâtres à Tozeur	6000	3/2000	2017
Station de dessalement des eaux saumâtres à Nafta	4000	2/2000	2017
Station de dessalement des eaux saumâtres à Hezoua	800	1/800	2017

Stations de dessalement projetées

Station	Capacité m3/j	Nombre de Lignes	Avancement
Station de dessalement d'eau de mer à Sfax	200 000	8/25000	Dépouillement pré qualification
Station de dessalement d'eau de mer à Zarat	100 000	4/25000	Dépouillement des offres de construction
Station de dessalement d'eau de mer à Kerkennah	6 000	3/2000	En cours d'étude
Ben Guerdène	9 000	3/3000	Préparation des dossiers d'Appels d'offres
Gafsa Nord-Gafsa Sud-Ksar-Mdhila-Gtar-Ayeycha	9 000	3/3000	
Metlaoui- Moulares -Redayef	6 000	3/2000	
El Meknassi-Mazouna-Bouzian	3 000	2/1500	
Déguèche	2 000	2/1000	
Béchli + Béni Mohamed + janaaoura + Blidet + jerssine + Nouel	2 000	2/1000	

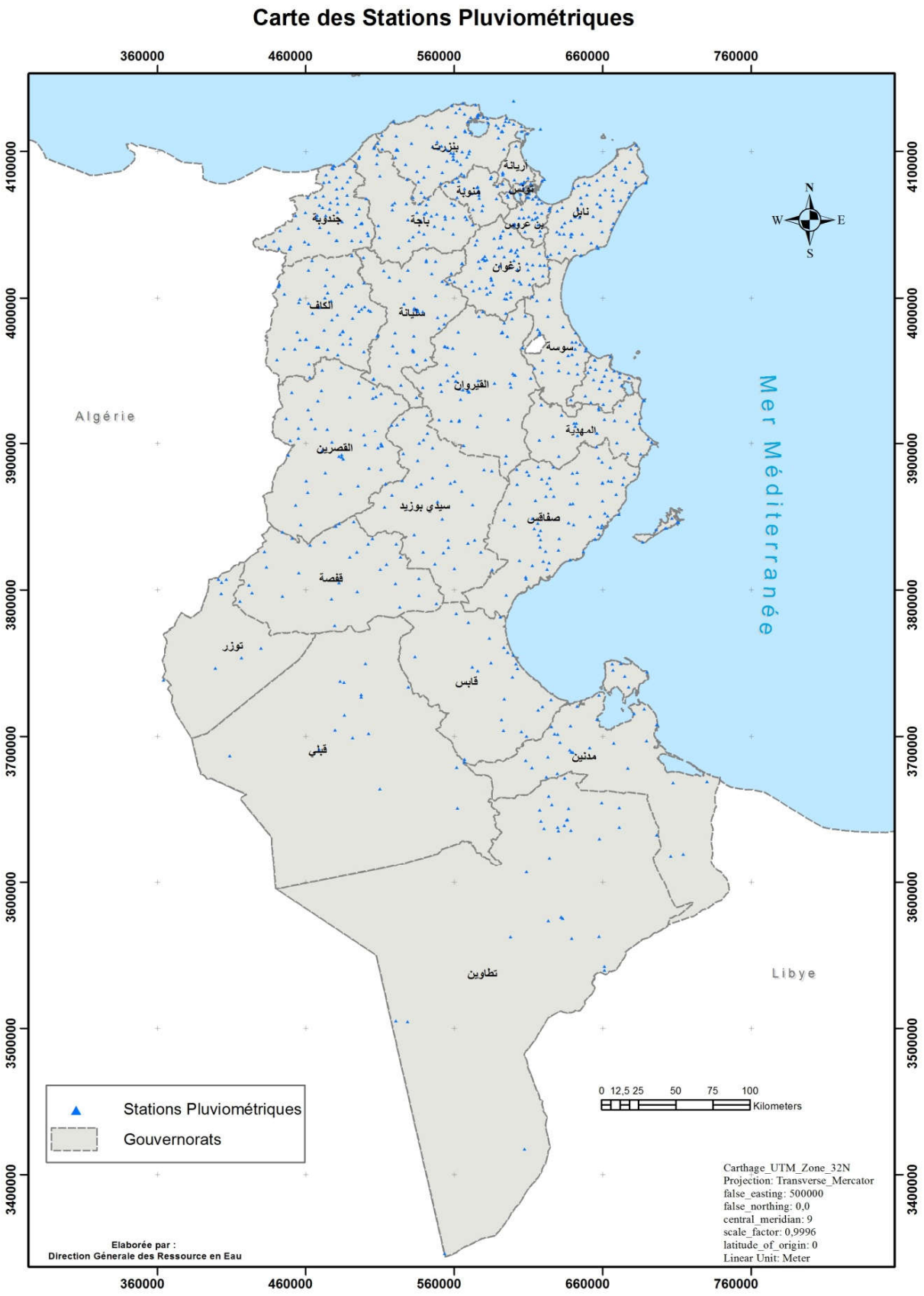
Carte des Stations Pluviométriques
360000
460000
560000
660000
760000
4100000
4000000
3900000
3800000
3700000
3600000
3500000
3400000
بنزرت
اريانة
منوبة
أريانة
نابل
جندوبة
باجة
بن عروس
زغوان
الكاف
سليانة
سوسة
القيروان
المهدية
القصرين
سيدي بوزيد
صفاقس
قفصة
توزر
قابس
قبلي
مدنين
تطاوين
Algérie
Mer Méditerranée
Libye
N
W
E
S
Stations Pluviométriques
Gouvernorats
0 12,5 25 50 75 100
Kilometers
Carthage_UTM_Zone_32N
Projection: Transverse_Mercator
false_easting: 500000
false_northing: 0,0
central_meridian: 9
scale_factor: 0,9996
latitude_of_origin: 0
Linear Unit: Meter
Elaborée par :
Direction Générale des Ressource en Eau

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE
DES EAUX SOUTERRAINES
GOUVERNORATS DU NORD OUEST
JENDOUBA
BEJA
LE KEF
SILIANA
RESEAU DE SURVEILLANCE
LIMITES GOUVERNORAT
0
50 Kilometers

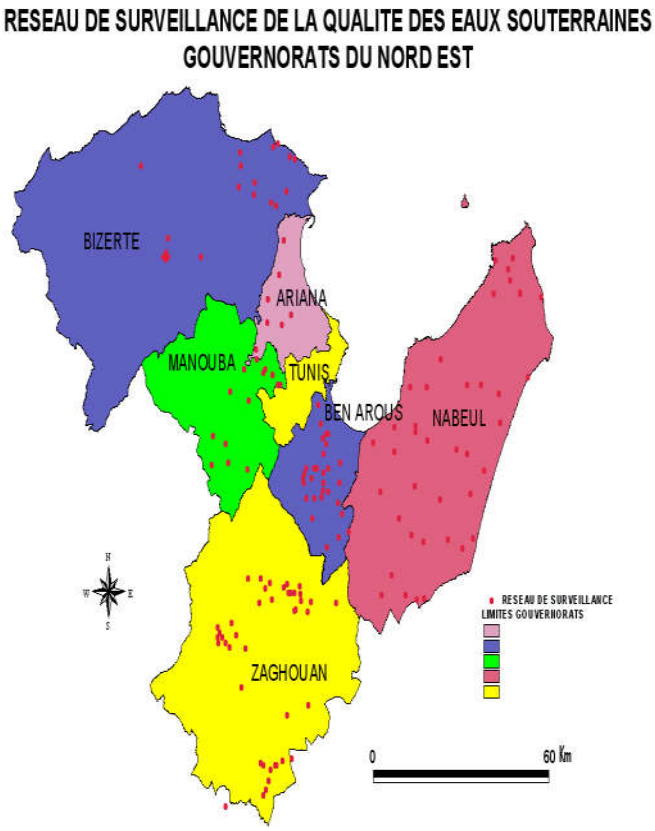
RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE DES EAUX SOUTERRAINES
GOUVERNORATS DU NORD EST
BIZERTE
ARIANA
MANOUBA
TUNIS
BEN AROUS
NABEUL
ZAGHOUAN
RESEAU DE SURVEILLANCE
LIMITES GOUVERNORATS
0
60 Km

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE DES EAUX SOUTERRAINES GOUVERNORATS DU CENTRE OUEST

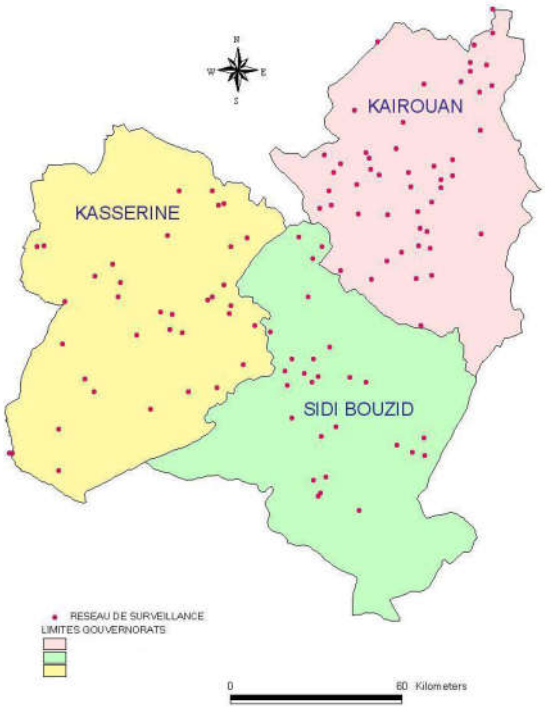

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE DES EAUX SOUTERRAINES GOUVERNORATS DU CENTRE EST

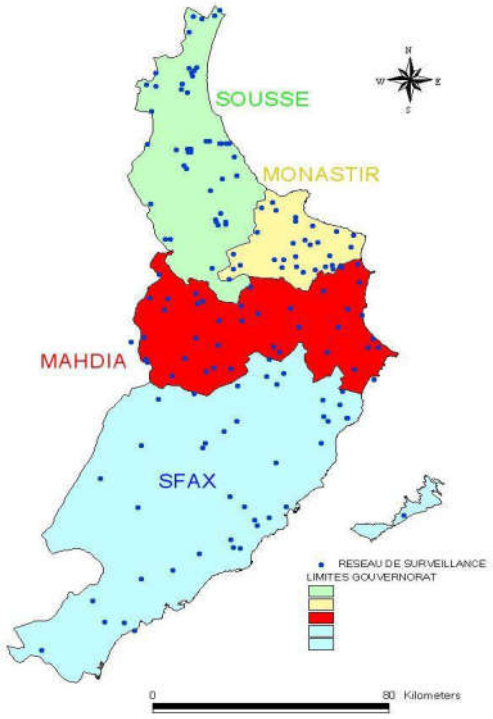

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE DES EAUX SOUTERRAINES GOUVERNORATS DU SUD OUEST

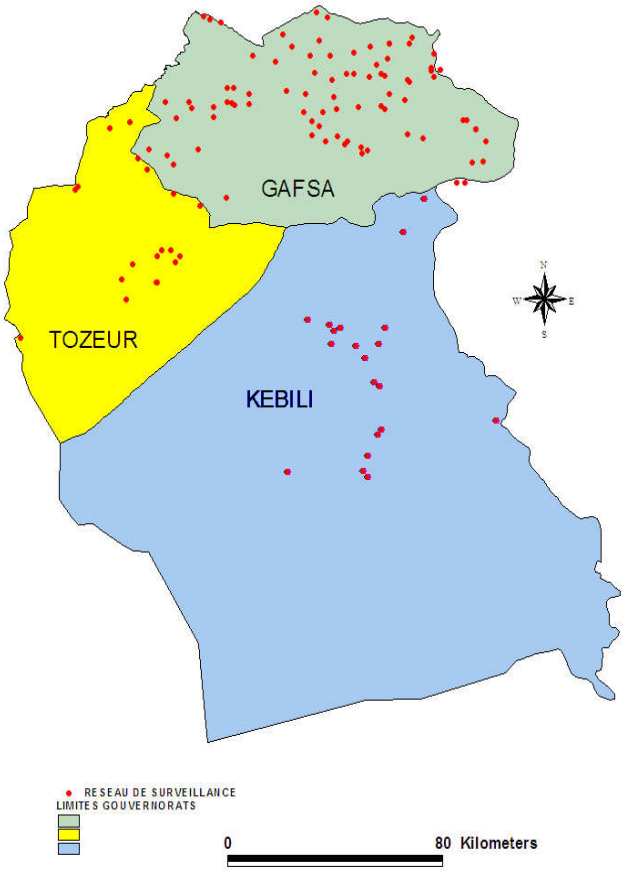

RESEAU DE SURVEILLANCE DE LA QUALITE DES EAUX SOUTERRAINES GOUVERNORATS DU SUD EST

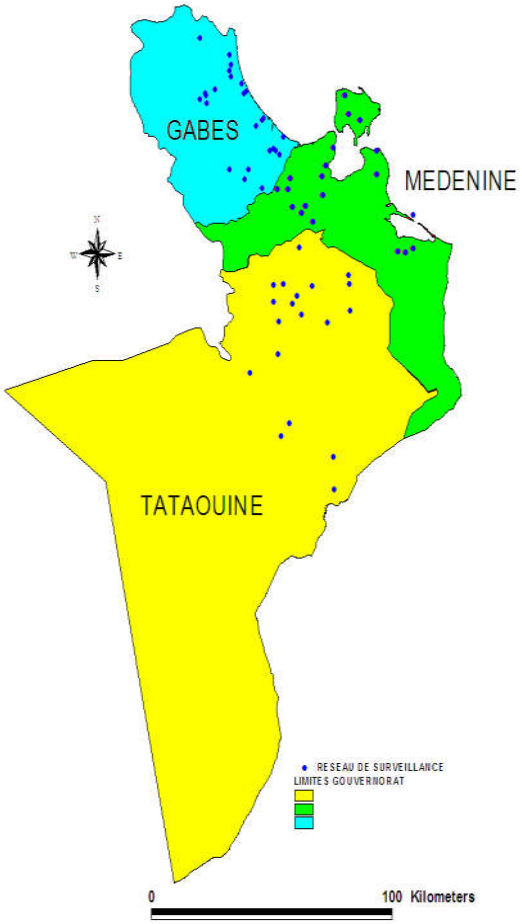

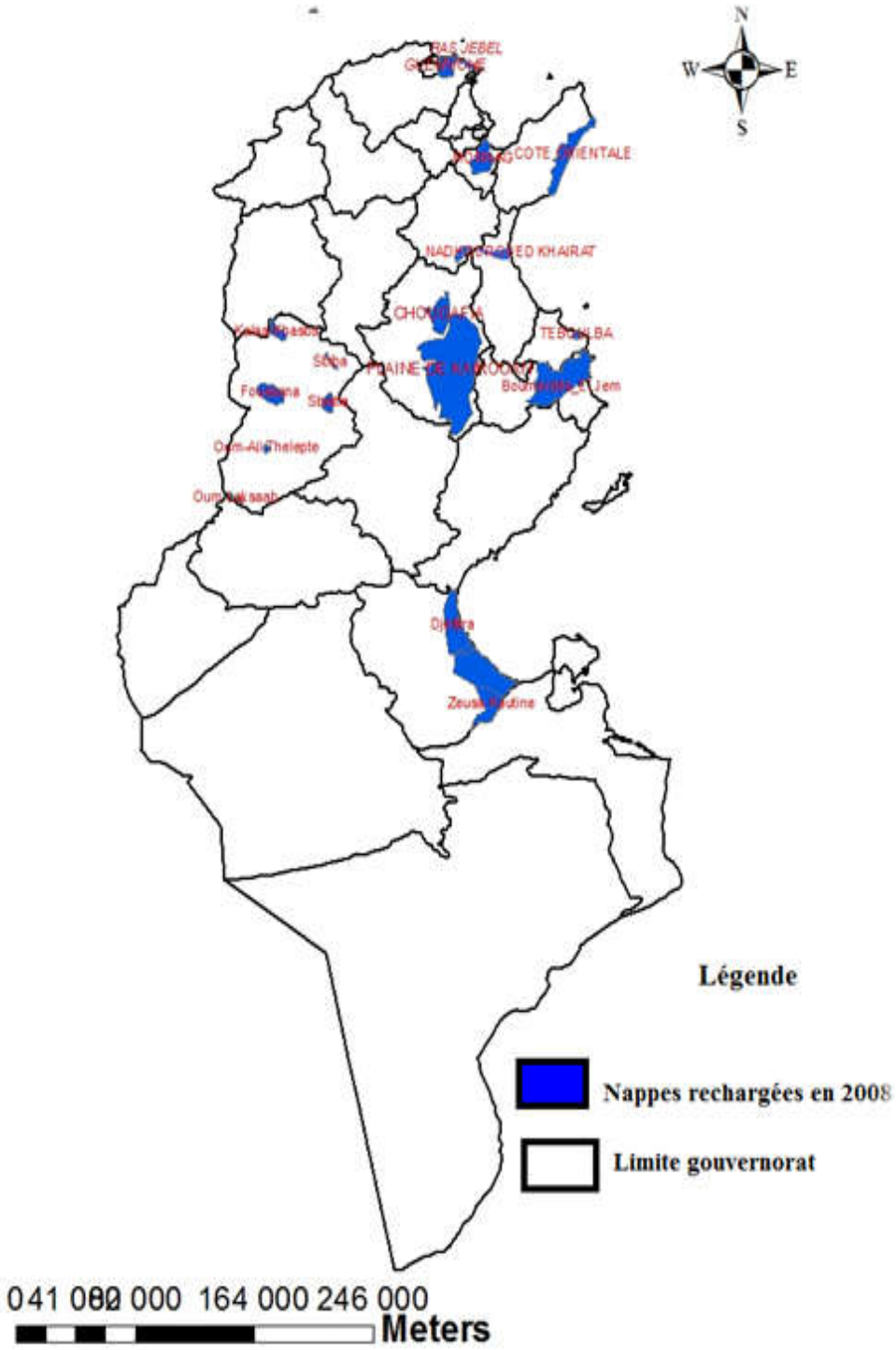

خريطة توزع الموائد المائية المشحونة

PREVISION DE LA DESSERTE EN EAU : ANNEE 2017

-Milliers d'habitants-

DESIGNATION	EFFECTIF DE LA POPULATION			POPULATION DESSERVIE				TAUX DE DESSERTE					
				SONEDE			GR	SONEDE			GR	SONEDE + GR	Ensemble
	Communal	Non Communal	Ensemble	Communal	Non Communal	Ensemble	Non Communal	Communal	Non Communal	Total	Non communal		
Tunis	1072,1		1072,1	1072,1	-	1072,1	-	100%	-	100,0%	-	-	100,0%
Ariana	566,0	71,3	637,3	566,0	67,341	633,4	2,554	100%	94,5%	99,4%	3,6%	98,1%	99,78%
Ben Arous	622,5	63,1	685,6	622,5	51,965	674,5	10,713	100%	82,4%	98,4%	17,0%	99,4%	99,9%
Manouba	308,4	97,7	406,2	308,4	82,926	391,4	14,672	100%	84,8%	96,4%	15,0%	99,8%	99,96%
Grand Tunis	**2569,1**	**232,1**	**2801,2**	**2569,1**	**202,232**	**2771,3**	**27,939**	**100%**	**87,1%**	**98,9%**	**12,0%**	**99,2%**	**99,9%**
Nabeul	570,5	268,2	838,6	570,5	161,474	731,9	99,057	100%	60,2%	87,3%	36,9%	97,2%	99,1%
Zaghouan	81,2	104,4	185,5	81,2	51,372	132,5	49,870	100%	49,2%	71,4%	47,8%	97,0%	98,3%
Bizerte	384,1	204,6	588,6	384,1	109,520	493,6	65,959	100%	53,5%	83,9%	32,2%	85,8%	95,1%
Nord Est	**1035,7**	**577,1**	**1612,8**	**1035,7**	**322,366**	**1358,0**	**214,886**	**100%**	**55,9%**	**84,2%**	**37,2%**	**93,1%**	**97,5%**
Beja	136,0	171,0	307,0	136,0	73,098	209,1	91,890	100%	42,7%	68,1%	53,7%	96,5%	98,0%
Jendouba	123,9	280,5	404,4	123,9	109,038	232,9	144,948	100%	38,9%	57,6%	51,7%	90,5%	93,4%
Le Kef	139,6	107,7	247,3	139,6	33,285	172,9	63,112	100%	30,9%	69,9%	58,6%	89,5%	95,4%
Siliana	96,7	131,4	228,1	96,7	51,521	148,2	71,016	100%	39,2%	65,0%	54,0%	93,2%	96,1%
Nord Ouest	**496,2**	**690,7**	**1186,9**	**496,2**	**266,943**	**763,1**	**370,966**	**100%**	**38,7%**	**64,3%**	**53,7%**	**92,4%**	**95,6%**
NORD	**4101,0**	**1499,9**	**5600,8**	**4101,0**	**791,5**	**4892,5**	**613,8**	**100%**	**52,8%**	**87,4%**	**40,9%**	**93,7%**	**98,3%**
Kairouan	208,1	381,1	589,3	208,1	123,422	331,6	192,915	100%	32,4%	56,3%	50,6%	83,0%	89,0%
Kasserine	198,0	256,5	454,4	198,0	33,288	231,2	210,251	100%	13,0%	50,9%	82,0%	95,0%	97,2%
Sidi Bouzid	121,5	327,2	448,7	121,5	105,951	227,5	189,595	100%	32,4%	50,7%	57,9%	90,3%	92,9%
Centre Ouest	**527,6**	**964,8**	**1492,4**	**527,6**	**262,661**	**790,3**	**592,761**	**100%**	**27,2%**	**53,0%**	**61,4%**	**88,7%**	**92,7%**
Sousse	586,4	136,7	723,0	586,4	110,049	696,4	26,186	100%	80,5%	96,3%	19,2%	99,7%	99,9%
Monastir	586,3		586,3	586,3	-	586,3	-	100%	-	100,0%	-	-	100,0%
Mahdia	198,6	235,8	434,4	198,6	174,501	373,1	58,238	100%	74,0%	85,9%	24,7%	98,7%	99,3%
Sfax	624,3	376,9	1001,3	624,3	233,499	857,8	124,384	100%	61,9%	85,7%	33,0%	94,9%	98,1%
Centre Est	**1995,6**	**749,4**	**2745,0**	**1995,6**	**518,049**	**2513,7**	**208,808**	**100%**	**69,1%**	**91,6%**	**27,9%**	**97,0%**	**99,2%**
Centre	**2523,2**	**1714,2**	**4237,5**	**2523,2**	**780,7**	**3304,0**	**801,6**	**100%**	**45,5%**	**78,0%**	**46,8%**	**92,3%**	**96,9%**
Gafsa	258,9	90,4	349,4	258,9	31,367	290,3	58,579	100%	34,7%	83,1%	64,8%	99,5%	99,9%
Tozeur	79,4	33,8	113,2	79,4	31,372	110,7	2,121	100%	92,8%	97,9%	6,3%	99,1%	99,7%
Kebili	89,6	76,1	165,7	89,6	73,908	163,5	2,098	100%	97,1%	98,7%	2,8%	99,9%	99,9%
Sud Ouest	**427,9**	**200,3**	**628,3**	**427,9**	**136,647**	**564,6**	**62,797**	**100%**	**68,2%**	**89,9%**	**31,3%**	**99,6%**	**99,9%**
Gabes	276,7	117,4	394,2	276,7	96,387	373,1	13,190	100%	82,1%	94,7%	11,2%	93,3%	98,0%
Medenine	398,0	107,9	505,9	398,0	73,085	471,0	32,414	100%	67,7%	93,1%	30,0%	97,8%	99,5%
Tataouine	95,8	54,9	150,7	95,8	46,004	141,8	8,116	100%	83,8%	94,1%	14,8%	98,6%	99,5%
Sud Est	**770,5**	**280,2**	**1050,7**	**770,5**	**215,476**	**986,0**	**53,721**	**100%**	**76,9%**	**93,8%**	**19,2%**	**96,1%**	**99,0%**
SUD	**1198,4**	**480,6**	**1679,0**	**1198,4**	**352,1**	**1550,5**	**116,5**	**100%**	**73,3%**	**92,4%**	**24,2%**	**97,5%**	**99,3%**
Total	**7822,600**	**3694,621**	**11517,220**	**7822,600**	**1924,375**	**9746,975**	**1531,878**	**100%**	**52,1%**	**84,6%**	**41,5%**	**93,5%**	**97,9%**